أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز الدراسات والبحوث

دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية

عبدالكريم بن عبدالله الحربي

الريـــاض
١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ـ مركز الدراسات والبحوث ـ دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية ـ عبدالكريم بن عبدالله الحربي ـ ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م

٢٢٠

المحتويـــــات

المقدمـة

الفصل الأول :خلفية الدراسة وأهميتها

١ . طبيعة البحث

١ . ١ موضوع البحث

٢ . ١ مشكلة البحث .

٣ . ١ أهمية البحث .

٤ . ١ أهداف البحث .

٥ . ١ أسئلة البحث .

٢ . الدراسات السابقة .

١ . ٢ الدراسات العربية .

٢ . ٢ التعقيب على الدراسات السابقة .

٣ . ٢ الشرطة جهاز أمني لمكافحة الجريمة .

١ . ٣ . ٢ نظام الشرطة في الحضارات القديمة .

١ . ١ . ٣ . ٢ نظام الشرطة في الحضارة الفرعونية .

٢ . ١ . ٣ . ٢ نظام الشرطة في الحضارة الاغريقية .

٣ . ١ . ٣ . ٢ نظام الشرطة في الحضارة الرومانية .

٤ . ١ . ٣ . ٢ نظام الشرطة في حضارتي الهند والصين .

٢ . ٣ . ٢ نظام الشرطة في شبه الجزيرة العربية .

١ . ٢ . ٣ . ٢ نظام الشرطة في العصر الجاهلي .

٢ . ٢ . ٣ . ٢ نظام الشرطة في عهد الرسول صلى الله علي وسلم والخفاء الراشدين .

٣ . ٢ . ٣ . ٢ نظام الشرطة في العصر الأموي .

٤ . ٢ . ٣ . ٢ نظام الشرطة في العصر العباسي .

٣ . ٣ . ٢ نظام الشرطة في المملكة العربية السعودية .

١ . ٣ . ٣ . ٢ الشرطة في عهد الملك عبدالعزيز .

٢ . ٣ . ٣ . ٢ تحديث جهاز الأمن العام .

٣ . ٣ . ٣ . ٢ العلاقة بين الشرطة والمواطنين .

٤ . ٣ . ٣ . ٢ وظائف الشرطة في المجتمع .

٥ . ٣ . ٣ . ٢ معوقات إقامة العلاقات العامة بين الشرطة والمواطنين .

٤ . ٢ تعاون الشباب مع الشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها .

١ . ٤ . ٢ . ١ دور اعضاء المجتمع في مكافحة الجريمة .

١ . ١ . ٤ . ٢ الشباب ودوره في الحد من الجريمة .

٢ . ١ . ٤ . ٢ دور الأسرة في تنمية الوعى الأمني لدى الشباب .

٣ . ١ . ٤ . ٢ دور الأسرة في الوقاية من الجريمة والحد منها .

٤ . ١ . ٤ . ٢ دور المواطن في الحد من الجريمة .

٢ . ٤ . ٢ توجيه الشباب ودوره في الوقاية من الجريمة .

١ . ٢ . ٤ . ٢ توجيه الشباب في العصور القديمة .

٢ . ٢ . ٤ . ٢ توجيه الشباب في العصر الإسلامي .

٣ . ٢ . ٤ . ٢ توجيه الشباب في العصر الحاضر .

١ . ٣ . ٤ . ٢ الجهود الرسمية وغير الرسمية في الحد من الجريمة .

٢ . ٣ . ٤ . ٢ مسئولية الفرد في التصدي للجريمة .

٣ . ٣ . ٤ . ٢ مسئولية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الحد من الجريمة .

٤ . ٣ . ٤ . ٢ مسئولية المجتمع في الحد من الجريمة .

٥ . ٢ مشاركة الشباب لأجهزة الشرطة في السيطرة على الجريمة .

١ . ٥ . ٢ دور السياسة الأمنية في تحقيق أهداف المشاركة .

١ . ١ . ٥ . ٢ السياسة الأمنية ومكافحة الجريمة .

٢ . ١ . ٥ . ٢ الشرطة والأمن الوقائي .

٣ . ١ . ٥ . ٢ السياسة الأمنية ومشاركة الشباب في مكافحة الجريمة .

٢ . ٥ . ٢ مشاركة الشباب كأداة للسيطرة على الجريمة .

١ . ٢ . ٥ . ٢ المشاركة أداة للربط بين الشرطة والمجتمع .

٢ . ٢ . ٥ . ٢ المشاركة أداة للاستقطاب .

٣ . ٢ . ٥ . ٢ المشاركة أداة للإبلاغ عن الجريمة .

٣ . ٥ . ٢ تدعيم مشاركة الشباب للأجهزة الأمنية .

١ . ٣ . ٥ . ٢ دور جهاز العلاقات العامة للشرطة في تدعيم المشاركة بين الشباب والشرطة .

٢ . ٣ . ٥ . ٢ دور المسئولين في تدعيم المشاركة بين الشباب والشرطة .

٣ . ٣ . ٥ . ٢ دور الخدمة الاجتماعية في تدعيم المشاركة بين الشباب والشرطة .

٣ـ منهجية البحث .

١ . ٣ منهج البحث .

٢ . ٣ حدود البحث .

٣ . ٣ عينة البحث .

٤ . ٣ أداة البحث .

٥ . ٣ أساليب المعالجة الاحصائية .

٦ . ٣ مفاهيم البحث ومصطلحاته .

١ . ٦ . ٣ المشاركة .

٢ . ٣ . ٣ الشباب .

٣ . ٦ . ٣ الأجهزة الأمنية (جهاز الشرطة) .

٤ . الفصل الرابع : عرض نتائج الدراسة وتحليلها .
١ . ٤ تحليل نتائج الدراسة للطلاب الجامعيين .
١ . ١ . ٤ خصائص عينة الدراسة الجامعيين .
٢ . ١ . ٤ تحليل نتائج عينة الطلاب الجامعيين .

٢ . ٤ تحليل نتائج الدراسة للمسئولين .
١ . ٢ . ٤ خصائص عينة الدراسة للمسئولين .
٢ . ٢ . ٤ نتائج عينة الطلاب الجامعيين .
٣ . ٤ توصيات الدراسة .
٥ . المراجع .

المقدمـــــة

الأمن حاجة أساسية للأفراد كما هو ضرورة من ضرورات بناء المجتمع، ومرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا أمن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن. ولا يتحقق الأمن إلاّ في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خالياً من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار.

ولعل من أبرز الأخطار التي تهدد الأفراد والمجتمع تتمثل في الحروب والجريمة، والتلوث البيئي.. إلخ. ويستشعر الإنسان منذ ولادته حاجته إلى الاستقرار بصورة غريزية ولا تهدأ حواسه، إلاّ إذا شعر بالأمان والاطمئنان.

وحفاظاً على مسيرة الحياة البشرية بصورة آمنة حرصت جميع المجتمعات على رعاية قواعد السلوك العام عندها. و بذل الجهود للقيام بمسئولياتها تجاه مواطنيها لتحقيق الأمن والاستقرار لمجتمعها.

وتعد هيئة الشرطة عماد سلطة المجتمع لأنه مهما تباينت النظم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية فمن المسلم به أن الشرطة تمثل التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع من خلال القيام بواجباتها الأمنية للحفاظ على الأمن والاستقرار.

وبما أن الشباب هو العنصر الحيوي في المجتمع ويحمل في طياته أمل ومستقبل أمن الأمة، فإن من الواجب عليه دعم أمن مجتمعه بصورة مباشرة وغير مباشرة كما يعتبر واجباً حتمياً عليه أقره دينه المطهر وكافة النظم والأعراف الماضية.

لذا فإنني أقدم للقراء هذا الكتاب المتواضع للتعرف على دور مشاركة الشباب في دعم أمن مجتمعه وكيانه.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

١ . ١ طبيعة البحث .

٢ . ١مفاهيم البحث ومصطلحاته .

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

١ . ١ طبيعة البحث

١ . ١ . ١ موضوع البحث

إن الإدراك الواسع للأساليب غير الرسمية للسيطرة على الجريمة داخل إطار ثقافي يقارن بين الدول المتقدمة والنامية سيؤدي بالتأكيد إلى التعرف على الأهداف الخاصة بمكافحة الجريمة والتي يتطلع صانعوالسياسة والمصلحون الاجتماعيون والمستشارون والمخططون الأمنيون والعلماء إلى تحقيقها .

ومن الواضح أنه في المجتمعات الحديثة المعقدة قد تكون الوسائل غير الرسمية للسيطرة على الجريمة أكثر فعالية من الوسائل الرسمية في تعزيز السلطة الشرعية ، فضلاً عن كونها أقل تكلفة من الناحية الاقتصادية .

ونظراً لأهمية مشاركة الشباب لدعم الأجهزة الأمنية باعتبار أن الشباب هم العنصر الحيوي بين فئات المجتمع وأكثر تفاؤلاً من أجل مكافحة الجريمة والقضاء عليها فإن تعاونهم مع رجال الأمن يعد أمراً في غاية الأهمية .

إن اعتماد المجتمع الحديث والمعاصر على القانون ووسائل الضبط الاجتماعي الرسمي ، متمثلا في أجهزة العدالة الجنائية كأساس في مكافحة الجريمة والجنوح والحد منهما ، أصبح غير كاف . بل إن عمليات القضاء على الجريمة والإبلاغ عنها والقبض على المجرمين يمكن أن تكون ذات فعالية وأكثر جدوى إذا قامت على أساس اقتناع الفرد والجماعة للمشاركة في

تحقيق الضبط الاجتماعي، وذلك للحد مما تشكله الجريمة من مخاطر على جميع الأفراد وأعضاء الجماعة والمجتمع. ومن ثم يؤكد الباحث على ضرورة وأهمية مشاركة المواطنين، وخاصة مشاركة الشباب في مكافحة الجريمة والوقاية منها والتعاون مع الأجهزة الأمنية الرسمية لتحقيق هذه المهمة للحد من زيادة الجريمة وتقليل نسبة ارتكابها. وأكد حسونة «أنه قد أوضحت خبرات تنمية المجتمع ضرورة اشتراك أو مساهمة سكانه في جهود التنمية وترجع أهمية المشاركة أساساً إلى أن هؤلاء السكان هم الأدرى باحتياجاتهم وتطلعاتهم»(حسونة،).

وذكر بسيوني أن المشاركة «تهدف إلى زيادة خبرات المشتركين والإسهام في نصحهم كأفراد . . . فالمشاركة تؤدي إلى تعليم الأهالي عن طريق الممارسة والتفاعل وأداء الأو امر الاجتماعية والخبرات في التعرف على المشكلات. كذلك فتح قنوات اتصال للتفاهم بين الحكومة والشعب وتدعم الرقابة الشعبية التي تؤدي إلى قيام المواطنين أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة احتياجات الشعب، كما تؤدي المشاركة إلى تعديل اتجاهات وتنمية شخصيتهم وبالتالي اكتسابهم القدرة على مواجهة وحل مشكلاتهم المستقبلية»[٢].

وتأتي الأهمية على الأخص فيما يتصل بالحد من الجريمة لأن هناك ارتباطاً قوياً بين تنمية المجتمع وتنظيمه لدرجة أن هناك من ينظر إليها كعملية واحدة، وأن مشاركة المواطنين تعتبر دعامة أساسية لدى المهتمين. ومنهم

---

(١) أشرف حسونة. *دور الإدارة في التنمية الاجتماعية*. القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٧٦م.

(٢) الفاروق إبراهيم بسيوني. *التخطيط الاجتماعي*. القاهرة: مؤسسة يوم المستشفيات، ١٩٩١م، ص ٢٤٣.

من يرى أن زيادة الخبرات والإسهام في تعليم الأهالي ونصحهم وفتح قنوات وجسور اتصال بين الحكومة وأفراد المجتمع يبرز دور المشاركة بشكل واضح ومفهوم من أجل تحقيق الأهداف الأمنية وغيرها من الأهداف التي تكون في صالح المجتمع بأسره .

٢ . ١ . ١مشكلة البحث

ينظر المجتمع للشباب على أنه الركيزة والأمل في تحمل المسئولية في المستقبل القريب . ومعنى هذا أنهم عدة المجتمع وأدواته في إنجاز وتحقيق أهدافه ، وبالتالي يحرص المجتمع حرصاً بالغاً على الاهتمام بهذه الفئة أكثر من الفئات الأخرى في المجتمع .

وهذا هوالذي دفع الباحث إلى الاهتمام بهذه الفئة والتعرف على مدى توافر القوى التعبيرية لدوافع السلوك السوي في اتساقها وتوازنها مع قوى الضبط الاجتماعي لتحقيق السلوك السوي لدى الشباب . وفي المقابل التعرف على مدى التوازن بين القوى التعبيرية للدوافع وبين قوى الضبط الاجتماعية التي تكبت هذه القوى التعبيرية نتيجة لضغط عوامل الضبط الذاتي ، أو ضعف عوامل الضبط الخارجي .

وإذا كان العلماء يضعون مجموعة من القضايا تفسر السلوك الإجرامي بأنه سلوك مكتسب ـ وهذا الاكتساب يتم من خلال التعامل مع الآخرين أثناء عمليات الاتصال ـ فإن تعلم السلوك الإجرامي يتم من خلال مخالطة الشباب لجماعات تقوم بين أفرادها علاقات غير سوية .

فللشباب حاجاته المادية والاجتماعية والنفسية والأمنية . وهويشبع هذه الحاجات من خلال الجماعات المختلفة . هذا بالإضافة إلى أن اهتمام الشباب بإشباع هذه الحاجات يرتبط بخصائص هذه المرحلة العمرية . وهي لاتجد

مجالاً في التنفيذ إلا داخل هذه الجماعات المكونة من الأفراد والزملاء والأصدقاء في البيئات المختلفة. وحين تقوم هذه الجماعات بإشباع حاجات الشباب فإنها ـ أي الجماعات ـ تتطلب منه إتباع قيمها، واحترام تقاليدها، والتصرف طبقاً لتوجيهاتها وتوقعها منه، وإذا ما تركت هذه الجماعات دون توجيه فإن نمو الشباب قد يكون غير سليم، وقد ينحرف الشاب إلى اتجاهات سلوكية أو أفعال وتصرفات لا تتسق مع معايير وقيم المجتمع وأهدافه وغاياته، ومنها الواجب الوطني ودعم الأجهزة الأمنية.

ومن أجل هذا قام الباحث بمراجعة الجهود العلمية التي بذلت في هذا المجال للتعرف على مدى مشاركة الشباب لدعم الأجهزة الأمنية دعماً لأداء رسالتها لتحقيق الأمن والأمان فلم يجد إلا جهوداً محدوداً تشير إلى أهمية الشباب ورعايته وأهمية توفير البرامج والرعاية له حتى لاينحرف. وتكاد تخلو هذه الجهود من معرفة نظرية توضح علاقة مشاركة الشباب بدعم الأجهزة الأمنية.

ويتوقع الجهاز الأمني «جهاز الشرطة» مشاركة الجمهور له بصفة عامة، والشباب بصفة خاصة، دعماً لأداء رسالته في الحد من الجريمة والوقاية منها لتحقيق الأمن والأمان للفرد والجماعة والمجتمع، كما استنتج من دراسة المنصور «فلقد أو ضحت نتائج إحدى الدراسات أن بعض الشباب يحجم عن الإبلاغ عن الفعل الذي يجرمه القانون أو يتستر عليه، وخاصة جرائم الأحداث»[1].

وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الإحجام عن الإبلاغ عن الجريمة، وعزوف الشباب عن الإقبال على أداء الشهادة في بعض القضايا

(١) فهد علي المنصور. الخصائص الاجتماعية والعوامل الإجرائية المؤثرة على موقف الجمهور من الإبلاغ عن الجريمة. رسالة ماجستير، «غير منشورة»، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٢هـ.

مثل الزنا وجرائم المخدرات والمسكرات والسرقة، إما جهلاً منهم بكيفية الأداء بها رغم حث الدين الحنيف عليها، وإما لفكرتهم الخاطئة عن الشرطة، وإما رغبة منهم في عدم التعرض للمشكلات التي تترتب على الشهادة أو التعصب القبلي وخلافه.

وهذه كلها أمور تتصل بالمشاركة في دعم جهاز الشرطة أو الأجهزة الأمنية. وتكمن مشكلة البحث في التعرف على دور مشاركة الشباب للأجهزة الأمنية في دعمها لتحقيق الأمن والأمان لهم وللمجتمع من ناحية أخرى.

١ . ١ . ٣ أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى الأسباب التالية :

١ ـ أهمية قطاع الشباب كمرحلة عمرية تحمل في طياتها أمل الأمة ومستقبلها وباعتباره الجيل الذي سينهض لتحمل المسئولية.

٢ ـ تؤكد الدراسات ونتائج البحوث على قدرة الشباب على التغيير، لذا فإن سلوك الشباب واتجاهاته القابلة للتغيير والتعديل يمكن استثمارها من أجل :

أ ـ تحقيق الانضباط الداخلي للشباب من خلال المشاركة مع الأجهزة الأمنية.

ب ـ إكسابهم المعارف والقيم والاتجاهات التي تدعم المشاركة لصالح حماية المجتمع ووقايته من السلوك الإجرامي ونتائجه.

ج ـ ضبط النفس والابتعاد عن المعصية تنفيذاً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

د ـ التبليغ عن الأفعال المخالفة للقانون أو الأخلاق في حالة عدم قدرته على إقناع الآخرين من الشباب بعدم القيام بهذا الفعل.

هـ- التقدم للشهادة تطبيقاً لأمر الله سبحانه وتعالى حتى يأخذ العدل مجراه وبهذا تتحقق المشاركة بدعم الجهاز الأمني من ناحية وحمايته ووقايته من ناحية أخرى .

و- معاونة الأجهزة الأمنية في القبض على المجرمين الهاربين أو المطلوب القبض عليهم حتى يمكن تقديمهم للعدالة .

التعرف على واقع المشاركة بين الشباب والأجهزة الأمنية (جهاز الشرطة) ووصفها وتحليلها والخروج بنتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها في تدعيم وتوطيد العلاقة الإيجابية بين الشباب والأجهزة الأمنية .

وفي هذا تأكيد على أهمية العلاقات الإيجابية بين الشباب والأجهزة الأمنية في تحقيق التعاون والمسئولية الاجتماعية بالإضافة إلى إتاحة الفرص للشباب لدعم الأجهزة الأمنية تحقيقاً للأمن والأمان ودفاعاً عن المجتمع .

١ . ١ . ٤ أهداف البحث

استهدف البحث معرفة رؤية الطلاب الجامعيين إزاء

أ- العوامل التي تدفع الشباب إلى مشاركة أجهزة الشرطة .

ب- تمسك الشباب بالواجب الإنساني والاخلاقي لدعم الشرطة في الوقاية من الجريمة .

ج- تحمل الشباب للمسؤولية في دعم جهاز الشرطة .

د- واقع مشاركة الشباب لأجهزة الشرطة .

هـ- دور الأسرة في تنمية روح المشاركة لدى الشباب .

و- دور زمرة الاصدقاء في تدعيم مشاركة الشباب لأجهزة الشرطة .

كما استهدف البحث رؤية المسئولين بأجهزة الشرطة إزاء

أ ـ فاعلية نظام المشاركة بين الشباب وأجهزة الشرطة .

ب ـ المراحل التي تمر بها عملية المشاركة .

ج ـ الأساليب المستخدمة لتوجيه الشباب نحو مشاركة الشرطة .

د ـ الإجراءات اللازمة للإعداد لتلك المشاركة .

هـ ـ إدارة عملية المشاركة بين الشباب والشرطة .

و ـ معوقات المشاركة بين الشباب والشرطة .

١ . ١ . ٥ أسئلة البحث

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها حاول الباحث الإجابة عن الأسئلة التالية من خلال تقصي رؤية الطلاب الجامعيين :

١ ـ ما العوامل التي تدفع الشباب إلى مشاركة جهاز الشرطة في الوقاية من الجريمة؟

٢ ـ ما مدى تمسك الشباب بالواجب الإنساني والأخلاقي لدعم مشاركته لجهاز الشرطة؟

٣ ـ ما مدي تحمل الشباب المسئولية في دعم جهاز الشرطة؟

٤ ـ ما واقع المشاركة بين الشباب وجهاز الشرطة؟

٥ ـ ما دور الأسرة في تنمية روح المشاركة لدى الشباب لدعم جهاز الشرطة؟

٦ ـ ما دور زمرة الأصدقاء في تدعيم مشاركة الشباب لجهاز الشرطة؟

كما حاول الباحث الأجابة عن الأسئلة التالية من خلال تقصي رؤية

المسئولين :

١ ـ ما مدى فاعلية نظام المشاركة بين الشباب والشرطة؟ .

٢ ـ ما المراحل التي تمر بها عملية المشاركة؟ .

٣ ـ ما أساليب توجيه الشباب للمشاركة مع الشرطة؟ .

٤ ـ ما الإجراءات اللازمة للإعداد لتلك المشاركة؟ .

٥ ـ كيف تدار عملية المشاركة بين الشباب والشرطة؟ .

٦ ـ ما معوقات المشاركة بين الشباب والشرطة؟ .

١ . ٢ مفاهيم البحث ومصطلحاته

١ . ٢ . ١ المشاركــة

إن مفهوم المشاركة واسع حيث يضم عدة معان وأبعاد متنوعة، مما يجعل كثيراً من الكتاب يتناولون ذلك المفهوم من وجهات نظرهم المختلفة واهتماماتهم الخاصة . لهذا تتعدد أشكال المشاركة وأنماطها، بحيث تتضمن المشاركة بالفكر، أو الخبرة، أو المال، وكذلك المشاركة بالجهد على مستوى التخطيط أو التنسيق أو التنفيذ، . ويرى شوقي «أن المقصود بمشاركة المواطنين في التنمية هوإسهام الأهالي بالرأي أو بالعمل أو غير ذلك» ويعرف Olssen المشاركة بأنها القيام بعمل ما ويقرر أن مشاركة الفرد في التفاعل الاجتماعي تتخذ شكلين [1]: اولهما يشارك في التفاعل كعنصر مستقل نسبياً وتتحدد أفعاله بدوافعه الشخصية واستعداداته وأهدافه، والآخر يشارك في التفاعل كجزء معقد نسبياً حيث تتشكل أفعاله بتوقعات ومطالب

(١) عبدالمنعم شوقي . مشاركة المواطنين في التنمية الريفية . مجلة تنمية المجتمع، يوليو، سبتمبر ١٩٧٨م، القاهرة، ص ١٢ .

التنظيم الأكبر حينما يؤدي دوراً اجتماعياً [1].

ومما سبق يستخلص الباحث المفهوم الإجرائي التالي : المشاركة عبارة عن الجهود التعاونية وأداء الأدوار التكاملية بين الشباب وجهاز الشرطة نحومكافحة الجريمة والوقاية منها .

١ . ٢ . ٢ الشبـــاب

مرحلة الشباب هي فترة عمرية تبدأ في العادة بعد إنتهاء مرحلتي الطفولة والمراهقة، أو الفترة التي تنتهي في الخامسة والعشرين . ومنهم من يرى أنها تنتهي في الخامسة والثلاثين .

وهناك من يذهب إلى أن الشباب ليس مرحلة عمرية بقدر ما هي حالة نفسية يتميز فيها الفرد بالحيوية والقدرة على التعلم وتحمل مسؤوليات معينة إضافة إلى اتسام دوافعه وأنماط سلوكه الأخرى بسمات خاصة . . فقد ركزت الدراسات الاجتماعية والنفسية على فترات معينة من مرحلة الشباب هي فترة المراهقة التي يعدها الكثيرون ضمن فترة الشباب بينما ينظر إليها البعض الآخر على أنها ضمن مرحلة الطفولة . وأشار كامل إلى هذا قائلاً : «يظل تناول مرحلة الشباب أمراً صعباً ولهذا يحاول الباحثون تناول مرحلة الشباب على أنها تمثل مرحلتين أولاهما المراهقة المبكرة والثانية هي المراهقة المتأخرة وحتى مرحلة الرشد» [2].

وقد اختلف العلماء في تحديد مرحلة الشباب فمنهم من يعتبر الشباب

---

(1) Olssen, Marven. The Process of Social Organization.Winston, N.Y,:1963.Halt Rineholt.

(٢) عبدالعزيز كامل . ندوة الشباب والمشكلات المعاصرة في المجتمع العربي الخليجي . المنامة : مكتبة المتابعة . ١٩٨٥م، ص ٥ .

فترة زمنية ومنهم من ينظر إلى مرحلة الشباب على أنها ظاهرة اجتماعية، ومنهم من يعتقد أن الشباب حالة نفسية اجتماعية عقلية انفعالية.

ويمكن للباحث أن يضع المفهوم الإجرائي التالي :

الشباب مرحلة عمرية تقع بين سن ١٥ ـ ٢٥ يمثل ظاهرة اجتماعية وحالة نفسية ويتميز بالمرونة والقوة والقابلة للتغيير ، وهم الذين يعول عليهم الأمل في المشاركة مع الأجهزة الأمنية، «جهاز الشرطة» للوقاية من الجريمة.

١ . ٢ . ٣ الأجهزة الأمنية «أجهزة الشرطة»

يعد دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة من الثوابت في مجال عملها، فقد حظيت مشكلة الجريمة باهتمام هذه الأجهزة خاصة أجهزة الشرطة. وقد أكد الصادي «أن الأجهزة الشرطية ومكافحة الجريمة صنوان لا يتفرقان، فبمجرد ذكر كلمة الجريمة يرتبط بالأذهان كلمة الشرطة» [١].

وأكد أيضاً البابطين بأنها «هي الأجهزة التي تعتبر مسئولة عن المحافظة على الأمن الداخلي والعمل على استتبابه وتوفير وسائل الراحة والطمأنينة والاستقرار، والمقصود بالجهاز الأمني الشرطة» [٢]، ويقول مغربل أن «الجهاز الأمني هوكل تنظيم إداري يتكون من العناصر العملية الإدارية ويعمل في نطاق النشاط الأمني الداخلي» [١]، ويضم أجهزة فرعية كثيرة،

---

(١) أحمد فوزي الصادي. تكامل جهود الأجهزة الأمنية المعنية في مكافحة الجريمة. الرياض : دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. ١٤١٤هـ. ص ٢٣٣.

(٢) سلطان عبدالرحمن محمد البابطين. «تقييم نظام أداة العاملين بالأجهزة الأمنية». رسالة ماجستير، «غير منشورة»، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٤هـ.

ويهتم الباحث بجهاز واحد هوجهاز الشرطة .

ويتبنى الباحث المفهوم الإجرائي التالي لجهاز الشرطة : جهاز الشرطة تنظيم رسمي يتولي مهام حماية ووقاية أفراد وجماعات المجتمع من الجريمة ويتحقق هذا الدور بالفاعلية إذا شارك الشباب الجهاز الشرطي في مهامهم المختلفة .

الحضاري يصاحبه نمومتزايد في تعامل الجماهير اليومي مع الشرطة ،

---

(١) طلال حمد محمد مغربل . «فاعلية أساليب التنمية : العلاقات الإنسانية في الأجهزة الأمنية» . رسالة ماجستير ، «غير منشورة» ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٤١٤هـ .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢ . ١ الشرطة كجهاز أمني لمكافحة الجريمة .

٢ . ٢ تعاون الشباب مع الشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها .

٢ . ٣ الجهود الرسمية وغير الرسمية في الحد من الجريمة .

٢ . ٤ مشاركة الشباب لأجهزة الشرطة في السيطرة على الجريمة .

٢ . ٥ الدراسات السابقة .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢ . ١ الشرطة كجهاز أمني لمكافحة الجريمة

جهاز الشرطة تنظيم رسمي يتولى مهام حماية ووقاية أفراد وجماعات المجتمع من الجريمة والوقاية منها . فلم تعد مهمة الشرطة في هذا العصر محصورة على ضبط الجريمة والبحث عن علاج لها بعد وقوعها ، أو الأخذ بالأسباب الظاهرة أو المباشرة لها فحسب ، بل تقع على عاتقها مهمة وقائية . إضافة إلى بحث الأسباب والدوافع التي أدت إلى إرتكاب هذه الجرائم إسهاما منها في مكافحة الجريمة والقضاء عليها أو الحد منها . إن دور الشرطة كجهاز أمني يقدم خدماته الأمنية لكافة أفراد المجتمع ، يجعلها تضع نفسها أمام مسئوليات اجتماعية تقتضي منها أداء أدوار اجتماعية هامة ،

يقول السباعي «لا شك أن جهاز الشرطة ليس هوالجهاز الوحيد الذي يقع على عاتقه عبء مكافحة الجريمة في أي مجتمع ، فالجريمة ليست مجرد عمل مادي يسهل التنبؤ بزمان وقوعه ومكانه ، فيمكن بذلك حصر إجراءات منعها ، ولكنها (الجريمة) ظاهرة اجتماعية تسهم في نشوئها عوامل نفسية وبيئية إلاَّ أنه مهما تعددت الأجهزة التي تشارك الشرطة في مسئولية القضاء على أسباب الجريمة في أي مجتمع ، فان هذا الجهاز (الشرطة) يظل دائما المسئول الأول عن نتائج ما يؤديه من أعمال وما تبذله الأجهزة الأخرى من جهود في هذا السبيل . فالرأي العام لا يوجه لومه إلى غير الشرطة» [١].

(١) محمود السباعي . إدارة الشرطة في الدولة الحديثة . القاهرة : الشركة العربية للطباعة ، ١٩٦٣م ، ص ٨٠٢ .

وأيد ذلك أبو شامة بقوله «تتكامل جهود الشرطة مع مجهودات الأجهزة الأخرى العاملة في ذلك المجال في البلد الواحد حتى تثمر تلك المجهودات أقصى درجة من الفعالية، وإلا عند فقدان ذلك التكامل تتبعثر هذه المجهودات وتضعف فاعليات تلك الأجهزة التي تعمل بمعزل عن بعضها»[1].

فمهما أخفق أي عمل أمني فإن المسئولية تقع برمتها على جهاز الشرطة، ومن هنا تتضح أهمية هذا الجهاز الأمني لمكافحة الجريمة والقضاء عليها. وكذلك أهمية مشاركة المواطنين وعلى الأخص الشباب في دعم جهاز الشرطة لتحمل هذه المسئولية بكفاءة وفعالية. وتشير نظرية الحاجات لماسلوإلى أهمية إشباع الحاجة إلى الأمن والتجاوب والعلاقات الإيجابية بين الناس وتحفيزهم ودفعهم إلى الأداء الاجتماعي.

ويتطرق هذا الفصل إلى خمسة أبعاد رئيسة تبرز تطور نظام الشرطة في الحضارات القديمة وفي شبه الجزيرة العربية وفي المملكة العربية السعودية، كما تبرز تعاون الشباب مع الشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها، والجهود الرسمية وغير الرسمية في الحد من الجريمة، ومشاركة الشباب لأجهزة الشرطة في السيطرة على الجريمة، وعرض بعض الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

---

(١) عباس أبو شامة. « دور الشرطة في مكافحة الجريمة وسبل التكامل مع الأجهزة الأخرى في هذا المجال»، ندوة دور تكامل جهزة المعنية بمكافحة الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، عام ١٤١٤هـ، ص ١٨٠.

٢ . ١ . ١ نظام الشرطة في الحضارات القديمة

٢ . ١ . ١ . ١ نظام الشرطة في الحضارة الفرعونية

على ضفاف النيل قامت حضارة من أقدم الحضارات وأعرقها في التاريخ تألقت وازدهرت على امتداد ثلاث آلاف عام قبل الميلاد في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وتقول بعض الكتب[١] إنه في سنة ١٣٤٠ ق.م قام (حور محب) بتنظيم قوات الشرطة وحدد لها مهامها وواجباتها المناطة بكل منها. فهناك الشرطة النهرية المسئولة عن القراصنة، وتفتيش المراكب، والشرطة المختصة بحماية المقابروالمعابد التي تحوي جميع كنوز الموتى. ولقد دلت الآثار الفرعونية على أن قدماء المصريين كانوا يستخدمون الكلاب في أعمال الشرطة. ولقد كان لرجال الشرطة مكانة لدى الحكام.

٢ . ١ . ١ . ٢ نظام الشرطة في الحضارة الإغريقية

كما أشارت الكتب[٢] أن الشرطة في الحضارة الإغريقية ـ حيث كانت في بلاد اليونان تتمتع بالحريةالسياسية المطلقة في تولى أمورها السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والدينية ـ كانت تقوم بحماية الأمن في المدن حيث كانت كل مدينة وحدة مستقلة بذاتها. وأن لفظ المصدر الأساسي

---

(١)ـ انظر ـ(أ) بهاء الدين إبراهيم: الشرطة والأمن الداخلي في مصر القديمة. القاهرة، مطبعة هيئة الآثار المصرية، ١٩٨٦م.

ـ(ب) قدري عبد الفتاح الشهاوي. الموسوعة الشرطية القانونية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧م.

(٢) انظر ـ(أ) المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي بالرباط. العلم في خدمة الشرطة، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٣م.

ـ(ب) انظر مجلة الشرطة، وزارة الداخلية، دولة قطر، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، ١٩٨٩م.

لكلمة (بوليس) نابعة من الإغريق القدماء إذ يقصد بها المدينة . وهي ليست المعالم والمباني ولكن حضارتها وثقافتها المرتبطة ارتباطا بأمنها واستقرار مجتمعها لأنه لاحضارة إلا في ظل الأمن والطمأنينة التامة .

٢ . ١ . ١ . ٣ نظام الشرطة في الحضارة الرومانية

أما عن نظام الشرطة في الحضارة الرومانية[١] فقد ازدهرت مع تكوين الإمبراطورية الرومانية التي ازدهرت فيها التنظيمات السياسية والقانونية والإدارية القديمة التي كانت تعد منارة للحضارات ، وكان رئيس الشرطة يعين من طبقة النبلاء والأشراف نظراً لسموهذا المنصب وأهميته . ولقد زادت صلاحيات الشرطة بصدور قانون الأحوال الاثنى عشر الذي منح الصلاحيات «للبريتور» . وظهر مقابل دائرة الأمن الداخلي دائرة أخرى للأمن السياسي التي جمعت عدداً كبيراً من المراسلين والمخبرين والجواسيس بها . كما وضعت هيئة خاصة للنظر في الموازين والمكاييل والمقاييس والأسواق وبيع السلع والماشية والوقاية من المجاعة ومن الطاعون .

٢ . ١ . ١ . ٤ نظام الشرطة في حضارتي الهند والصين

تكونت في بلاد الهند ممالك عرفت كافة الأنظمة السياسية والاجتماعية وأسهمت في ميدان الأمن ، حيث دلت الآثار على وجود نظام الحراسة الليلية بالاضافة إلى القيام بالتفتيش والرقابة على الأسعار والمكاييل[٢] .

---

(١) ـ انظر ، مرشد حارس الأمن ، الدارة العامة للأمن الرطني ، المعهد المكي للشرطة ، وزارة الداخلية ، المملكة المغربية .
ـ انظر سعود عبدالله الخليوي . مصدر سبق ذكره .
(٢) ـ مرشد حارس الأمن . مرجع سبق ذكره .

أما عن الشرطة في الصين فتقول المراجع أن الحضارة الصينية أخذت بالأنظمة الأمنية منذ سنة ١١٢٢ ـ ٢٢٥ قبل الميلاد أي منذ عهد أسرة (شو). وإذا كان نظام البوليس يعد من الأنظمة المستحدثة فإن الشواهد تدل على وجود قوات مكلفة بواجبات أمنية منذ قرون طويلة. كما وجد ما يدل على اشتراك السكان في المحافظة على أموالهم وممتلكاتهم عن طريق تقسيم الحراسة فيما بينهم خاصة في الفترة الليلية استناداً إلى مقولة تقرر أن : كل رجل شرطي على نفسه.

٢ . ١ . ٢ نظام الشرطة في شبه الجزيرة العربية

بالنظر إلى الوضعية السياسية والاجتماعية والدينية لشبه الجزيرة العربية نجد أنها لم تعرف الاستقرار والأمان لعدم خضوعها لسلطة عامة تتولى شئونها وتسهر على أمنها. ومع ذلك وجدت قبائل في مناطق مختلفة من شبه الجزيرة العربية سادها الأمن من قبل شبان العشيرة وتولى شيخ القبيلة مسئولية فض المنازعات، والحكم فوراً في مجلس القبيلة، وإلزام المتهم بتنفيذ ذلك الحكم حفاظاً على أمن وسمعة هذه القبيلة أمام القبائل والعشائر الأخرى.

٢ . ١ . ٢ . ١ نظام الشرطة في العصر الجاهلي

تطرقت بعض الكتب إلى الحديث عن الشرطة في العصر الجاهلي فأشارت إلى أن المناطق في الجزيرة العربية كان يسودها شئ من الأمن، وهذا يعني أن شبة الجزيرة العربية عرفت الأمن والأمان. حيث كان يوجد على مستوى القبيلة الواحدة شيخ القبيلة ورؤساء العشائر يشكلون مجلساً يتولى مسؤلية حماية القبيلة وتوفير أمنها الداخلي والخارجي.

ففي مكة المكرمة كانت مشكلة الأمن من الأمور الهامة التي توجب الاهتمام نظراً لكثرة الخلعاء من الصعاليك وصراع الجميع الذين تدفعهم نزعاتهم الخاصة. ويقول الخليوي «قد آثر سكان مكة وسادتها أن يشتروا العبيد الأحباش من أفريقية ويدربوهم على السلاح ليقوموا على حراسة قوافلهم خارج مكة ويتولوا حفظ الأمن والنظام بداخلها طبقاً لتعليمات سادة قريش»[1].

٢ . ١ . ٢ . ٢ نظام الشرطة في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين

مر نظام العسس (الشرطة) في الدولة الإسلامية بمراحل عديدة بدأت بالمرحلة الأولى في عهد الرسول ﷺ حيث غلب على الدولة الإسلامية الطابع الديني وكانت العقيدة الدينية راسخة قوية. وكان بعض الصحابة يقومون بحراسة رسول الله ﷺ في الغزوات. وقد نوهت بعض الكتب بأن الرسول ﷺ أعطى سلطات الشرطة في المدينة المنورة لأبي هريرة وسعد بن أبي وقاص. وقد أشار أنس بن مالك رضي الله عنه «أن قيس بن سعد كان بين يدي رسول الله ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة».

ولم ترد كلمة الشرطة في كتاب الله العزيز وإنما وردت كلمة أشراط والتي أخذت منها الشرطة معناها. يقول الله تعالى في محكم كتابه الكريم ﴿فَهَلْ يَنْظرون إلاّ الَساعَةِ أَنْ تَأْتِيَتَهم بغتة فقَدْ جاءَ أَشْرَاطُهَا﴾[2].

وكلمة الأشراط مفرد شرط وهي علامات الساعة. وفي اللغة العربية للشرط بالتحريك العلامة والجمع أشراط، وأشراط الساعة أعلامها يقول

---

(١) سعود عبدالله الخليوي. مصدر سابق، ص ١٩.
(٢) سورة محمد، الآية ١٨.

الأعراب. أشرط طائفة عن أغنامه أي علمها، ومنها سمي الشرط، لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها الواحد شرطي وشرطه.

والشرطة تعني المختار من كل شيء، وشرطة كل شئ خياره، وشرطة الفاكهة أطيبها، ورجل شرطي (بضم الشين وسكون الراء أو فتحها) منسوب إلى الشرطة والجمع شُرَط (بضم الشين وفتح الراء) وقد سموا بذلك لأنهم أشرطوا أنفسهم بعلامات، وغالباً ما تكون هذه العلامات باللون الأحمر على شكل عصائب للرأس أو الذراع، ومنها أخذت الشرطة تميزها باللون الأحمر فوضعت أشرطة حمراء على قبعات وياقات كبار قادة الشرطة.

وقبل مجئ الإسلام لم تكن هناك قوانين وأنظمة تحكم الناس بالجزيرة العربية في حال خلافهم، بل كان الناس يتوجهون إلى رؤسائهم في حل مشاكلهم وخلافاتهم، ولكن بعد مبعث رسول الله ﷺ أُنزِل دستورنا الخالد، وأصبح هوالحكم. وكان عليه الصلاة والسلام يحكمَ بين الناس بالعدل، وكانت جميع الأحكام بوحي من الله سبحانه وتعالى وبأمر منه.

وأطلق على القائم بإدارة الشرطة في عصر رسول الله ﷺ (صاحب العسس) حيث إن أول من استلم هذه المهمة هوالصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص، ثم أتى عباس بن مسعود في عهد الخليفة أبي بكر الصديق[1].

وفي عهد الخليفة عمر رضي الله عنه أصبح لرجال العسس تنظيم آخر، حيث خصص أول حراسة ليلية مع تناوب المسئولين في دوريات ذات أنظمة

---

(١) انظر، فيصل بن جعفربالي. الإعداد المعنوي للقتال في الإسلام. الرياض: مطبعة سفير، ١٤١٢ هـ.

خاصة أطلق عليها (العسس) حيث كان من مهامها الإشراف على الأمن في الأسواق وحراستها مع مراقبة عملية التداول التجاري (البيع والشراء).

وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه لم يطرأ أي تعديل أو تبديل في مهام العسس، لكن في عهد الخليفة على بن أبي طالب كرم الله وجهه أطلق مسمى الشرطة على العسس وعين لهم رئيساً حمل اسم (صاحب الشرطة) حيث وضع لهم نظام وأسندت إليهم صلاحيات جيدة، وتم إختيارهم من ذوي الأخلاق والتقوى.

٢ . ١ . ٢ . ٣ نظام الشرطة في العصر الأموي

تطور نظام الشرطة تبعاً لتطور الظروف السياسية وتعقد الحياة الاجتماعية، ومن أبرز المهام التي أنيطت بالشرطة في هذا العصر نظام مراقبة المشبوهين. فقد أعد معاوية بدمشق سجلاً يخص المشبوهين ويحتوي على معلومات عنهم وأدخل أيضا نظام البطاقات الشخصية والتي تستلزم حملها من قبل الأفراد، وتشمل معلومات عن الأشخاص ومواطنهم، وفي ذلك العصر استبدل مسمى (صاحب الأحداث) بصاحب الشرطة وجعلت من صلاحيتهم إخماد الفتن والثورات حتى ولوباستعمال القوة.

٢ . ١ . ٢ . ٤ نظام الشرطة في العصر العباسي

أعيد لقب صاحب الشرطة بدلاً من صاحب الأحداث، وتم اختياره من الأشخاص ذوي الثقة والحظوة لدى الخليفة.

ويقول الخليوي «وقد تقدمت النظم في الشرطة في هذا العصر وألحقت بها عدة دواوين من أهمها ديوان الدية وديوان الجند وديوان الشرطة وديوان

مقام النفقات وديوان النظر. وقد أنشئ في هذا العصر نظام السجون وهومشابه إلى حد كبير النظام المتبع حالياً، أيضاً أنشئ نظام المباحث حيث ظهر دور الخليفة المأمون في ذلك، لمعرفة تحركات خصومه السياسيين، كما قام فيه نظام الحسبة، وهوإلى جانب نظام الشرطة يهدف إلى حفظ النظام العام وتوفير جومن الأمن والاطمئنان. وقد لا حظ كثير من الباحثين تأثر الأو ربيين بالأنظمة العربية عامة وبنظام الشرطة والحسبة بصفة خاصة. وقد تداول الأسبان في لغتهم صاحب الشرطة والمحتسب والمحافظة وغيرها، ومثل ذلك حدث في جزيرة صقلية حيث وردت كلمة الشرطة في التشريعات والأنظمة الإدارية في عهد الأسرة الرغونية»[1].

ويُعد هذا التنظيم أساس التطوير الذي حدث في الأنظمة الأمنية في العالم الثالث.

٢ . ١ . ٣ نظام الشرطة في المملكة العربية السعودية

٢ . ١ . ٣ . ١ الشرطة في الجزيرة العربية وفي عهد الملك عبد العزيز

كانت الجزيرة العربية يسودها الخوف نتيجة للجرائم التي تقع في هذه الجزيرة من قتل وسرقة وقطع طريق وخاصة لحجاج بيت الله الحرام فلم تكن هناك سلطة تنظم شئون البادية في شبه الجزيرة العربية.

يقول العوجي «يعود تاريخ الشرطة في العالم العربي إلى يوم تحضر أهل البادية وانتظامهم واستقرارهم في مجموعات سكنية ثابتة. . . ويقول المؤرخون إن حفظ الأمن في تلك المجموعات أصلاً كان مسئولية فردية

---

(١) سعود عبدالله الخليوي. مرجع سابق، ص ص ٢٧- ٢٨.

بمعنى أن المواطنين أنفسهم كانوا يسهرون على حفظ الأمن وعدم التعديات وإعانة المظلوم على الظالم . . . وكانت الشرطة تتألف من نخبة من المقاتلين . . . وكانت صلاحيات الشرطة توسع أو تختصر تبعاً لتغيير الحكام ورغبتهم في تقوية سلطتهم أو الاتكال على من يولونهم الأمر في حفظ النظام بين المواطنين . وكانت الشرطة مكلفة بحفظ المسجونين ومسك سجلات السجون . ومكلفة أيضاً بحراسة أبواب المدن والشوارع»[1].

وذكرت بعض الكتب[2] أنه كانت توجد في الجزيرة العربية الحسبة والتي كانت تعتبر فرعا من فروع الشرطة، وكانت مهمة المحتسب سياسة وقائية في المجتمع . فكانت الحسبة من ضمن مهمتها مراقبة الموازين، وقمع الغش في التجارة، والصحة العامة، ومنع الربا .

وبعد أن أكمل الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ توحيد المملكة العربية السعودية واستتبت له الأمور في الجزيرة العربية كلها، وجه جلَّ اهتمامه إلى ترسيخ الأمن وإشاعة الاستقرار وتأكيد هيمنة الدولة في نظر المواطنين .

وذكر المعلمي «أنشئت في عام ١٣٤٣ هـ مديرية للشرطة في مكة تتبع نائب الملك في الحجاز ـ صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز رحمة الله ـ وجعل لها إدارتين تابعتين إحداهما في المدينة المنورة والأخرى

---

(١) مصطفى العوجي . التصدي للجريمة . بيروت : مؤسسة نوفل، ١٩٨٠م، ص ص٦٦ ـ ٦٨ .

(٢) انظر : رابح لطفي جمعة . حالة الأمن في عهد الملك عبد العزيز . الرياض : مطبوعات دار الملك عبد العزيز، ١٤٠٢ هـ .
ـ عبد العزير الاحيدب . ظاهرة الأمن في عهد الملك عبد العزير . الرياض : مطابع الشعاع التجارية، (د . ت) .

في جدة. وكان الهدف الرئيس من إنشاء هذه المديرية تأمين سلامة الحجاج لأنهم كانوا قبل عهد الملك عبد العزيز يتعرضون لكثير من أعمال النهب وقطع الطريق والسلب»[1].

وقد ظهر حرص جلالة الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ على استتباب الأمن بخطابه الذي وجهه إلى الناس كما ذكر الأحيدب في عام ١٣٤٤ هـ وجاءفيه، "إن البلاد لا يصلحها غير الأمن والسكون لذلك أطلب من الجميع أن يخلدوا إلى الراحة والطمأنينة، وإني أحذر الجميع من نزغات الشياطين والاسترسال وراء الأصوات التي ينتج عنها إفساد الأمن في هذه الديار، فإنني لا أراعي في هذا الباب صغيراً أو كبيراً، وليحذر كل إنسان أن تكون العبرة فيه لغيره»[2].

وذكر الشهري أنه « في عام ١٣٤٩ هـ صدر الأمر السامي رقم ٢٤٤ في ٣ صفر سنه ١٣٤٩ هـ إلى نائبه بتوحيد جميع إدارات الشرطة في المملكة وجعلها تحت رئاسة واحدة مقرها مكة المكرمة»[3]

وعلى إثر ذلك تم تشكيل مديرية عامة للشرطة في العاصمة ترتبط بها عموم مديريات الشرطة في المملكة وخلال الفترة ما بين (١٣٥٩ ـ ١٣٧٠هـ) تم تحويل إدارات الشرطة العامة إلى مديرية عامة للأمن العام. وفي عام ١٣٨٠هـ ألحقت المديرية العامة للأمن العام بوزارة الداخلية ومضت هذه المديرية في التطوير حيث استقلت منها أغلب قطاعات قوى الأمن الداخلي الحالية. ونظراً لتعدد مسئولياتها واختصاصاتها فقد روعي تطبيق نظام

(١) يحيى المعلمي. الأمن في المملكة العربية السعودية. القاهرة: الشركة المصرية لفن الطباعة، ١٣٩٨هـ، ص ٢٩ ـ ٣٠.
(٢) عبدالعزيز الأحيدب. مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.
(٣) محمد عبدالله الشهري وآخرون. الواجبات العامة، مطابع الأمن العام، الرياض، بدون تاريخ الطبع، بدون مكان الطبع، ص ٢٧.

اللامركزية لكي تتمتع كل إدارة باستقلالها التام في أعمالها وإجراءاتها وحقوقها وواجباتها عن الإدارات الأخرى.

وفي سبيل رفع مستوى الخدمات الأمنية أعيد تشكيل جهاز الأمن العام واستحدث فيه إدارات جديدة كالإدارة العامة للتدريب، وإدارة العلاقات العامة (الشئون العامة)، وألحق بجهاز الأمن (مدينة تدريب الأمن العام) وعدد من المعاهد والمدارس ومراكز التدريب، كمعهد الضباط، ومعهد الأفراد، ومعهد المرور، وجناح قيادة الآليات، وجناح اللغات، وجناح التربية البدنية، وجناح الموسيقى، وجناح الفروسية، ومركز التدريب المركزي، وميدان الرماية الدولي. هذا بالإضافة إلى إنشاء عدد من القوات الاحتياطية كقوة الحج والمواسم، وقوات الطوارئ، وتم إنشاء شبكة للاتصال اللاسلكي وزودت هذه الإدارات بالأجهزة والآليات الحديثة، من أجل تحقيق الأمن بالمملكة العربية السعودية انطلاقاً مما تدعو إليه شريعتنا السمحة. ويشير الشهري إلى أن نظام قوات الأمن الداخلي رقم ٣٠ المؤرخ في ٤/ ١٢/ ١٣٨٤هـ قد عالج في مادته الثانية وظائف قوات الأمن الداخلي التابعة لوزراة الداخلية بشكل عام دون تخصيص أي قطاع منها بنص خاص فقال إنها: «هي القوات المسلحة المسئولة على المحافظة على النظام وصيانة الأمن العام الداخلي في البر والبحر وعلى الأخص منع الجرائم قبل وقوعها وضبطها والتحقيق فيها بعد ارتكابها وحماية الأرواح والأعراض والأموال حسب ما تفرضه عليها الأنظمة والأو امر الملكية وقرارات مجلس الوزراء والأو امر السامية والقرارات والأوامر الصادرة من وزارة الداخلية»[1].

---

(١) محمد عبد الله الشهري، وآخرون. الواجبات العامة. مصدر سابق، ص ٢٨.

وأمام هذه المسئولية المتشعبة دأبت وزارة الداخلية على توزيع الاختصاصات على قطاعات إستحدثتها لهذا الغرض وهي :

١ ـ مديرية الأمن العام .
٢ ـ المديرية العامة لحرس الحدود .
٣ ـ المديرية العامة للمباحث .
٤ ـ المديرية العامة للدفاع المدني .
٥ ـ المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية والمعاهد .
٦ ـ المديرية العامة للجوازات والأحوال المدنية .
٧ ـ قوات الأمن الخاصة .

وتحتل واجبات المديرية العامة للأمن العام مركز الصدارة بين واجبات القطاعات إذ أنها العمود الفقري الذي يرتكز عليه قوام الأمن ، وعليها تنفيذ أنظمة الدولة ولوائحها ، وبها يعتمد المجتمع في كثير من أموره . ومنها تنبثق الأعين لتوفير الراحة والطمأنينة للمواطن . وبهذا الجهاز يمارس رجال الشرطة واجباتهم وفي مقدمتها محاربة الجريمة والوقاية منها ، وتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة .

ونظراً لكبر المسؤليه الملقاة على عاتق الأمن العام شرعت المديرية في توزيع الاختصاصات والحدود الجغرافية واستخدمت إدارات تتولى مسئولية التنفيذ منها ما يقوم باختصاصه في حدود منطقة معينة محدده له ـ وهذا مقصور فقط على إدارات شرطة المناطق ـ أما بقية الإدارات الأخرى فهي تزاول نشاطها على مستوى المملكة بجميع مناطقها [1] . فإدارات الشرطة تمثل المحك الأول والرئيسي المواجه للجمهور ، ويتلقى مشاكل الجمهور وشكواهم ، ويبدأ إجراءاته في تذليلها والتحقيق فيها بما يكفل سلامة وأمن المنطقة .

---

(١) يحيى عبد الله المعلمي . مرجع سابق .

ويؤكد الشهري «أن المديرية العامة للأمن العام قامت بتقسيم المملكة إلى مناطق إقليمية بحسب الأهمية والكثافة السكانية، ثم وضعت في كل منطقة إدارة مستقلة للشرطة مرتبطة بالحاكم الإداري للمنطقة لتلقي الشكاوى وحسم المنازعات، ويتبع إدارة الشرطة المراكز والأقسام والمخافر ويتم تحديد العدد اللازم منها حسب الكثافة السكانية للمناطق ودواعي الأمن»[1].

٢ . ١ . ٣ . ٢ تحديث جهاز الأمن العام

حظي جهاز الأمن العام باهتمام الدولة حيث وضعت خطة طموحه لتحديث الجهاز وتطويره ليصبح جهازاً عصرياً له كل مقومات الشرطة العصرية في الدول المتقدمة. وكان من الطبيعي أن يحظى هذا الجهاز الحيوي بتوفير كافة الإمكانات البشرية، والآلية، حسب ما يقتضيه الوضع بالمملكة العربية السعودية ـ كونها دولة مهبط النبوة ومهبط الوحي ويفد إليها الملايين من الزوار ما بين معتمر وحاج لبيت الله الحرام سنويا ـ الأمر الذي فرض ضرورة رفع مستوى هذا الجهاز وتوفير الإمكانيات اللازمة له لتحقيق الهدف الأمني في هذا البلد. وسوف نذكر بُعدين من تحديث جهاز الأمن العام.

أ ـ من الناحية البشرية

اشترط في البداية لاختيار من يعملون بالشرطة ومجال الأمن، اللياقة البدنية، واجتياز الكشف الطبي بالإضافة للمؤهل العلمي، والحصول على دورات داخلية وخارجية يتلقى خلالها الدراسون كافة العلوم الأمنية والفكرية والميدانية بشتى أنواعها وصقلهم ميدانياً وعلمياً حتى يشاركوا في الحفاظ على أمن واستقرار هذا البلد الطيب.

---

(١) محمد عبدالله الشهري، وآخرون. مرجع سابق، ص ٣٣.

ثم قام الأمن العام بإنشاء معاهد متخصصة مثل معهد المرور وجناح الموسيقى، ومعهد التربية البدنية، وجناح الفروسية، ثم دمجها جميعاً في مدينة تدريب الأمن العام، بالإضافة إلى ابتعاث أعداد كبيرة من الضباط وضباط الصف إلى خارج المملكة للالتحاق بدورات تخصصية أمنية، ساعدت في تخريج أعداداً كبيرة من العناصر البشرية اللازمة للعمل الأمني، بالاضافة إلى ابتعاث أعداد كبيرة من الضباط وضباط الصف إلى خارج المملكة للالتحاق بدورات تخصصية أمنية.

هذا وقد تم تحديد الواجبات العامة والصفات اللازمة لرجل الشرطة والمحظورات والواجبات الرئيسة لرجل الأمن العام والجندية وواجبات ضباط الصف والخفارات وواجبات عموم الطلبة وأحوال استخدام القوة وأحوال استخدام السلاح. ونتيجة لذلك حدث تطور كبير في القوة البشرية العاملة في الأمن العام بحيث أصبحت في مجموعها على مستوى معين من التعليم والتدريب يمكنها العمل في مختلف أجهزة وفروع وإدارات وقيادات الأمن العام.

ب ـ الناحية التقنية الفنية

أما من الناحية الآلية والأدوات المستخدمة فقد تم تأمين كل ما أنتجته التقنية الحديثة من منجزات فنية تستخدم في أي فرع من فرع العمل الأمني. ويصعب حصر الأدوات الحديثة المستخدمة في المجال الأمني، ولكن يمكن الإشارة إلى المركبات الأمنية المجهزة بالمواد الكيماوية والطبية، وكذلك تحليل البصمات والكشف عن المخلفات المتبقية بمسرح الجريمة في المختبرات الجنائية. وفي مجال المراقبة التليفزيونية قام الأمن العام بإنشاء مشروع متكامل للمراقبة على شبكة ميكروويف حيث ركبت عدسات تليفزيونية على شتى المواقع الهامة في مناطق ومواقع الشعائر

المقدسة وكذلك على الطرق الرئيسة التي توصل إلى الشعائر المقدسة، وإلى مكة المكرمة وجدة والطائف والمدينة المنورة، حيث يمكن متابعة الحالة الأمنية وكذلك انسياب السيارات في هذه الطرق من خلال الشاشات التلفزيونية المثبتة في غرفة العمليات الرئيسة في منى، وهذا المشروع الأمني الكبير يهدف إلى توفير السلامة والأمن لجميع حجاج بيت الله الحرام القادمين إلى الأراضي المقدسة لأداء مناسك الحج والعمرة.

وبهذا يمكن القول بأن جهاز الأمن العام في المملكة قد أصبح جهازاً عصرياً يضاهي نظراءه في الدول المتقدمة بما يحويه من قوة بشرية متعلمة ومتدربة وأدوات تقنية. وأصبح المجتمع يعلق آماله على عيونه الساهرة التي تحرس أمنه وتسهر على راحته، ورعاية مصالحه، ومن هنا تعاظمت الوظيفة الاجتماعية الإنسانية للشرطة التي تعتبر أحد عناصر المجتمع[1].

لذلك فدور الشرطة الاجتماعي أو الإنساني لم يكن غريباً على الحياة الاجتماعية الإسلامية بل كان ضرورة من ضروراتها باعتبارها ظاهرة حضارية قامت لخير الإنسان ولضمان تقدمه وارتقائه وازدهاره.

وعلى الرغم من نشوء الأجهزة المتخصصة في الدولة الحديثة في شتى الأمور وانتقال الكثير من أعباء الشرطة التقليدية إليها إلا أن اختصاص الشرطة ما زال يمتد إلى مساندة كل هذه الأجهزة وإلى معاونتها في تطبيق القوانين التي تحكم أعمالها. بل إن نشاط الشرطة لم يزل أصلاً في كثير من ميادين العمل التي هي محل عناية المجتمع الحديث وأهمها ميادين الخدمات الاجتماعية وحماية الأخلاق العامة (الآداب العامة) ورعاية الأحداث، الإنقاذ، والراحة والسكينة، وتحقيق الشخصية، ومطاردة الهاربين،

---

(١) محمد حسني عبد العزيز. الشرطة في مجلس التعاون الخليجي. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠هـ.

والقبض على متهمين، والمحافظة على الأرواح والممتلكات والمرافق العامة الحيوية.

٢ . ١ . ٣ . ٣ العلاقة بين الشرطة والمواطنين

ساعدت التجهيزات الأمنية العصرية المتخصصة في المهمات التي فرضتها الوقائع الأمنية المستحدثة على ثقة الناس بالشرطة وفي حمايتهم من الخوف والجريمة.

ولقد استطاعت الشرطة أن تكسب الشعور العام وأن تصبح صديقة الجماهير وخادمة الجميع، لأنها تحقق الأمن والأمان حتى أصبح الشعب هوالذي يرعاها ويقف بجانبها وخاصة فئة الشباب من أفراد الشعب، وهذه هي القضية التي نهتم بتحقيقها في دراستنا هذه. وهناك عدة قضايا جعلت الجمهور يكون اتجاها إيجابيا نحوالشرطة نذكر منها ما يلي:

أ- لم يعد المجتمع الحديث ينظر إلى جهاز الشرطة باعتباره قوة عسكرية وذلك حتى لا يكون احترام الجمهور للشرطة قائماً على الخوف وحتى لا تكون معاملة الشرطة للجمهور قائمة على العنف. ولهذا أصبحت الأنظمة الجديدة التي تحكم الشرطة تصف الشرطة بأنها هيئات مدنية نظامية (لا عسكرية) بل إن الشرطة لم تعد تتبع فقط وزارة الداخلية وهي وزارة مدنية، بل تتبع في بعض الأحيان وزارة العدل كما هوالحال في بعض دول أو ربا، أو تستقل في كيانها بعيداً عن الوزارات كما هوالحال في اليابان وإنجلترا.

ب - لم تعد أجهزة الشرطة تعمل في حدود ما تراه لنفسها من اختصاصات أو تدعيه لنفسها من سلطات، بل أصبحت خاضعة لقوانين تحكم اختصاصها وتصرفاتها وسلطاتها، وهي إما قوانين خاصة بالشرطة وحدها أو قوانين عامة تخضع الشرطة لسلطة الشعب أكثر من تطويعها لسلطة الحكومة المركزية، أو إلى المطالبة بسلخ أجهزة الشرطة من الحكومة

المركزية وتتبعها للسلطات المحلية وذلك حتى يزول نهائياً كل احتمال لاستخدام الشرطة فيما يتعارض مع رغبات الأقاليم المحلية للدولة.

جـ ـ الدور الشمولي للشرطة: تقوم الشرطة في وقتنا الحاضر بأعمال ميدانية وإدارية ذات مهمات واسعة النطاق تشمل العديد من الميادين العملية. ويقول حتاته «اتسع نطاق اختصاص الشرطة ليشمل كثيراً من الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وهي ميادين لم تكن مألوفة للشرطة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين»[1].

إن الشرطة في العصر الحديث[2] لم تعد مهمتها فقط مكافحة الجريمة أو تأمين الناس ضد الجريمة، إنما أصبحت مهمتها تأمين الناس ضد كل مساس بحقوقهم أو حرياتهم ضد كل خوف ـ حال أو محتمل ـ يقلق رجاءهم في الحاضر أو أمنهم في المستقبل. فتطور المجتمع يؤدي إلى تطور اختصاصات وسلطات الشرطة، لأن أجهزة الشرطة لا تعيش بمعزل عن التيارات أو الظواهر أو الاتجاهات الاجتماعية في الدولة وأن رجالها لم يعودوا قادرين على الانفراد بأنفسهم بعيداً عن الشعب. ولذلك يخطئ من يتصور أن اندماج الشرطة في المجتمع واستمرار اتصالها بفئات المجتمع واتجاهاته هو ما أسقط هيبة الشرطة بين الجمهور أو يصرفها عن أداء واجباتها التقليدية في مكافحة الجريمة وحماية الأمن. إن رجل الشرطة الذي يعيش في برجه بعيدا عن مشاعر وآمال ونبضات وخفقان قلوب الجماهير، وبمعزل عن آلامهم وأفراحهم، ويتصور أن هيبته في عزلته وأن قدرته في وحدته إنما تسترجع الصورة البالية لرجال الشرطة حينما كان مجرد رمز وحينما كانت نظرة الجمهور إليه قائمة على مجرد الخوف.

---

(١) محمد نيازي حتاتة. الشرطة في مفهومها الحديث. الرياض: مطابع المناهل، ١٤٠٥ هـ، ص ٣٥٤.

(٢) عباس أبو شامة. الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٨ هـ.

وربما دار في أذهان بعض الناس أن اندماج الشرطة في المجتمع أو قيامها بنشاط اجتماعي بمثابة الاستغناء عن الأجهزة الاجتماعية المتواضعة أو بمثابة التدخل في أعمالها ولا تستطيع المضي في عملها لتحقيق أغراضها إلا بمساندة الشرطة لها في كثير من أو جه نشاطها. ولذلك نرى أن بعض الهيئات أو المؤسسات تعتمد على خدمات الشرطة وتستعين بها دون تردد لتحقيق أهدافها. فليس للشرطة أن تتقاعس في تقديم معونتها أو خدماتها وليس لها أن تدعي عدم مسؤوليتها أو عدم اختصاصها في تقديم مثل هذه المعونة أو الخدمة. ولقد ذكر في مرشد الإجراءات الجنائية (مادة ١١٩ من نظام الأمن العام) على مركز الشرطة الذي يصله أول بلاغ أو شكوى عن حادث كبير أو صغير أن يقوم بأخذ الإفادات وعمل الإجراءات الأصولية التي تتصل بها وفق النظام، ولا يجوز تأخير المحقق بسبب احتمال أن موضع الحادث تابع لمركز آخر بل يبادر إلى ضبط الحادث بموجب محضر يبعث به إلى رئيس المركز الذي وقعت الحادثة في حدوده[1].

فمهما يكن من حسن تنظيم وإدارة للشرطة أو مدى كفاءتها وأمانتها، فان الحكم عليها رهن بما يلمسه أفراد الجمهور من خدمات كما هو رهن بطبيعة الصلة القائمة بين الشرطة والشعب، وتتمشى هذه الصلة وتتمثل في أفعال رجل الشرطة وأقواله وعلاقاته بهم.

والواقع أن الأفراد يحكمون على جهاز الشرطة من خلال تصرفات أفراد هذا الجهاز ويتأثر حكمهم هذا بالتجارب الشخصية التي مرت بكل منهم. فإذا كانت التجربة حسنه أصبح الفرد داعية وعاملاً مساعداً لرجال الشرطة، وإذا كانت غير ذلك كانت معّوقاً للتعاون معه، وتتأثر هذه التجربة

---

(١) وزارة الداخلية. المملكة العربية السعودية. إدارة الحقوق العامة، مرشد الإجراءات الجنائية، الشكاوى والإخباريات. ص ٢٢.

بنظرة رجل الشرطة لنفسه باعتباره عنواناً لجهاز الشرطة يراه الأفراد في كل وقت وكل مكان.

ومن هنا تتضح أهمية العلاقة بين الشرطة كجهاز أمني والمواطنين من خلال المهام التي يقوم بها الشرطة بشكل مستمر على مدار الساعة، فهو(رجل الأمن) يبني لنفسه هرماً من حب الجمهور من خلال اتصاله المباشر بالجمهور يمكنه أن يزرع في نفوس أفراده الحب والثقة وحسن النية فيسهم بالدور الذي يجب أن يضعه كأساس له وهوبناء علاقة وطيدة بينه وبين المواطنين. كما أن الأجهزة الشرطية الصغيرة الموزعة في أنحاء الدولة كالأقسام والمراكز والمخافر أو النقط التفتيشية سواء كانت ثابتة أو متحركة، مستديمة أو مؤقتة، تقوم أيضاً ببناء صرح من العلاقة الودية بينها وبين كافة أفراد المجتمع. فالذي يشرف على هذه العلاقة هورئيس القسم بصفة أن تلك المراكز الصغيرة لا يوجد بها مسئول عن العلاقات العامة.

فالشرطة في الوقت الحاضر مؤسسة أساسية لها دور كبير تسهم في إرساء النظام وكفالة الأمن والاستقرار. وهي مؤسسة ضمن المؤسسات التنفيذية وإن كانت تضطلع بأعباء ومسئوليات متعددة ومتنوعة، وربما يجعلها تتعرض لمواقف يكون فيها تناقض مع مطالب بعض الأفراد والأشخاص مثل : التوقيف أو تقييد بعض الحريات أو غيرها من الإجراءات التي تمس المجتمع والتي ارتبطت مهمتها بالشرطة. وعلى هذا الأساس يدرك الشخص-أو الأفراد -أن الشرطة إنما هي أداة قمع وإرهاب، وهذا ما يجعل الشرطة تحرص على القيام بدور فعال في بناء العلاقات الوطيدة بينها وبين المجتمع.

إذا نظرنا إلى الأعمال التي تقوم بها الأجهزة الأمنية في المرافق المختلفة يتضح لنا أنها عبارة عن هيئات اجتماعية تعمل لخدمة المجتمع وتنظيم شئونه

قبل أن تكون هيئات تنفيذية تعمل على تنفيذ النظم واللوائح والقوانين. كما نجد أن لها أهمية كبيرة في تدعيم جهاز الدولة في جميع المرافق التي تلعب دوراً هاما في المجتمع، تنظيم الجماعات وكفالة الرعاية الاجتماعية لمختلف الأفراد، والعمل في حقل التجارب المليء بالمشكلات الاجتماعية وبأنماط مختلفة من السلوك البشري.

وبالرغم من أن الأجهزة الأمنية تقدم خدمات أمنية للمجتمع، إلا أنها لا تستطيع أن تقوم بأعمالها ما لم يتعاون المواطنون معها ويشدوا أزرها. لذا يبرز لنا أهمية حرص رجل الأمن على أن يعمل دائماً على كسب صداقة المواطن حتى يمكنه أن يحصل على تعاونه الذي يمثل أحد مرتكزات نجاح عمل رجل الأمن. فجهاز الأمن هوالتجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع في أن يدافع عن نفسه دفاعاً شرعياً ضد كل من تسول له نفسه العبث بالنظام والقوانين التي تحكم الدولة وارتضتها الجماعة.

ويعد جهاز الأمن منذ نشأته مسئولاً عن حفظ الأمن والطمأنينة والسكينة العامة للمجتمع، لذا فهويستمد سلطاته في تحقيق هذا الدور من الجمهور صاحب المصلحة الحقيقية في الأمن. فالعلاقات بين الشرطة والجمهور هي في جوهرها مجموعة علاقات كل فرد من أفراد تلك الأجهزة بواحد أو أكثر من المواطنين. وحيث إن كل تجربه يمربها أي مواطن مع أي من تلك الأجهزة عن طريق الملاحظات أو المحادثات أو عن طريق خدمة تؤدى له أولذويه لها أثرها على علاقات تلك الأجهزة الشرطية بالجمهور. ويلعب هذا الفرد سواء كان ضابطاً أو فرداً عسكرياً أو مدنياً دوراً هاماً في ايجاد رد الفعل عند الجمهور، سواء كان ذلك الرد طبيعياً أو سيئاً، فرد الفعل الطيب هوتأييد واقتناع الجمهور بعمل الشرطة، وبغير تأييد الجمهور يصعب على تلك الأجهزة الشرطية تحقيق هدفها بسهولة. لأن الجمهور الذي يراعي التقيد بالأنظمة ويستجيب لها يخفف على تلك الأجهزة بعض

المجهودات في المجالات الأمنية، كما أن تقدير الجمهور لجهود رجال الأمن يؤدي إلى مضاعفة هذه الجهود وارتفاع مستوى أدائها.

فالأمن بمشيئة اللّه يتحقق عندما يكون هناك ارتباط بين تفهم رجل الشرطة لطبيعة عمله وأدائه بالكفاءة المناسبة. حيث تعتبر كفاءة رجل الشرطة في أداء عمله مبدأ إحترام له واقتناع به، يجعله يسعى لأن يكون قدوة للآخرين في كل المواقف التي تواجهه، مما يترك ذلك من آثار سارة في نفوس المواطنين عند رجل الشرطة في موقع عمله والذي يقدم خدمات حيوية وضرورية كما ذكر الخليوي «وإن كانت مثل هذه الخدمات غير مرئية بالنسبة لكثير من الأشخاص العاديين فالشرطي قبل أن يلتحق بهذه الوظيفة هومواطن يتعامل مع ذويه وأهله وعشيرته وأبناء وطنه وهم ليسوا غرباء عنه وهويبذل جهده لتحقيق الأمن والأمان للفرد والجماعة والمجتمع»[1].

وتعد الشرطة في الوقت الحاضر أحد أركان المجتمع الحديث، بل هي الأداة التي تستخدم كل ما أتاحه لها العلم الحديث لتأمين المجتمع، وملاحقة الخارجين عليه، وتستعين بنتائج البحوث والدراسات عن أسباب مثل هذه الظواهر والعمل على منع وقوعها، مع تهيئة المناخ المناسب لأمن المجتمع لتهيئ لكل من الفرد والجماعة الفرصة لأداء أدواره بكفاءة وفعالية وتوفير الأسباب العلمية لتأمين المجتمع في أبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

ويشير المونس إلى أن سلوك الفرد بصفة عامة، ورجل الأمن بصفة خاصة، له تأثير كبير على نظرة الآخرين والمجتمع له ـ إذ يحدد السلوك ملامح الشخصية. والسلوك المتزن يسهم بدرجه كبيرة في تقدير الجمهور

---

(١) سعود عبدالله الخليوي: مرجع سابق، ص ص ٤٥، ٤٦.

واحترامه للأفراد، والعكس صحيح. وعليه فإن سلوك رجل الأمن بصفة خاصة باعتباره ينتسب لأحد الأجهزة ذات الصلة الوثيقة بحياة الناس يجعل حياته الخاصة والعامة نموذجاً مشرفاً في كل الأو قات[1].

إن عمل الشرطة يتطلب احتكاكاً وتفاعلاً مستمراً بين رجل الشرطة والمواطن صاحب العلاقة، وبالتالي تكون العلاقة بينهما علاقة مباشرة، وهنا ندرك مدى حيوية التدريب مع التخصيص الفني والإلمام بقواعد وتنظيمات الشرطة مع تعدد الثقافة ومصادرها والإجراءات المتبعة لسير العمل داخل أجهزة النظام من قبل رجل الشرطة، إضافة إلى التفهم الكامل والواعي من قبله لنفسية المواطن أو الفرد المتعامل معه وإدراكه لمشاعره وأحاسيسه مع القدرة على اكتساب تعاونه. ولابد أن ندرك أن إقامة العلاقة القوية ومد الجسور القوية المرتبطة بين الطرفين إنما هي في الأساس من مسئولية الشرطة، مع الافتراض أن المواطن دائماً على حق، وأن من الواجب كسبه إلى جانب الشرطة.

وأمام هذه المسئولية الكبيرة تجد أن الشرطة بمفردها ستكون عاجزة عن تحقيق رسالتها لكونها محدودة العدد بالنسبة لأفراد المجتمع، ومن هنا تبرز قيمة التعاون الوثيق والبناء بينها وبين المواطنين، وهذا التعاون بالطبع يعود نفعه على الطرفين.

---

(١) محمد عبدالله المونس. «دور العلاقات الإنسانية في الأجهزة الأمنية»، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٩هـ، ص ص ١٧٧-١٧٨.

٢ . ١ . ٣ . ٤ وظائف الشرطة في المجتمع

وظيفة الشرطة هي حفظ النظام العام، وضبط الحريات العامة في المجتمع، ولا شك أن مثل هذه الوظيفة تهدف إلى وقاية المجتمع في ظل سيادة النظام ووسائل السلطة العامة، ومن ثم السهر على توفير الضبط وتحقيقه وضبط الجناة والتحقيق معهم وتقديمهم للعدالة لتأخذ الحق منهم. وهذا بدوره يؤدي إلى ردع كل من تسول له نفسه الخروج عن أنظمة المجتمع أو مخالفتها، وبذلك تتوفر السكينة والأمن في البلاد. وإذا ما توج المواطنون هاتين الوظيفتين بما يحقق وسائل الضبط الاجتماعي نحوتوجيه أفراد المجتمع إلى السلوك السوي، والبعد عن الانحراف والسلوك الإجرامي، وبتضافر الجهود المبذولة من قبل القائمين بوظائف، تتهيأ الظروف لوجود نظام متكامل يسهم إلى حد كبير في وقاية المجتمع من الجريمة والانحراف، ويحقق مكافحة الجريمة مما يؤدي إلى تدني مستوياتها وتقليل معدلاتها، وهذه غاية بحد ذاتها، لأن الجريمة مشكلة اجتماعية، وفي نفس الوقت لا يمكن القضاء عليها تماماً. ولا يفوتنا أن نذكر أن هناك علاقة مترابطة بين التطور الحضاري، وخطط التنمية من جانب وبين اتساع عمل الشرطة من جانب آخر، فكلما زاد التطور الحضاري ونفذت خطط للتنمية أدى إلى زيادة الأعباء الملقاة على هيئة الشرطة واتساع ميدان عملها، فنجد أن التطور الحضاري يصاحبه نمومتزايد في تعامل الجماهير اليومي مع الشرطة، ذلك التعامل من شأنه أن يوجد في بعض الأحيان بعضاً من الأخطاء التي قد يضخمها الرأي العام. وهذا الموقف يزيد من عبء إدارة الشئون العامة بالشرطة. لذايجب عليها التحرك بصورة فورية لتوضيح أبعاد أي خطأ قد يصدر عن أحد العاملين بأجهزة الشرطة، وأن تعمل دائماً على تصحيح الأو ضاع في الوقت المناسب. كما يتفق الطخيس مع ذلك فيقول : يجب

التحرك السريع لمواجهة الأحداث الهامة والاستثنائية، لتوضيح أبعادها للمواطنين، وذلك بإمدادهم بكافة المعلومات التي تساعدهم على تفهم طبيعة هذه الأحداث[1].

إن معظم العاملين داخل هيئة الشرطة من ضباط وأفراد يمكن تمييزهم بسهولة من خلال زيهم شبه الموحد، ذلك الزي الذي يوضح انتماءهم إلى الشرطة وفي ذات الوقت فإنه يلقي على رجل الشرطة مسئولية الحفاظ على هيبة ذلك الزي وعلى سمعة الشرطة التي ينتمي إليها. ولذلك فإن أي تصرف شخصي قد لا يقبله المواطنون سوف يؤثر على سمعة هيئة الشرطة بصورة عامة، وهذا الوضع يستلزم من رجل الشرطة أن يكون قدوة في تصرفاته وأن يأخذ في اعتباره أنه بتصرفاته الشخصية لا يعبر فقط عن ذاته وإنما يعبر عن إدارة الشرطة بصورة عامة. وقد يؤثر تصرف فردي واحد من رجل الشرطة على مجموعة المجهودات التي تقوم بها الشرطة في سبيل تحسين صورتها لدى المجتمع، مما يسبب قيام حاجز بين رجل الشرطة والجمهور وهذه المعوقات التي سيكون أثرها رجعياً بين رجل الشرطة والجمهور سيكون أثرها سلبياً على أفراد الشرطة.

٢ . ١ . ٣ . ٥ معوقات إقامة العلاقات العامة بين الشرطة والمواطنين

أ ـ طبيعة وظيفة الشرطة

الشرطة ما هي إلا هيئة تنفيذية تعمل على صيانة الأمن العام وتعمل على تنفيذ النظم، ومن خلالها تمارس الدولة سيادتها. حيث لا يتصور تطبيق النظم وتحقيق الأمن الداخلي والإستقرار العام دون وجود سلطة يمكن

(١) إبراهيم عبد الرحمن الطخيس. دروس في علم الاجرام الجنائي. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٣ هـ، ص ١٢٤.

من خلالها إتخاذ كافة الإجراءات التي تعمل على مكافحة الجريمة والحد منها.

وعلى هذا نجد أن هناك تلازما بين السلطات الممنوحة لرجل الشرطة التي تمكنهم من القبض على المجرمين وتتبع الجناة، وهذه السلطات الممنوحة تجعل بعض المواطنين يتخوفون من التعسف في استخدامها، وهذا بطبيعة الحال قد ينشئ حاجزا نفسيا بين رجل الشرطة وبعض المواطنين. ويقول السباعي «الشعور يرسيه في الرأي العام كراهية لرجال الشرطة دون ذنب أو سبب، فتحدي القوانين والسطات ظاهرة ملموسة في الفرد»[1].

ولذلك فمن العدل عدم الإسراف في منح السلطات لرجل الشرطة إلا طبقا لما تتطلبه مقتضيات الوظيفة، ومقتضيات المواقف، بالإضافة إلى توعية رجل الشرطة بصورة دائمة بحدود استخدام السلطات الممنوحة، كذلك توعية المواطنين إعلاميا بأن الأمن العام هوخدمة للمواطنين، وليس سلطة عليهم، وأن السلطات الممنوحة لرجل الأمن إنما تستهدف بالدرجة الأولى حماية أمن المواطن وتحقيق سلامة المجتمع.

ب ـ رواسب الماضي

ربما يرجع الحاجز النفسي الموجود بين رجل الشرطة وبعص المواطنين إلى بعض الأسباب التاريخية، فيقول السباعي «كانت المناصب الرئيسة في الشرطة يتولاها بعض الأشخاص الذين كانوا يسخرون جهاز الشرطة لخدمة الاستعمار وأغراضه فورثت هيئة الشرطة كراهية الشعب للاستعمار»[2].

---

(١) محمود السباعي. إدارة الشرطة في الدولة الحديثة، مرجع سابق، ص ٥٥٨.
(٢) محمود السباعي. المرجع السابق، ص ٥٩٩.

الأمر الذي جعل المواطنين يتخوفون من الشرطة ويعملون على عدم التعامل مع أفرادها. وهذا يتطلب ضرورة إزالة الحاجز النفسي من خلال تنمية اتجاهات موجبة لدى أفراد المجتمع عن رجل الشرطة من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وتربية النشء على حب رجل الشرطة والتعاون معه.

جـ ـ إتساع ميدان عمل الشرطة

إن ميدان عمل الشرطة لم يعد مقصورا أساسا على الجماعة الصغيرة بل ألقيت على عاتقهم اتصالات يومية وثيقة الصلة بجميع المواطنين. فكلما زاد التطور الحضاري ونفذت خطط التنمية أدى ذلك إلى زيادة الأعباء الملقاة على جهاز الشرطة واتسع ميدان عملها. وقد ذكر الطخيس «أن هناك علاقة طردية بين تزايد وتنوع الجريمة وبين تكوين المجتمعات الصناعية. كل هذه التطورات في مجملها أدت إلى اتساع ميدان عمل الشرطة وصاحبه في ذلك تعامل الجماهير اليومي مع الشرطة، وينشأ من ذلك بعض الأخطاء التي يتضمنها الرأي العام، وهذا الموقف يزيد من عبء إدارة العلاقات العامة بالشرطة»[1].

فزيادة الإدارة الأمنية ـ ومن بينها الشرطة ـ نظرا لاتساع ميدان العمل في كافة نواحيه سواء كانت ذات طبيعة إجرامية أو غيره، الأمر الذي يؤدي إلى وضع لوائح وتنظيمات من إدارة الشرطة تفرض مزيدا من القيود حينما لا تكون الأمور عادية، مما يزيد ذلك من سخط المواطنين على الشرطة.

---

(١) إبراهيم الطخيس وآخرون. العلاقات العامة والعلاقات الإنسانية. الرياض: مطابع الشرق الأوسط، ١٤٠٥هـ، ص ١٥٤.

د ـ ضعف المستوى التعليمي والثقافي لبعض أفراد الشرطة

يعكس انخفاض المستوى التعليمي لبعض جنود الشرطة في كيفية تصرفهم في المواقف المختلفة وكيفية تعاملهم مع الجمهور بصورة غير مناسبة. وتظهر خطورة ذلك الوضع لو علمنا أن أي تصرف خاطئ لهؤلاء الجنود سوف ينعكس سلبا على الصورة الذهنية لدى الجماهير عن هيئة الشرطة. وهناك العديد من الجهود المبذولة في الدول العربية لرفع المستوى التعليمي لرجل الشرطة في كافة المعاهد والكليات ومراكز تدريب الشرطة، ولإظهار رجل الشرطة بصورة مناسبة في بعض وسائل الإعلام.

٢ . ٢ تعاون الشباب مع الشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها

٢ . ٢ . ١ دور أعضاء المجتمع في مكافحة الجريمة

٢ . ٢ . ١ . ١ الشباب ودوره في الحد من الجريمة

الشباب هم عماد الأمة ودرعها الواقي، وهم القوة المحركة التي ترد عن المجتمع شرور العدوان وتدافع عنه ضد كل الأخطار الداخلية والخارجية، وهم العنصر الفعال النشط الذي يعمل على الحفاظ على استمرارية المجتمع وبقائه. وينزع الشباب من خلال الرغبة في حب الاستطلاع إلى ارتياد مجالات البحث والمعرفة والتجديد والابتكار، ويقبل على تقصي العلم والمعرفة بشتى أنواعها وألوانها. والشباب عنصر فعَّال في المجتمع ومن ثم يكون أكثر تأثيراً وحركةً ونشاطاً من العناصر الأخرى.

ويُعد الشباب جزءاً من كيان أمته بإيمانها وقيمها ويؤمن أن عليه واجبات كثيرة للمجتمع، باعتبار الشباب ساعداً قوياً ورافداً هاماً من روافد التنمية

والتطور . وتبدأ تنشئة الشباب عن طريق مجتمعه (الأسرة، المدرسة) فتنشأ معه القيم والاتجاهات السلوكية . وينمي الشباب القدرة السلوكية والنفسية من خلال المجتمع الذي يعيش فيه، وبالتالي إذا شعر الشباب أن مجتمعه حريص على تنشئته النشأة السليمة سيقوم الشباب بإعادة ذلك السلوك الطيب إلى مجتمعه . لأن المجتمع يعتبر هوالمسئول عن انحراف وتفكك الشباب وعدم انتمائه له .

فالشباب يمثل القطاع الأفقي من المجتمع الذي يحمل ثقافته وقيمه ومعاييره وحضارة الأجيال السابقة ليقوم بالتالى بتوصيلها للأجيال القادمة . وبقدر ما يتمتع به الشباب من وعي وخبرات وقيم بقدر ما يبذل من جهد في تقويم هذه الثقافة لينقل الصالح منها بأمانة، ويضيف من إبداعه وابتكاره الجديد إلى مجتمعه مما يؤدي إلى حالة أفضل للفرد والجماعة .

ففي عصرنا الحاضر ازدادت الحرية الفردية وتعددت فرص الاختيار وأسهمت وسائل الإعلام أيضاً في اتساع الآفاق النفسية للشباب، بحيث أصبح مرتبطاً بالممارسة العملية والعلمية، وأكد السنهوري «أن الشباب يمثل ما يقرب من ٧٠٪ من قطاع القوات المسلحة أو الشرطة، ولهذا فهوالدرع الواقي للمجتمع والعين الحارسة له والساهرة على أمنه، والمدافع عنه حينما يتعرض لتهديد خارجي أو داخلي، مثلا نجد أن الغالبية العظمى من المجندين والقادة من الضباط في سن الشباب وكذلك جهاز الشرطة»[1].

والشباب هوذلك القطاع من المجتمع الأكثر مرونة وقابلية للتجديد والتغيير، وهو أيضاً أكثر قدرة على التعامل مع كل جديد سواء في العلوم أو الفنون أو الآداب كما تدل على ذلك أغلب الدراسات الاجتماعية في

---

(١) أحمد محمد السنهوري وآخرون . الخدمة الاجتماعية مع الشباب . القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩١م، ص ٨٣ .

مختلف المجتمعات، هذا فضلاً عن استعداده لاستيعاب التقنية في شتى المجالات وإدارتها وتطويرها بحيث تصبح من تراث المجتمع ومن مكونات حضارته.

فدور الشباب في المجتمع المعاصر أصبح في غاية الأهمية لما يواكب عصرنا الحاضر من تطورات صناعية وعمرانية وثقافية وحضارية أثرت على بعض الثقافات في بعض الدول، ويرجع ذلك إلى تطور وسائل الاتصال، وإلى الاتصالات المباشرة بين الشعوب في عالمنا اليوم، وإلى دور الشباب في الحفاظ على قيم وعادات مجتمعه. لذا تحرص المجتمعات على أن توفر له كافة الإمكانات المناسبة حتى يقوم بدوره الأساسي تجاه مجتمعه. ومن هنا تكمن أهمية الشباب ودوره في المجتمع كما ذكر السنهوري في «أنه يعد الوسيلة الرئيسة في عملية التنمية، وهوفي نفس الوقت هدف رئيس من أهداف التنمية»[1].

إن دور الشباب في المجتمع يتمثل بأدوار كثيرة نظراً لما له من فاعلية عظمى لمجتمعه. ومن هذه الأدوار دوره في التعاون والمشاركة مع الجهات الرسمية الأمنية للتصدي للجريمة، خاصة وأن مدى نجاح المؤسسات الأمنية متوقف على مساهمة الشباب في عملها، وعلى تجاوبه مع التدابير التي تتخذها، لأن العنصر البشري ضروري سواء أكان هوالمخطط أو المستفيد.

وحقيقة الأمر أن التربية الوطنية وتقوية الشعور بانتماء الشاب إلى مجتمعه لا يمكن أن ينموإلا إبتداء من القاعدة الأولى للحياة الاجتماعية وهي العائلة ثم الحي والمدرسة. ففي التركيز على هذه الدعائم الأساسية لكل حياة اجتماعية يمكن تحقيق ذلك التطور الاجتماعي والمدني الذي تتطلع إليه الشعوب النامية والذي بلغته البلدان المتطورة اجتماعياً وفنياً ومادياً.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٥.

إن مشاركة الشباب للحد من الجريمة والوقاية منها هوالدور الذي ينتظره المجتمع من شبابه الطموح الذي يرتكز عليه المجتمع وقت الشدائد. وقد يتأثر الشباب بالعادات والتقاليد الأجنبية نتيجة للعمالة الوافدة كما هوالحال في دول الخليج العربية مما يزيد نسبة الانحراف وارتكاب الجريمة. خاصة أن نسبة الوافدين في بعض دول الخليج العربي ترتفع بين سنة وأخرى الأمر الذي يؤدي إلى دخول عناصر وثقافات جديدة على مجتمع الخليج العربي ويؤدي ذلك بالطبع إلى التقليل من مدى الترابط والتآخي بين الفرد والمجتمع وانتمائه لهذه الجماعة.

إن توجيه الشباب إلى العمل أو الدراسة يعد استثماراً طيباً لوقتهم، واستثماراً بناءً لجهودهم مما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالنفع والتقدم. ويؤدي الاهتمام بالشباب ومساعدتهم على استثمار وقت فراغهم الي استحالة وجود فرصة بأن ينحرف الشباب أو يقوم بأعمال تخريبية أو خلافها لأن مرحلة الشباب منعطف خطير يحتاج إلى جهد عمل كبير للإشراف عليه وتوجيهه التوجيه الصحيح.

٢ . ٢ . ١ . ٢ دور الأسرة في تنمية الوعي الأمني لدى الشباب

إن التحدث عن مشاركة الشباب للحد من الجريمة أو الوقاية منها يتطلب منا أن نتكلم باختصار عن دور الأسرة في تنمية الوعي والإحساس الأمني لدى الشباب، بإعتبار أن الأسرة تعد إحدى المؤسسات الأساسية المسئولة عن التربية والتنشئة الاجتماعية. ولكي تقوم الأسرة بالتوعية وبالدور الوقائي من الانحراف فلابد لها أن تنجح في تمثل أبنائها القدوة الحسنة في السلوك والتصرفات وفي الإنسجام مع قيم وقوانين وتشريعات المجتمع.

فالتربية المتوازنة في التعامل مع الأبناء تبتعد عن العطف الزائد أو الدلال المفرط، مثلما تبتعد عن القسوة في المعاملة، فالأول يربك الأبناء ويخلق

منهم شخصيات هشة يعسر عليها التكيف، والثاني يجعلهم يشعرون بالغبن والخوف والظلم مما يولد عندهم ردود فعل تجعلهم عرضه للسلوك الانحرافي، وعلى هذا فإن التربية السليمة هي التي تعطي الأبناء الحنان والاهتمام اللازمين دون مبالغة أو مزايدة.

إن الصورة النموذجية للأبوين اللذين يمكنهما القيام بدور الوقاية من السلوك المنحرف هي صورة لأب صاحب السلطة الفاعلة وغير الزاجرة من ناحية، وصورة الأم صاحبة العاطفة المنعشة، وغير المنحدرة من ناحية ثانية، بحيث تتحول سلطة الأب إلي مرجع للسلوك، وحنان الأم يتحول إلى غذاء يساعد الأبناء على تخطي صعوبات العلاقات الاجتماعية وبخاصة عند الأبناء في عمرهم الأول.

إن للأسرة التي تعتمد في حياتها وفي تعاملها مع الآخرين أهدافاً ووسائل متوافقة مع قيم المجتمع وقوانينه ونظمه، بحيث ينجح الآباء في جعل الأبناء قانعين بسلوك الأسرة، متكيفين مع قيم مجتمعهم. وفي تنشئتهم التنشئة الإسلامية الصحيحة حتى يصبحوا أعضاء فاعلين يقدمون لمجتمعهم كافة الخدمات المختلفة ومن بينها الخدمة الأمنية.

وفي هذا الإطار أكد العوجي «لابد من التركيز على وجوب إقران المساعدة المعنوية بالمساعدة المالية حينما تدعوالحاجة لذلك. فتطور الخدمات الفنية والاجتماعية التي تقدمها الجمعيات يعني حتماً إهمال ناحية المساعدة المالية، لأنه من العبث التأكيد على الوالدة المحتاجة أو على الوالد العاطل عن العمل ضرورة مراقبة أولادهما مراقبة فعالة والسهر على تثقيفهم وتعليمهم وتأمين أسباب التسلية لهم والابتعاد بهم عن كل المشكلات الداخلية»[1].

---

(١) العوجي، مصطفى. التصدي للجريمة. مرجع سابق، ص ٢١٨.

إن تمكن الأسرة من القيام بالأدوار الموكلة إليها كمؤسسة تربوية وكخلية اجتماعية أولية، له أثر حاسم على مستقبل أبنائها ومستقبل المجتمع. إنها قضية تستوجب دعم المؤسسات الرسمية والأهلية، فالأسرة بإعطائها المثال السليم في سلوكها المتفق مع معايير المجتمع، تكون قد فعلت وقامت بأول الأدوار وأهمها في ميدان مكافحة الجريمة ومساندة رجل الأمن وكافة الأجهزة الأمنية الأخرى في المجتمع. وبالمشاركة في منع الجريمة والحد من انتشارها.

٢ . ٢ . ١ . ٣ دور الأسرة في الوقاية من الجريمة والحد منها

تقع مسئولية الوقاية من الجريمة والحد منها على عاتق الأسرة بالدرجة الأولى لأنها تتولى تربية أطفالها وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية الصحيحة. كما يقع عليها أيضاً واجب تلقين وتفهيم أبنائها للمبادئ الدينية الإسلامية التي حث عليها ديننا الحنيف وتفهيمهم للقيم والعادات والتقاليد والأخلاق الفاضلة كما ذكر العوجي «فالطفل بحاجة إلى محيط عائلي سليم كي ينمو ويترعرع في بيئة مواتية لتكوين شخصية سليمة مؤهلة لتحمل مسئولياتها في المستقبل، وإن الأسرة هي المحيط بالذات ولا يمكن الاستعاضة عنها إلا في الحالات القصوى حيث يعتريها عامل التفكك والفساد. ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسة الاجتماعية والتربوية في تشكيل شخصية الإنسان هوقبل كل شئ له دور المؤازرة والمساعدة في تجاوز الصعوبات التي تتعرض الأسرة لها في تربية الأولاد ورعايتهم والمحافظة على البيئة الصالحة لتأمين التربية والرعاية السليمة»[1].

وتقع على عاتق المؤسسات القائمة في البيئة الاجتماعية التي تستكمل عملية التنشئة الاجتماعية مثل المدرسة مهمة وتقديم المساعدة للأسرة في

---

(١) العوجي، مصطفى. المرجع السابق، ص ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

تنشئة الحدث، وتربيته، وتلقينه العلوم التي تفيد في فهم ما يحيط به من علاقات وظروف تشكل خطورة على حياته وحياة أفراد مجتمعه. ويرى بهجت «أن المدرسة مؤسسة اجتماعية لها وظائف هامة أي أنها أحد الأجهزة الاجتماعية الأساسية في المجتمع، فهي عبارة عن مجتمع صغير يعيش فيه التلاميذ يوفقون فيه بين ما في أنفسهم كأفراد أو كأشخاص، وبين المجتمع الذي يعيشون فيه، وهم في مجتمعهم الصغير يتدربون على العمل الجماعي وعلى تحمل المسئولية ويتمثلون معنى القانون وإطاعته وإدراك قدرة الحق والواجب. والمدرسة كمؤسسة اجتماعية لا يمكن أن تكون معزولة عن المجتمع الكبير وكذلك لا يمكن أن تنعزل عن تلاميذها خارج حجرة الدراسة أي في أو قات ما بعد الدرس فيخرج الطفل إلى مجتمع الأسرة الصغيرة المتجانس إلى مجتمع الأسرة الأقل تجانسا»[1].

وعلى الرغم من أهمية دور الأسرة في تكوين شخصية الطفل المتكافئة المتعادلة إلا أن النكبات التي يمكن أن تحل بالأسرة مثل الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو كلاهما أو الهجرة تعد من العوامل التي تحطم الكيان العائلي وتجعل الأولاد عرضة لكل مكروه.

٢ . ٢ . ١ . ٤ دور المواطن في الحد من الجريمة

يتحقق دور المواطنين بصفة عامة، والشباب بصفة خاصة، في الحد من الجريمة والوقاية منها على النحوالآتي:

١ ـ طاعة واحترام القوانين واللوائح الصادرة، والعمل على الابتعاد عن الخروج على نصوصها أو مخالفتها.

---

(١) محمد صالح بهجت وآخرون. الخدمة الإجتماعية في التعليم ورعاية الشباب. الإسكندرية: المكتب الحديث، ١٩٨٥م.

٢ ـ اتخاذ ما يلزم من احتياطات لمنع وقوعها عليهم كمواطنين أو على ممتلكاتهم .
٣ ـ الاستجابة الواعية للأوامر والنواهي والتعليمات التي تصدرها هيئات الشرطة بين الحين والآخر لحفظ النظام والسكينة .
٤ ـ التعاون مع رجال الأمن في اكتشاف ما يحيط بالجرائم غير المكتشفة والجرائم التي لا تزال رهن التحقيق ومدهم بالبيانات والمعلومات التي تفيد في اكتشافها والقبض على مرتكبيها .
٥ ـ التعاون مع جهاز العدالة الجنائية في تقديم الشهادة . وقد لا يتقدم بعض الاشخاص بالإدلاء بالشهادة لعدة أسباب أذكر من بينها :
أ ـ عدم معرفة الإدلاء بالشهادة بشروطها المطلوبة .
ب ـ الخوف من دخول مراكز الشرطة كونه لم يسبق له دخولها إطلاقاً .
ج ـ الفكرة الخاطئة عن الشرطة وباعتبار أن الشاهد طرف في القضية .
د ـ جهل بعض الأشخاص بأهمية الشهادة رغم حث الدين الإسلامي على الإدلاء بها .

وعلى الرغم مما يبذله جهاز الشرطة من جهود ضمن إطار ما يسمى بالشئون العامة (العلاقات العامة) التي تهدف إلى خلق جومناسب للتعاون بين الشرطة وأفراد المجتمع من المواطنين ، والتنسيق فيما بينهم من أجل خلق وعي سياسي وأمني وقانوني لدى المواطن وتبصيره بواجبه الوطني .

وهذا ما جعل قادة الشرطة العرب في اجتماعهم بمدينة العين بالإمارات العربية المتحدة يقرون أن يكون « يوم الثامن عشر من ديسمبر من كل عام يوماً للشرطة العربية» تبذل فيه إدارات الشرطة في الوطن العربي جهوداً مختلفة من أنشطة ثقافية وحفلات وبرامج توجيهية لتوطيد العلاقة بين المواطن ورجل الأمن .

وحيث أن النصوص القانونية لا تخرج عن كونها تعبيراً عن مجموعة القيم والعادات والتقاليد، أو القاعدة الاجتماعية التي يدين بها المجتمع وهوالذي يصنعها ويتوارثها جيلاً بعد جيل فإن دور المواطن وخاصة فئة الشباب في الحد من الجريمة والوقاية منها والحفاظ على النظام والقانون ينطلق من اهتمامه بصيانة المجتمع، والمحافظة على قيمه وأخلاقه وعاداته، وبالتالي درجة تفاضله بين إحترام القانون أم الخروج عليه.

لذلك فإن دور المواطن هودور رجل الأمن في الحفاظ على النظم وعلى القيم الاجتماعية ضد كل من يحاول العبث بها أو الخروج على نصوصها. وهذا ما يجب أن يفعله المجتمع للتأكيد على هذا الدور سواء أكان ذلك عن طريق المؤسسات الرسمية للمجتمع أو عن طريق الجهود الأهلية. ويقوم المواطنون بملاحظة أعضاء الجماعة الذين يعيشون معهم للتأكد من عدم الخروج عن القوانين، حيث يخشى الأفراد الخروج على أوامر ونواهي الجماعة المتمثلة فيما تعتنقه الغالبية من مفاهيم، وما تتفق عليه من أنماط السلوك. ذلك لأن الجماعة تتيح لهم اكتساب مكانه نتيجة ما يؤدونه من أدوار في المراكز التي يشغلونها. وفي حالة قيام أي منهم بارتكاب الأفعال المخالفة لما تعارفت عليه الجماعة أو ما يشكل خروجاً على أو امر ونواهي القانون أو أخل بالتزاماته تقوم الجماعة بمعاقبته، والقبض على الجاني أو إبلاغ أمره للسلطة القائمة على إنفاذ القانون لمطاردته وإلقاء القبض عليه وتقديمه للمحاكمة وتنفيذ العقوبة المقررة جزاء له على ما فعل- ويمثل ذلك مكافحة الجريمة.

فالحد من الجريمة والوقاية منها ينبثقان من خلال تلائم أفراد الجماعة مع بعضهم لبعض ويقول بهجت «إن من أهم ما يميز هذه المرحلة بزوغ الجماعة المنظمة وقيامها في حياة الكائنات الإنسانية باعتبارها علاقة حيوية يستطيع الفرد عن طريقها القيام بدور إيجابي في المجتمع. وابتداء من هذه

المرحلة لا نستطيع تفهم الفرد إلا إذا تفهمنا طبيعة الجماعات المنظمة التي ينتمي إليها ويشترك في نشاطها»[1].

كما يلعب المواطن دوراً لا يستهان به وبنتائجه الإيجابية في منع الجريمة وتهديد وردع الخارجين على القانون. إذ تمثل العقوبات غير الرسمية أو ردود الفعل الاجتماعية ضد الخارجين على أو امر الجماعة ونواهيها باللوم والتأنيب والتوبيخ والتحقير، وحتى الرفد من عضوية الجماعة التي ينتمون إليها ردعاً وزجراً للخارجين على قوانين المجتمع (الردع الخاص)، إضافة إلى غيرهم من أعضاء الجماعة (الجناة المحتملون) بما يشكل حاجزاً ضد مخالفتهم للقانون (الردع العام).

ويلعب المواطن دوراً مهماً ورئيساً في عملية إصلاح وتأهيل المحكومين بعد خروجهم إلى المجتمع وذلك بتقديم العون والمساعدة لهم والاندماج مجدداً فيه كأعضاء ملتزمين وفاعلين يناط بهم ما يناط بباقي أفراد الجماعة من أعضاء المجتمع.

إن قيام الفرد في المجتمع بحماية نفسه وعرضه وماله وعدم ترك أي منها عرضة للاعتداء عليها يقوم بالمساهمة في الحد من الجريمة والوقاية منها. فهناك العديد من الجرائم بمحض الصدفة، حيث يقوم المجني عليهم بأعمال يكون من شأنها إتاحة الفرصة للجناة للاعتداء عليهم بسرقة أموالهم غير المحرزة وغير المصانة لتشجعهم وتفتح المجال أمام ذوي النفوس الضعيفة للاعتداء على أغراضهم وأموالهم وممتلكاتهم.

فمكافحة الجريمة والوقاية منها والحد من خطورتها. إذن هي في صميم واجبات المواطنة والسلوك الحضاري لأفراد المجتمع. هذا ولا يقل دور

---

(١) محمد صالح بهجت وآخرون. المرجع السابق، ص ٢٢٤.

المواطن في القيام بهذه المهمة عن دور هيئة الشرطة نفسها. إذ أنه لا تتم مكافحة الجريمة والوقاية منها بدون تلاحم أفراد المجتمع مع الشرطة، وامتناع المواطن أو تقصيره في أداء هذا الواجب وتحقيق مستوى لا بأس به من التفاهم والتعاون مع هيئة الشرطة سيؤدي حتماً إلى ارتفاع معدلات الجريمة التي تقع نتائجها على المواطن نفسه، مباشرة أو غير مباشرة. ويقول العوجي «إن عمل الدولة بمفردها لا يمكن أن يؤدي وظيفته الاجتماعية إذا لم تنتظم سائر المؤسسات الاجتماعية ابتداءً من العائلة فالمدرسة فالمهنة فالجماعات الأهلية والنوادي ضمن حلقة متسقة من النشاطات البناءة الموجهة نحودعم فعالية كل منها بصورة متكاملة تحقيقاً للأهداف التي وجدت من أجلها»[1].

وقد أدت التحولات التي طرأت على المجتمعات الحديثة والمعاصرة إلى جانب ما تضعه من إستراتيجيات وخطط لمكافحة الجرائم التي ترتكب فيها، والوسائل التي تتبعها في الوقاية منها إلى ضرورة التنسيق بين المؤسسات التي يتعامل معها الفرد وهي الأسرة والجيرة، والحي، والمنظمة الدينية، والنوادي، والمدرسة وغيرها لتوجيه جهودها للتوعية والإرشاد والحث على التصدي للجريمة والوقاية منها، والاهتمام بالهدف الإصلاحي للعقوبة والمشاركة في عملية الإصلاح وتأهيل المحكومين وتقديم ما يلزم من إجراءات الرعاية لهم ولأسرهم أثناء تنفيذهم للعقوبة، وكذلك رعايتهم بعد الإفراج عنهم بمبدأ إعادة دمجهم في مجتمعاتهم.

وعلى الرغم من وجود جهاز للشرطة على درجة عالية من التنظيم والكفاءة والمقدرة على حفظ الأمن والسهر عليه إلا أنه في حاجة إلى المشاركة الفعالة والانتماء الكامل من الشباب لوطنه ولمجتمعه. وعندما يشعر الشاب بالقوة النفسانية التي تربطه بمجتمعه، وعندما يلمس حقيقة أن سعادته

---

(١) محمد صالح بهجت وآخرون. المرجع السابق، ص ٧٨.

مرتبطة بسعادة مجتمعه وأن أمنه ورقيه مرتبطان بأمن ورقي مجتمعة لا يسع هذا الشاب إلا القيام بأعماله وكأنها مسئولية اجتماعية يؤديها إلى أقرانه ومواطنيه، وبالتالي إلى نفسه ووطنه.

فمؤسسات المجتمع الرسمية التي أوكل إليها مهام كان يتولى أمر القيام بها أفراد وجماعات تقليديون في المجتمعات القديمة، وهي مؤسسات العدالة الاجتماعية (الشرطة والنيابة والقضاء ومؤسسات الإصلاح والعقاب) هي التي تقوم بمهمة الوقاية من الجريمة والضبط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة.

ومن واقع الخبرة في مجال الشرطة، لا يستطيع أي جهاز شرطة من أجهزة الأمن أن يتولى أمر مكافحة الجريمة ومنع ارتكابها بمفرده مهما بلغ من القدرة والكفاءة، ومهما بلغ الأفراد التابعون له والعاملون فيه من كفاءة، ومهما وضع تحت تصرفه من إمكانيات مادية وتقنية. ويقول بهجت ان رجل الشرطة «يحتاج لأداء هذه الوظيفة أن يكون هناك نوع من أنواع التعاون والتنسيق بين جهاز الأمن في المجتمع وبين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم وتخصصاتهم وقدراتهم واهتمامهم وأعمالهم. ومن ثم يحرص على تعميق شعور الفرد لانتمائه إلى مجتمعه، واعلامه بالمخاطر التي يتعرض لها المجتمع نتيجة تفشي الجريمة وأثر ذلك على أمن الأفراد وعملهم ومصادر رزقهم وحياتهم عامة. ويسعى إلى توعية الأفراد بمسئولياتهم عما يقع في المجتمع من جريمة»[1].

لذا فإن للمواطنين دوراً وواجباً أساسياً للوقاية من الجريمة والحد منها، يستوجب عليهم القيام بكافة الواجبات الأمنية حتى يتمكنوا من مواجهة الجريمة والتصدي لها قبل وقوعها، إذ أن هذا الدور لا يقل أهمية وخطورة

(١) محمد صالح بهجت وآخرون. المرجع السابق، ص ١٢.

بأي حال من الأحوال عن دور الشرطة في تحقيق أهداف منع الجريمة وإلقاء القبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة. أو بمعنى آخر اتخاذ إجراءات ضبط الجرائم ومرتكبيها وجمع الدلائل التي تلزم للتحقيق. والدعوى تكون بالتعاون بين الأجهزة الأمنية والمواطنين إذا ما أردنا الحصول على أفضل نتائج في هذا الميدان.

٢ . ٢ . ٢ توجيه الشباب ودوره في الوقاية من الجريمة

انطلاقا من الاهتمام بالانسان باعتباره الثروة الحقيقية لأي مجتمع، وهو المنطلق والهدف الأساسي لكل خطط التنمية والتطور، فالشباب في حياة الإنسان فترة غالية تمثل القوة والنشاط والعطاء، تهتم المجتمعات بهذه الفئة الغالية على مر العصور، وتقوم بتوجيهها التوجيه الصيحيح للتصدي للجريمة سواء كان ذلك عن طريق المحاضرات الدينية أو التعليمية أو المناسبات العامة أو عن طريق التشجيع وبث روح الحماس فيهم. لأن المجتمع يعتمد في تدعيم حضارته على الشباب وتنمية قدراتهم وصقلهم علمياً وميدانياً من أجل مجتمعهم الذي يعتمد على هذه الفئة، وخاصة في عصرنا الحاضر ولما يواجه العالم من تطور في التقنية العلمية التي تستخدم في التصدي للجريمة فيقول العوجي «وكما عم التطور العلمي النواحى المتعلقة بدراسة النواحى الإنسانية والاجتماعية في السلوك الإجرامي، كذلك أمتد إلى الوسائل المادية التي يستعملها المجتمع في التصدي للجريمة»[1].

فتوجيه الشباب من خلال تعليمهم الوسائل العلمية المتعلقة في التصدي للجريمة والحد منها يُعد ضمن مايقدمة المجتمع من أمور توجيهية من أجل

---

(١) مصطفى العوجي. التصدي للجريمة. مرجع سابق، ص ٤٤.

المشاركة والمساهمة في الحد من الجريمة والتصدي لها عن طريق دعمه لأجهزة الشرطة . فالاهتمام بتوعية النشء وتوجيهه وأرشاده وتثقيفه بكافة الوسائل الاعلامية يدفع الشاب للمشاركة في العمل الاجتماعي المتعلق في التصدي للجريمة ومساندة رجل الشرطة ويؤكد ذلك كاره «أن العمل الاجتماعي المتعلق بمكافحة الجريمة يشتمل على القيام بجميع المهام التي تساعد في منع الجريمة وعلاجها والتصدي لها»[1] .

وتوجيه الشباب من أجل المشاركة في العمل الاجتماعي وخاصة في التصدي للجريمة من الأمور التي أخذت الاهتمام بالتوجيه من قبل رجال الفكر والعلم على مر العصور من أجل وقفة جماعية صامدة ضد الجريمة والوقوف امامها بشتى أنواع الدفاع وخاصة المشاركة مع رجال الأمن وهذا ما يلزمه دينه وقيم مجتمعه .

٢ . ٢ . ٢ . ١ توجيه الشباب في العصور القديمة

لم يمر عصر من العصور إلا وقد اهتمت المجتمعات بفئة الشباب ، لأنها قوة متحركة ومتغيرة تتأثر بالعوامل البيئية كما تتغير بتغير عناصرها البشرية ، إذ تهيىء هذه العناصر البشرية قوة تقوم بحماية الشباب من الجريمة التي رافقت المجتمعات منذ وجودها فلا جريمة بدون مجتمع . وتختلف وسائل معالجتها من زمن إلى آخر فقد أهتم المجتمع على مر العصور بتوجيه الشباب لما يقدمه لمجتمعه من خدمات ومن بينها التصدي للجريمة .

ويقول علي « لقد اهتم الإغريق اهتماما بالغاً بتنمية الشباب من الناحية الجسمية والعقلية . ففي مدينة أسبرطة كان الشباب يمارسون النشاطات

---

(١) مصطفى كاره . دور المواطن في الوقاية من الجريمة والانحراف . الرياض : دارالنشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، ١٤١٤هـ ، ص ١٥٩ .

البدنية المتنوعة مثل المبارزة، والرماية، ورمي القرص، والقفز، والسباحة. وفي أثينا كان الاهتمام يتركز على التربية والتعليم بالدرجة الاولى زيادة على تربية البدن والروح فكان الشباب يتعلم الموسيقى والرياضيات والفلسفة، زيادة على الرياضة البدنية بمختلف أنواعها»[1]. ومن هنا يتضح لنا الاهتمام بفئة الشباب في العصور القديمة لما له دور فعال في المجتمعات كافة على مر العصور.

٢ . ٢ . ٢ . ٢ توجيه الشباب في العصر الإسلامي

اهتم العهد الإسلامي بتوجيه الشباب والعناية بهذه الفئة من حيث التنشئة الجسمية، والعقلية، وتعليم الأمور الدينية. و يلاحظ أنه على الرغم من أن التناول الفلسفي لوقت الفراغ وكيفية استغلاله كان محدوداً نسبياً عند العرب في العصر الإسلامي الأول إلا أن قضية العمل والوقت كانت من القضايا الأساسية في الاتجاه الفكري الإسلامي الذي نادى باعتبار الإنسان وحدة وليس مجرد عقل وبدن، بل مجموعة من الوحدات والعطف والدوافع والانفعالات والروح المعنوية. فبينما حث أمير المؤمنين عمر بن الخطات رضي اللّه عنه المسلمين على العمل الصالح قال لهم أيضاً «علموا أولادكم الرماية والسباحة وأمرهم أن يثبوا على الخيل وثباً». كما عالج علماء الإسلام وفلاسفته بعد ذلك قضية الوقت وأثرها في تكوين شخصية الفرد، حيث ورد في قول الأمام الشافعي. «من لم يشغل نفسه بالحق شغلها بالباطل»[2].

---

(١) بدر الدين علي. قضاءوقت الفراغ لدى الشباب العربي. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، ١٤١٠هـ، ص ٢٨.
(٢) نفس المرجع، ص ٢٩.

ويشير الإسلام إلى أنواع كثيرة من الترويح يرجع بعضها إلى السنة بما في ذلك من أقوال وأفعال أو مفردات، ومنها الترويح بألعاب الفروسية والرياضة البدنية التي يدخل فيها المسابقة بالخيل وبالإبل والمسابقة بالرماية، والمصارعة، وبالمزاح والمداعبة، كالمزاح بكلمة الحق مع الصغير والكبير ومداعبة الأهل. والترويح في الأعراس بالغناء والضرب بالدف، وكذلك الترويح في الأعياد مع الحذر من الإسراف والتوسع في ذلك، فإن المسلم له الحق في الترويح عن نفسه بالمرح والفكاهة. التي لها الدور الفعال في توجيه وانضباط الشاب داخليا مما يكون له الأثر في توجيهه وتعليمه. وبالتالي التأثير على غيره حيث بدأ الإنسان بتوجيه الطفل منذ صغره عن طريق العبادة والاستقامة كما هوواضح في قول رسول اللّه ﷺ «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين وإضربوهم وهم أبناء عشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع»[1].

لقد إهتم الإسلام منذ بزوغه ببناءمجتمع سليم فاعتنى بتربية وتهذيب وتوجيه الفرد، لأن أهم عنصر في المجتمع هوالفرد (الشاب) لذا عني الإسلام بتربية الشاب تربية سليمة قوية تقوم على مجتمع فاضل. فالتربية السليمة لدى الشاب تبدأ بتربية الضمير الديني لديه كي يكون حارسا عليه من الانحراف سرا وعلانية، فالضمير الديني هو الذي يربط الإنسان باللّه سبحانه وتعالى. قال تعالى ﴿ يا أيها الذين أمنوا إتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾[2]. لهذا كان الاهتمام بتوجيه الشاب في العهد الإسلامي لرفع مستواه وتمكينه من المشاركة في العمل لصالح المجتمع، وبالتالي يحفظ الإسلام كرامة الشاب وينمي مواهبه. ولقد سمحت الشريعة الإسلامية للأفراد والجماعات والمجتمع أن يمارس حياته ولكن ليس على

---

(١) سنن أبي داود ١/ ٣٣٢ برقم ٤٩٤.
(٢) سورة آل عمران آيه (١٠٢).

حساب نفسه ولا على حساب غيره فلايجوز للفرد أن يتعدى حدود الجماعة أو المجتمع، ومن هذا المنطلق تحددت السمات الأساسية للترويح بالنسبة لكل من الفرد والجماعة والمجتمع، إذ أنه نشاط حر ولا يمكن أن يحقق الفاعلية المرجوة منه إذا لم يكن موجهاً بحدود ونظم تضمن للآخرين حقوقهم وتحفظ لهم أمنهم، يمكن أن نعرض بعض الضوابط التي وضعتها الشريعة الإسلامية لممارسة النشاط الحر أو الترويحي كما ذكرها علي وهي على النحوالتالي:

١ ـ أن لا يكون هذا النشاط متعارضاً مع معايير الأخلاق والمبادئ أو القيم الإسلامية.

٢ ـ ألا يتسبب النشاط في شغل الأفراد من أداء واجباتهم في العمل والعبادة.

٣ ـ ألا يكون في النشاط الحر تعد على حرمات الجماعة والمجتمع.

٤ ـ أن يؤدي النشاط خارج أوقات العمل في مناسبات تسمح بمزاولته دون الاخلال بمصلحة عامة.

٥ ـ أن يكون هذا النشاط الترويحي فيه فائدة المسلم[١].

٢ . ٢ . ٢ . ٣ توجيه الشباب في العصر الحاضر

إذا انتقلنا إلى مفهوم توجيه الشباب في العصر الحديث نجد ذلك متأثراً إلى حد بعيد بالتحول الهائل في الحضارة الإنسانية على مر القرون، خاصة في العقود الأخيرة، بما في ذلك من تغيرات اجتماعية وثقافية من جهة وتطورات اقتصادية وصناعية وعلمية من جهة أخرى. كل هذا أدى إلى الإهتمام الكبير بالأنشطة الترويحية في العصر الحديث سواء على مستوى الدولة والشركات التي إهتمت باستثمار وقت الفراغ في كثير من دول

---

(١) بدر الدين علي. مرجع سابق، ص ٣٣.

العالم، ومن أبرز المتغيرات الحديثة التي انعكست على مفهوم برامج أنشطة الوقت الحر في الوقت الحاضر يأتي التقدم العلمي والتقني في المقدمة. يليه زيادة وقت الفراغ، والتغيرات السياسية والاجتماعية، وزيادة عدد السكان، والبطالة، أضف إلى ذلك أثر الثقافة الغربية بالنسبة لبعض المجتمعات العربية وخاصة على الشباب العربي المقيم بالمناطق الحضرية التي تؤثر حتماً على قيمه وسلوكه والوقوف جنباً إلى مجتمعه للحفاظ على أمنه.

وفي العصور الماضية كان ينحصر شغل وقت الفراغ لدى الشباب في الحفلات الدينية والمناسبات الخاصة، وكانت الطبقة الحاكمة في المجتمعات القديمة تتمتع في الغالب بوقت فراغ أكثر على حساب الطبقات الأخرى في المجتمع. واحدث التقدم الحضاري المفاجئ كثيرا من التغيرات في النظم والقوانين والأفكار الاجتماعية التي أسهمت في إضطراب سلوك الأفراد وعادات المجتمع ووفرت تهيئة جو مناسب للسلوك الإجرامي للشباب وبالتالي ضعفت القوة التي يرتكز عليها في الحفاظ على أمن المجتمع. ويؤكد الطخيس « إن الجريمة تسير مع الحضارة سيرا طرديا أي كلما زادت الحضارة زادت نسبة الجريمة»[1]. ويتفق معه في ذلك علي فيقول «لقد أسهم التطور الآلي نتيجة الاختراعات العلمية الحديثة في اختصار الجهد والوقت سواء في العمل بالحقل والمصنع والمكتب أو في مراعاة الشئون المنزلية بالنسبة لربات البيوت. كما ظهرت تشريعات جديدة تقلل من ساعات العمل الأسبوعية وتزيد من الإجازات والعطلات السنوية. كذلك أدت التغيرات الاجتماعية السياسية إلى أحقية كل مواطن في الترويح خلال وقت فراغه، وأصبحت أجهزة الترويح كالأندية الرياضية ومراكز الشباب خدمات اجتماعية لرعاية أبناء الشعب»[2].

---

(١) إبراهيم، عبد الرحمن الطخيس. مرجع سابق، ص ١٦٨.
(٢) بدر الدين، علي. مرجع سابق، ص. ص، ٢٨ ـ ٣٤.

ونظرا لتزايد العدد السكاني الذي حد من ممارسة الأنشطة الترويحية وخاصة في المجتمعات النامية دعا المسئولون إلى إعادة التنظيم لقضاء الوقت الحر هناك. أضف إلى ذلك ظاهرة البطالة التي اجتاحت بعض الدول وأدت إلى اهتمام ذوي الأمر باستثمار وقت فراغ المتعطلين عن العمل في أنشطة مشروعة وبناءة خشية انحرافهم عن الطريق السوي. ولقد كان لظهور الوسائل الترويحية مثل التلفاز والسينما والحاسب الآلي والفيديو بما تحمله أحياناً من قيم غربية تتنافى مع الثقافة العربية الإسلامية أثر سلبي على الشباب العربي.

٢ . ٣ الجهود الرسمية وغير الرسمية في الحد من الجريمة

٢ . ٣ . ١ مسئولية الفرد في التصدي للجريمة

إن دور الفرد في التعاون مع المؤسسات الرسمية في الحد من الجريمة والوقاية منها أمر يتوقف عليه نجاح هذه المؤسسات لأن العنصر البشري ضروري سواء كان هو المخطط أو المنفذ أو المستفيد. فالسياسة ترسم أصلاً لضمان حقوق الأفراد وصيانة أمنهم وحريتهم ويشارك المواطن في صيانتها وتكوينها.

ويلعب الفرد دوراً هاماً في التصدي للجريمة والوقاية منها، والخدمة التي يؤديها لنفسه ولأقرانه تعجز عن أدائها كل مؤسسات مجتمعة لأنه هو التوجيه الدائم في حله وترحاله على مصالحه ومصالح الآخرين. ويحتاج الفرد إلى التوجيه السليم اللازم لهم عن بعض الأمور السلبية التي يمكن أن يقع فيها. وتوضحها الملاحظات الميدانية التالية وذلك من واقع الخبرة العملية في المجال الجنائي:

أ- يجهل بعض الأفراد أن عمل السلطة والمؤسسات في مكافحة الجريمة والتصدي لها والوقاية منها إنما بقصد مصلحته الفردية وحماية شخصيته

وماله وحقه . فالسلطة في نظرهم قوة تسلط وليست قوة مساعدة منبثقة عنه وعن المصلحة العامة .

ويقول السباعي «رجل الشرطة في نظر الشعب هو السلطة القائمة على تنفيذ القوانين التي تقيد نشاطهم وتسيطر على سلوكهم وتحد من حرياتهم وتحول بينهم وبين مزاولة ما يحلو لهم من تصرفات . أي أن هذا الشعب ينظر إلى رجل الشرطة على أنه عقبة في سبيل أهوائهم ورغباتهم»[1] .

ب- يجهل بعض الأفراد الدور الحقيقي الذي يمكنه أن يقوم به في التصدي والوقاية من الجريمة . ومرد هذا غياب التوجيه وفقدان الاهتمام بالمواطن كعامل ايجابي في السياسة الجنائية . ويقول مخير «جنبا إلى جنب ربط نجاح الشرطة في نشاطها بتعاون الجمهور معها في التبليغ»[2] .

ج- إتكالية بعض الأفراد على السلطة لاعتقادهم أنها المسئولة بصورة كاملة عما يحدث في المجتمع من أخطار وكوارث، بينما السلطة لا تمثل سوى المجتمع الذي تنبثق عنه وليست لها القدرة على القيام بما لا يلقى تجاوباً من قبل أفراد المجتمع .

د- غرق الفرد في هموم حياته اليومية وعدم تخصيصه قدراً بسيطاً من الاهتمام لما يجري حوله وفي محيطه . وهذا مرده إلى طغيان الشعور الفردي الأناني على الشعور بالانتماء إلى مجموعة بشرية مصيره متعلق بها وكذلك رفاهيته ورقيه . فالشاب الذي لا يمارس جزءاً ولو يسيراً من

---

(١) محمود، السباعي، إدارة الشرطة في الدولة الحديثة . مرجع سابق، ص ٥٥٨ .

(٢) صديق إبراهيم، مخير . «التنسيق بين الأجهزة الرسمية المباشرة والأجهزة غير الرسمية في مكافحة الجريمة»، ندوة تكامل جهود الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة . الرياض : دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٤هـ، ص٢٨٧ .

النشاط الاجتماعي في محيطه يكون معزولاً عن هذا المحيط وبالتالي لا يشعر معه بحاجاته وتطلعاته .

هـ- فقدان التوجيه التربوي والمهني يبعد الفرد عن التطلعات السامية في محيطه فيبقيه أسير حاجاته المادية الآنية مما يفقده النظرة المستقبلية ، هذه النظرة الضرورية لامداد الوجود البشري بحوافز تجعل لحياته معنى وهدفاً وفقدان المعنى والهدف للحياة يبقيها بمستوى الاستمرارية العضوية وما تستتبعه من اضمحلال الشعور الأخلاقي والحس الاجتماعي .

٢ . ٣ . ٢ الجهود الرسمية وغير الرسمية في الحد من الجريمة والوقاية منها

يمكن للمؤسسات غير الرسمية أن تعزز برامج التعاون والتنسيق فيما بينها وبين المؤسسات الرسمية ، وبخاصة جهاز الشرطة في المجتمع من أجل الوقاية من الجريمة ، وذلك بوضع وتنفيذ مختلف برامج الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في المجتمع الذي توجد فيه . ومن ذلك إنشاء المجالس . والهيئات والمجالس العمد وخلافها التي تقوم بالآتي :

أ - تنفيذ حملات دعائية لمنع الجريمة والحد منها عن طريق التوعية والإرشاد .

ب - القيام بمختلف الأنشطة التي تسهم في منع الجريمة والوقاية منها .

ج - مساعدة رجال الشرطة وغيرهم من المختصين في تفقد الأجهزة المانعة للجريمة .

د - مواجهة الكوارث والطوارئ والإنقاذ قبل أن يتأزم الموقف وتقع الجريمة . سواء كانت هذه الكوارث طبيعية أو صناعية .

هـ - حل النزاعات وتسوية الخلافات بطرق ودية عن طريق العمد وشيوخ القبائل .

و - التشجيع والحث على احترام القوانين والأنظمة واللوائح .

ز - إبلاغ أن كل من يقبض عليه في أي جريمة أنه سوف تضرب الشرطة بيد من حديد على كل من يعبث أو يحاول العبث بأمن المجتمع والاخلال به بصفتها السلطة التنفيذية بالدولة.

هذا وقد اكتشفت نسبة كبيرة من الجرائم بسبب تعاون المواطن، لأن تقديم يد العون والمساعدة لأجهزة الشرطة وأجهزة التحقيق والادعاء والقضاء تعد مسئولية وواجباً عليه. والابلاغ عن الجريمة من الأدوار التي عادة ما ترتبط بشعور الفرد بالمسئولية الاجتماعية وواجب المواطن نحووطنه. لذا نؤكد على العمل الاجتماعي المتعلق بمكافحة الجريمة والحد منها وكذلك علاجها مع التأكيد على ربط العلاقة والتنسيق فيما بين جهود المواطنين علي اختلاف مهنهم وأعمالهم.

إن اعتماد المجتمع الحديث والمعاصر على القانون ووسائل الضبط الاجتماعي الرسمي متمثلاً في جهاز العدالة الجنائية كأساس لمكافحة الجريمة والجنوح والحد منها، لن يتم دون التأكد من حقيقة مهمة وهي أن عمليات المكافحة لا يمكن أن تكون ذات أثر وجدوى حقيقية ما لم تقم على أساس اقتناع الفرد والجماعة. ومن ثم التأكيد على ضرورة وأهمية مشاركة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مكافحة الجريمة والوقاية منها والتعاون من أجل الحد من تفاقم الجريمة وازدياد نسبة ارتكابها.

فالحد من الجريمة والوقاية منها هوجهد يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد وكل مؤسسة رسمية كانت أم غير رسمية بدافع الرغبة ودون الحصول على مقابل، ويصبح هذا العمل اجتماعيا عندما يتجه إلى تحقيق غايات تعود بالمنفعة على سائر المجتمع والجماعة، وتخلق جوا صافياً مليئاً بالحب والإخاء والتفاني في سبيل القضاء على المجرم والجريمة والتصدي لها والحد منها لما فيها من مضار للأمة. وبذلك يصبح كل فرد كأنه رجل أمن ويشعر المجرم بأن جميع أفراد المجتمع مسئولون مسئولية تامة عن الناحية الأمنية

وأن المجتمع كاملاً سيضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه المساس بأمن وكيان مجتمعه .

فالجريمة في عصرنا الحاضر تمثل مكانة متقدمة بين المشكلات الاجتماعية المدرجة على قوائم أولويات المجتمعات البشرية دون استثناء، ويشكل موضع فهمها ومجابهتها والتغلب عليها أحد إهتمامات المفكرين في كافة المجتمعات . ولم تعد الجريمة خطراً على أمن واستقرار المجتمعات فحسب، وإنما أصبحت تهدد ثروات وموارد تلك المجتمعات وأصبحت كلفة الحفاظ على الأمن وحماية المجتمع من أخطار الجريمة وتأثير الجناة والمنحرفين عبئاً على اقتصاد الدول . فالتصدي للجريمة والحد منها والوقاية منها في غاية الأهمية لأن الحد منها يجعل كامل المجتمع يعيش بطمأنينة وسعادة ويجعل الدولة تلتفت إلى ما هو في صالح المجتمع من تطور اقتصادي يعود بالإزدهار ورقي إلى مجتمعها ومواطنيها .

وإذا كانت مشكلة الجريمة هي إحدى أهم وأخطر وأعقد المشكلات التي واجهت البشرية منذ الأزل، فإن أشكال الاستجابة لها والحد من ويلاتها وأخطارها بقي موضوعاً للتجريب للوصول إلى الأسلوب الأمثل للتعامل معها والتخفيف من آثارها . وفي هذا الصدد يقول المغربي «وتدل كل المجهودات والإجراءات التي تقضي على العوامل المولدة للاتجاه الإجرامي أو المساعدة عليه، وذلك في جميع المجالات المختلفة للحياة السياسية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، سواء في مجال الأسرة أو غيرها»[1] .

---

(١) سعد، المغربي وآخرون . المجرمون . القاهرة : المركز الإسلامي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م، ص ٣٠٦ .

إنطلاقاً من الاهتمام بالإنسان باعتباره الثروة الحقيقية لأي مجتمع، والمنطلق والهدف الأساسي لكل خطط التنمية والتطوير وباعتباره العنصر الحيوي الفعال في المجتمع ويلعب دوراً بارزاً في استقرار المجتمع والحفاظ على عاداته وتقاليده فإننا كمجتمعات نامية تحتاج إلى كل جهد يمكن أن يبذله الشباب الطموح المتحمس والمتمتع بصحة نفسية واجتماعية عالية لتنمية مجتمعاتنا وندفع بمجتمعنا إلى التقدم والازدهار.

٢ . ٣ . ٣ مسئولية المجتمع في الحد من الجريمة

فالوقاية من الجريمة مسئولية المجتمع ككل إذ أن اسهام كل فرد وكل مجموعة في الحيلولة دون تعرض المجتمع لأخطار الإجرام ضرورية لصيانة المجتمع إذ ليس بإمكان السلطة بمفردها أو أية مؤسسة عامة أو خاصة الإحاطة بكافة السبل التي تؤدي إلى منع الجريمة. فإذا لم يقم الشباب بمسئوليته تجاه هذا الأمر يبقى معرضاً مع أسرته ومجتمعه لأخطار الاعتداء عليه وسلب راحته وأمنه وحقوقه. ومثلما أشار الأندلسي أنه «مهما بلغت وسائلنا الأمنية والشرطية، ومهما كانت مسئوليات أجهزتنا القضائية لا من حيث عددها ولا من حيث مؤهلاتها وكفاءتها وتخصصها يبقى دائماً دور المواطن الذي يجب ألا يتغافل عما يقع تحت سمعه وبصره من جرائم ومنكرات، انطلاقاً من واجب المواطنة الصالحة التي تدفع بصاحبها إلى الإسهام عن طواعية في محاربة الفساد ومكافحة الجريمة»[1].

---

(١) أحمد سراج، الأندلسي. نظام العدالة الجنائية ودور القاضي ورجل القانون في مكافحة الجريمة والوقاية منها»، ندوة دور المواطن في الوقاية من الجريمة والانحراف، دارالنشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٤هـ، ص ١٣٥.

وإمتثالاً للحديث الشريف «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطيع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»[1].

فعدم مشاركة الشباب مع الشرطة في تقصي آثار المجرمين وعدم الدلالة عليهم أو الإخبار عنهم يساعد كثيراً في استفحال خطرهم وأن الشرطة تعجز عن اقتفاء آثار المجرمين إذا لم يساعدها أحد على ذلك من الشباب وعموم المواطنين والمقيمين. فالمجتمع السليم يأبى إتباع أساليب الحبس والقهر التي تعهد إليها بعض السلطات للسيطرة على الوضع الأمني في بلادها. بينما في بلاد أخرى تعتمد على المواطنة الصحيحة للوقوف في وجه الإجرام ومعالجة المشاكل الناتجة عنه والقبض على المجرمين.

ولكن الفرد إذا ما جاء معزولاً يبقى دون فعالية تذكر وهذا ما يستتبع إنصهار الجهد الفردي ضمن خطة عمل جماعية تنصب ضمنها المبادرات الفردية فتعطي نتائج ملموسة فتصبح ذات أثر في تكيف مسيرة الحياة نحو المجتمع الأفضل. فالشباب يمثل في كل المجتمعات الطاقة الكامنة التي تساعد على دفع عجلة النمو المتواصل لمجتمعاتها النامية منها والمتقدمة على حد السواء.

وإن حيوية المجتمع وقدرته على إحداث التغييرات التنموية في بيئته الاجتماعية أو الاقتصادية أو التربوية تعتمد إلى حد كبير على ما للشباب من استعداد لتحمل مسئولياتهم تجاه هذه التغييرات بكل قوة وأمانة وأن تقدم أي مجتمع أو تأخره يعتمد على مدى جدوى عنصر الشباب فيه ودرجة تأهيله.

ومن هنا تبرز أهمية دور ومشاركة الشباب في إعطاء المزيد لمجتمعه والاهتمام بهذه الفئة الغالية وتطوير قدراتهم ومنحهم طاقات مؤثرة في

(١) رواه بن ماجة والترمذي.

مجالات العمل تحقق الخطط التنموية المتواصلة. ويمثل الشباب في كل المحتمعات الطاقة الكامنة التي تساعد على دفع عجلة النمو والتطوير المتواصل لمجتمعاتها النامية كذلك مساهمتها الفعالة والتي لا يمكن الاستغناء عنهم لمشاركتهم في دعم الأجهزة الأمنية والحد من الجريمة والوقاية منها.

إن تنشئة وتدريب الشاب حتى يواجه مستلزمات الحياة الإنسانية ويكتسب شخصيته وينميها خلال عمليات التفاعل الاجتماعي التي يمر بها الشباب خلال عمره تتم بالتنشئة الاجتماعية، وكما يشير بهجت إلى أنه «ونتيجة للتفاعل بين الطبيعة الإنسانية والظروف الاجتماعية تتحدد شخصية الشاب. وهذه الشخصية قابلة للنمو ويقصد بالنمو هنا ما يطرأ على الشخصية من تطور وتغير في أنماط السلوك وفي القيم التي يتبناها الشاب والاتجاهات التي تتغلب على تصرفاته واستجاباته للمواقف المختلفة، ويلاحظ أن قابلية الشاب وقدرته على تنمية شخصيته ترتبط ارتباطاً كبيراً بسنه فكلما كان الشاب صغيراً كلما كانت قابليته للتغير والتطور في تنمية شخصيته واستيعابها أنماطاً جديدة في سلوكها واستجاباتها أكثر يسراً»[1].

ونظراً لأهمية مرحلة الشباب فلابد أن قيادة هذه الفئة بطريقة تهدف إلى مساعدة الأفراد على التكيف مع أنفسهم ومع الآخرين ومع خبرات مراحل النمو المختلفة التي تتفق مع حاجاتهم وقدراتهم، وقيادة الشباب تنبثق بالشكل الطبيعي من الجماعة نفسها، وأعضاء الجماعة هم الذين يختارون هذه القيادات من بينهم ويرسمون لها حدود الوظائف التي يقومون بها. كما يخضع الدور الذي يقوم به الشباب لرغبات الأعضاء ومطالبهم، وهم يعملون من أجل الأعضاء وبالاشتراك مع باقي أفراد الجماعة.

---

(١) محمد صالح، بهجت وآخرون. مرجع سابق، ص ١٧٥.

ويقضي الشاب حياته كلها وهو يعيش في جماعات يؤثر فيها ويتأثر بها وهوعندما يمارس هذه الحياة الاجتماعية ويتأثر بالعديد من المتغيرات والمؤثرات . وأهم هذه التأثيرات تأثره بالجماعة الصغيرة التي يعيش فيها حسب وضع المجتمع الذي ينتمي إليه .

إن الإهتمام بفئة الشباب للمشاركة في الحد من الجريمة والوقاية منها أمر يحتاج إلى عمل بحوث ودراسات متنوعة كون هذا الموضوع هاماً للغاية ويحتاج إلى عمل دراسات ميدانية للخروج بنتائج علمية ومقترحات هامة حتى يمكن من خلالها حث الشباب على دعم الجهات الأمنية، وإعداد البرامج الاجتماعية التي تزود الشباب بالعلوم الأمنية اللازمة ليشارك أجهزة العدالة الجنائية الأمنية للحد من الجريمة والوقاية منها والحد من إنتشارها .

٢ . ٤ مشاركة الشباب لأجهزة الشرطة في السيطرة على الجريمة

٢ . ٤ . ١ دور السياسة الأمنية في تحقيق أهداف المشاركة

٢ . ٤ . ١ . ١ السياسة الأمنية ومكافحة الجريمة

إن الدور الأساسي للشرطة هو منع الجريمة واكتشاف ما يقع منها وحفظ الأمن والنظام العام ، كما إن الشرطة عادة تُدرب على أساس أن واجب كل فرد فيها هوحماية ومساعدة كل فرد من الجمهور لمنع وقوع جريمة عليه أو على ماله، وفي نفس الوقت فإن واجبه يقتضي إلقاء القبض على الأشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم . والشرطة وهي تمارس واجبها في مكافحة الجريمة فان لديها سلطة تقديرية واسعة التصرف فيما يقع لديها من جرائم أو يصل إلى علمها .

ويقول عوض في هذا الصدد «وكل دولة ترسم السياسة الأمنية الوقائية وتخطط لتنفيذها وتضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهدافها وهذا لا يغني عن وجود سياسة أمنية وقائية عربية مشتركة تقوم على التعاون والتنسيق بين السياسات الأمنية الوقائية في الدول العربية، ومواجهة خطر اتجاهات الأشكال الجديدة الخطرة للإجرام التي لا تقدر الدول منفردة على مواجهتها، وإنما بالتعاون والتكامل والتنسيق والتخطيط فيما يتعلق بالأمن الوقائي الأولي والأجهزة التي يمكن التعويل عليها بالكامل فيما يتعلق بهذه المجالات»[1].

وتدخل السياسة الأمنية ضمن السياسة العامة للدولة أو للمنظمة الإقليمية. كما أن كل سياسة تحتاج إلى تخطيط مسبق يقوم على دراسة للماضي وظروفه ووسائله، والحاضر ومتطلباته وتطوراته بالنسبة لأساليب الماضي وتتنبأ أو تتكهن بالنسبة لما يكون عليه التغيير في المستقبل بالنسبة للمشكلات الأمنية والوقائية منها.

والتخطيط أيضاً بدوره يؤدي إلى استخدام أفضل الوسائل والإمكانات والتدابير والإجراءات والبرامج الموصلة إلى تحقيق أهداف السياسة والخطة الأمنية الوقائية، وبذلك يكون المنظور الاستراتيجي متكاملاً وقائماً على وضوح رؤية سلامة تقدير وحسن تخطيط يؤدي إلى الأهداف المرجوة لمنع وقوع الجريمة، وجعل طريقها شاقاً وصعباً للمجرم حتى لا يستطيع أن يقوم بتنفيذ عمله الإجرامي. لذا أصبح من المهم والضروري التكامل بين جهود كل هذه الأجهزة وبين أساليب عملها. وهذا يعنى أن انفراد أي جهاز باعتياد

---

(١) محمد محيي الدين، عوض. دور الشرطة الوقائي في إطار الظروف التي يمر بها الوطن العربي. الرياض: دارالنشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٢هـ، ص ص ٩ ـ ١٠.

طريقة للتعامل مع الجريمة بدون التنسيق لتكامل تلك المجهودات كلها يعني فقدان ما هومرغوب فيه، وقد يؤدي إلى نتائج أقل ايجابية في مجال مكافحة الجريمة. إذ أن هذه المسيرة تقوم على تفاعل جميع الأجهزة المعنية التي تمثل حلقات متصل بعضها بالبعض الآخر. فإن أصاب أحد هذه الأجهزة خلل ما انعكس على كل موضوع مكافحة الجريمة. لذا كان لابد من السعي والعمل بجدية في مجال تكامل جهود هذه الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة على اختلاف اختصاصاتها في البلد الواحد. إن درجات هذا التكامل تشمل جوانب العمل والأداء وما هومرتبط بذلك حتى تتحقق الفعالية والتكامل.

إن الشرطة ومن خلال وظيفتها كهيئة تنفيذية تعمل على صيانة الأمن العام وتعمل على تنفيذ النظم ومن خلال ممارسة الدولة سيادتها. وهي في سبيل تنفيذ واجباتها لابد من منحها مجموعة من السلطات، حيث لا يتصور تطبيق النظم وتحقيق الأمن الداخلي والاستقرار العام دون وجود سلطة يمكن من خلالها اتخاذ كافة الإجراءات التي تعمل على مكافحة الجريمة، والقضاء على كافة مظاهرها والقيام بواجبات الأمن العام بصورة شاملة.

وعلى هذا نجد تلازما بين السلطات الممنوحة لرجل الشرطة، وبين المسئوليات المطلوبة منه، وهذه السلطات الممنوحة لرجل الشرطة قد تجعل بعض المواطنين يتخوفون من التعسف في استخدامها. وهذا بطبيعة الحال قد ينشئ حاجزاً نفسياً بين رجل الشرطة وبعض المواطنين، ولا يمكن تخطي ذلك الحاجز إلا من خلال التأكيد بصورة دائمة على بعض الجوانب المتعلقة بدرجة السلطات الممنوحة لرجل الشرطة، وكيفية استخدامها في موضعها المناسب. وفي هذا الشأن يجب التركيز على عدم الإسراف في منح السلطات لرجل الشرطة إلا طبقاً لما تتطلبه مقتضيات الوظيفة، ومقتضيات الموقف بالإضافة إلى توعية رجل الشرطة بصورة دائمة بحدود استخدام

السلطات الممنوحة حتى يمكن أن يكسب ود المجتمع ومن بينهم فئة الشباب العنصر الفعال في المجتمع والمؤثر.

كذلك توعية المواطنين بأن الأمن العام هوخدمة المواطنين وليس سلطة عليهم، لأن الشرطة تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية أمن المجتمع وتحقيق سلامة الجميع. وذكر كاره « أنه من الضروري تشجيع المجتمعات المحلية على الرفع من مستوى الجهود المبذولة ضد الجريمة، استناداً إلى أن الجماعة المحلية التي يوحد ها الموقع الجغرافي والثقافة، واشتراكها في مجموعة القيم والقواعد الاجتماعية التي تنظم علاقاتها، وتحدد الوسيلة التي يتم بها تحقيق أهدافها. وأن الجريمة التي لا يخلومنها مجتمع من المجتمعات، تعني الخروج على القيم والقواعد الاجتماعية التي توحد بين أفراد الجماعة، وتعزز من مشاعر الانتماء والتضامن بينهم[1].

٢ . ٤ . ١ . ٢ الشرطة والأمن الوقائي

الأمن الوقائي جوهر عمل الشرطة ويأتي من خلال احترام جهاز الشرطة للشباب وتقديم المساعدة لهم في حالة وقوعهم في أي طارئ، وبالتالي يقدم هؤلاء الشباب الخدمة الأمنية والمساعدة والدعم لجميع الأجهزة الأمنية بعامة ولجهاز الشرطة بخاصة مما يؤدي إلى تجنب المجتمع الخوف والقلق من خطر يهدد أفراده ومصالح مجتمعه المشتركة.

فالأمن قد يكون أمناً داخلياً بمفهومه التقليدي، تقوم الشرطة فيه بدور الحارس الأمين الذي يتخذ إجراءات وتدابير عامه تبعاً للظروف الداخلية

---

(١) مصطفى عبد الحميد، كاره. «دور العمل الاجتماعي في مكافحة الجريمة وعلاقته بالمؤسسات القانونية»، ندوة تكامل جهود الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة. الرياض: دارالنشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ص ص ١٤٨ـ ١٤٩.

لمنع الجريمة وتحقيق الأمن بمفهومه الضيق، كما يتخذ تدابير منعية وقائية ضد مجرمين محتملين.

وهذا المعنى للأمن لا يزال قائماً حتى الآن في كثير من الدول، فتعاون الشرطة ومشاركتها للشباب في الحد من الجريمة هو العصب الذي يجب أن يزداد قوة ونشاط وحيوية، لأن الشرطة هي المستفيدة الأولى من هذه النقطة وذلك من أجل ضبط الشباب وضبط الآخرين. فالتعاون هو الأساس في الجماعة، فإذا كان التضامن قوياً والتماسك بين الأفراد متيناً ازداد تعاونهم لصالحهم وللصالح العام. فذكر إمام أن «للتعاون حدود لا يجب أن يتعداها فهو يجب ألا يقضي على شخصية المتعاونيين، بحيث يصبحون كالآلات تدور بحكم العادة وبحكم الروتين بل يجب أن يكون التعاون سبيلاً إلى تنمية الشخصية وتقويتها بحيث يكون لكل فرد دائرة من النشاط، والتصرف فيها بحرية وفي تناسق مع الأفراد الآخرين ويجب ألا يتحول التعاون إلى تنظيم مسرف»[1].

٢ . ٤ . ١ . ٣ السياسة الأمنية ومشاركة الشباب في مكافحة الجريمة

الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمع منذ نشأته، وهي ظاهرة اجتماعية عادية لا تقلق المجتمع بطبيعتها، لكن الذي يقلقه هو أن تخرج الجريمة عن مألوفها، أي أن يرتفع ميزانها بحيث تشكل خطراً يهدد أمن المجتمع وسلامته. وتأتي السيطرة على الجريمة ومنعها في مقدمة واجبات الدولة نحو المجتمع والفرد، ولذلك تسعى الدولة نحوحماية المجتمع من انحراف بعض أبنائه، وكذا حمايته من نتائج هذا الانحراف، وإعادة من

---

(١) جمال إمام. المدخل في علم الإجتماع الشرطي. القاهرة: مطبعة أكاديمية الشرطة، ١٩٨٦م، ص ٤٢.

ينحرفون إلى جادة الصواب متكيفين مع المجتمع ويمارسون حياة سوية منتجة، إذ من حق كل مجتمع وكل فرد قبل الدولة التي يعيش فيه أن يأمن شر الجرائم ويعيش حياة آمنة مطمئنة. ولهذا وضع مجتمعنا قوات تحقق الأمن والأمان للفرد والجماعة والمجتمع في ضوء الشريعة الإسلامية. إلا أنه مهما تعددت الأجهزة التي تشارك جهاز الشرطة في مسئولية القضاء على أسباب الجريمة والحد منها في أي مجتمع، فإن هذا الجهاز يظل المسئول الأول عن نتائج ما يؤديه من أعمال وتبذله الأجهزة الأخرى من جهود في هذا السبيل. فالرأي العام لا يوجه لومه إلى غير الشرطة إذا ما ارتفع معدل الجريمة، ويستوي عنده أن يكون مرجع ذلك إلى تقصير أجهزة الشرطة في الأخذ بأسباب الوقاية من الجريمة في الدولة أو إلى إخفاق الشرطة في إجراءاتها. لذلك يتخذ جهاز الشرطة موقفاً ايجابياً نحو أوجه نشاط تلك الأجهزة الأخرى في ميادين عملها لمنع الجريمة وملاحظة نشاطها ومراقبة جهودها ويشاركها فيما تجريه من بحوث. ومع ذلك مازالت كثير من أجهزة الشرطة في مختلف دول العالم تقصر نشاطها على إجراءات المكافحة، ولم يصل هذا النشاط حتى الآن بصورة فعاله إلى مراحل الوقاية والقمع والإصلاح.

ولا شك في أن انعزال أجهزة الشرطة وبعدها عن مجال العمل المثمر في كل مراحل منع الجريمة يفقد الإجراءات التي تتخذ في هذا السبيل جزءاً كبيراً من فاعليتها، وكلما زاد تعاون ومشاركة الأجهزة الشرطية مع الشباب كفئة من فئات المجتمع بصفته العنصر الحيوي الهام كلما اقترب المجتمع من تحقيق أمله في القضاء على عوامل الجريمة.

ويجب أن يكون هناك اتصال وثيق بين القائمين على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالوقاية من الجريمة وقمعها وإصلاح المجرم، وبين هيئة الشرطة حتى تظل السلسلة التي تربط بين المراحل الأربع متصلة الحلقات.

فمشاركة الشرطة للشباب في الحد من الجريمة تعتبر في غاية الأهمية كون الشرطة هي التي تدفع الشباب إلى المشاركة من خلال الأعمال التي تقدمها للجميع وبالتالي يتفاعل الشباب بدور ايجابي ويقوم بمساعدة الشرطة لتقديم ما هومطلوب منهم من مساعدة لرجل الشرطة إيماناً بأن الواجب الذي يقوم به هو واجب وطني يجب أن يقدمه لوطنه .

ويقول في هذا الصدد العوجي «عندما نتكلم عن العمل في حقل التصدي للجريمة يجب أن توضع أهداف معنية مستقاة من حاجات معينة وأن يصار لتصميم خطة محددة لتحقيق هذه الأهداف وتلبية تلك الحاجات، وما دون ذلك لا يشكل سوى حلقات مفرغة مكونة من تطلعات وتمنيات تقابلها زيادة في النفقات وينقضاها الميزان التقييمي الذي يسمح للمشرف على المؤسسة تتبع نمو فعالية دورها في المجتمع ومدى تحقيق خطة التنمية لتلك الأهداف»[1] .

ويمكن القول بأن مسئولية الشباب ودوره في مكافحة الجريمة كجزء من أفراد المجتمع، هي مسئولية عظيمة لحماية نفسه والآخرين، من بعض تصرفات الخارجين عن المألوف بين أفراد المجتمع . لأن مسئولية ربط عرى التعاون بين شباب المجتمع وبقية أعضائه لمكافحة الجريمة والحد منها تقع هذه على عاتق أفراد شباب المجتمع وبقية أعضائه لمكافحة الجريمة والحد منها، تقع هذه على عاتق أفراد الجماعة كافة لأن توفير الأمن من الضروريات اللازمة لأي مجتمع مهما كانت وسائل تطوره وتقنيته .

ويتضح لنا من مقاصد الشريعة الإسلامية في توفير الأمن حيث أرشد الحق تبارك وتعالى إلى إرتباط الإطعام من الجوع بالأمن والخوف . قال تعالى : ﴿فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾[2] .

---

(١) مصطفى العوجي، مرجع سابق، ص ٣١٥ـ٣١٦ .
(٢) سورة قريش، الآية رقم ٤ .

فيقول عطار «لهذا كان ركناً وشرطاً في الفرائض كالحج إذا لم يتوافر أمن الطريق سقطت الفريضة عن المكلف بأدائها»[1]. هذا بالإضافة إلى إبتلاء اللّه لعباده ببعض من الخوف والجوع ونقص في الأموال والثمرات، فالأمن من الخوف ومن الجوع قوام الحياة الإنسانية، ومن ثم فلا يشعر المجتمع الإنساني إلا بتوافر الأمن لأنه مطلب أساسي وتقع مسئوليته على كافة أفراد المجتمع وخاصة الشباب منهم.

٢ . ٤ . ٢ مشاركة الشباب كأداة للسيطرة على الجريمة

٢ . ٤ . ٢ . ١ المشاركة أداة للربط بين الشرطة والمواطنين

إن مشاركة المواطنين التي تبرز بدورها القيم الأساسية والإنسانية لجهاز الشرطة، وتظهر من خلالها قدرة الإنسان وخاصة الشباب على المساعدة الذاتية بمعنى قدرته على مساعدة نفسه بنفسه، واحترام كرامته، ومساعدة الآخرين من خلال الخدمات التي يقدمها لمجتمعه الذي يعيش فيه، تقوم بدور الأداة التي تربط هذا الجهاز الحيوي الهام (الشرطة) بالمواطنين، وخاصة الشباب بصفته العنصر الفعال في برامج تنظيم المجتمع بكافة مناهجه العلمية والعملية، القادر على إحداث تغيير أيجابي لصالح المجتمع.

والمشاركة عملية تطوعية تبرز الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع لتحقيق تقدم المجتمع ورفاهيته في جميع المجالات، ومن ثم تحرير طاقات الفرد والجماعة والمجتمع للإسهام في زيادة المنافع الاجتماعية إلى أقصى حد ممكن في حدود الموارد المتاحة.

وقد أشار بسيوني « إلى أن محاولة جاك روثمان (Rothman) لوضع هيكل نظرية الممارسة في تنظيم المجتمع لتوجيه وترشيد التدخل المهني تعد

(١) عبد الغفور أحمد، عطار. «الأمن في القرآن الكريم». المنهل، ٤٦٠، ٣٤٦، شعبان ١٤٠٥ هـ، ص ٨.

أحد المحاور الموضحة للعلاقة بين تنظيم المجتمع والتنمية المحلية، حيث ترتكز نظريته على افتراض يوجد ثلاثة نماذج أساسية لممارسة طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية وهي : التنمية العلمية، التخطيط، والتغير الاجتماعي، على أساس أن تحقيق التغير في المجتمع المحلي يمكن أن يتم من خلال المشاركة الواسعة بين السكان في اكتشاف الحاجات وتحديد الأهداف وتجميع الجهود وتوجيهها نحوالانجاز»[1].

لذا فإن أهمية مشاركة الشرطة والمواطنين مع بعضهما البعض في تحقيق الهدف وهو استتباب الأمن في المجتمع وتحقيق أهداف ايجابية المجتمع تسهم في إشباع حاجتهم والنهوض بمجتمعهم، والتصدي للمشكلات التي تواجههم وحماية مصالحهم، وينعكس ذلك على تنمية الموارد البشرية.

ويمكن أن تتحقق التنمية من خلال استراتيجية شاملة تترجم في خطط وبرامج لتحقيق الأهداف التالية كما ذكرها بسيوني[2].

١ ـ تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والقدرات والمهارات التي تساعدهم على حماية أنفسهم وذويهم.

٢ ـ تقديم الخدمات اللازمة لأفراد المجتمع لتحسين الأمن والأمان.

٣ ـ إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع وخاصة الشباب للمشاركة الفعلية في تنفيذ المهام الأمنية متعاونين مع رجال الشرطة حفاظا على موارد المجتمع وأمنه.

لكن أمام هذه المسئولية الكبيرة تجد أن الشرطة بمفردها ستكون عاجزة إلى حد ما على تحقيق رسالتها لكونها محدودة العدد بالنسبة لأفراد المجتمع، وعن ذلك لابد لها من التعاون الوثيق والبناء بينها وبين المواطنين، وهذا التعاون بالطبع سوف يعود بالنفع للطرفين ـ فمن هنا تظهر أهمية التوعية

---

(١) الفاروق ابراهيم، بسيوني. مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(١) نفس المرجع، ص ٢٣٤.

الأمنية حتى يدرك المواطن مدى أهمية المشاركة وما الدور الذي سوف يقوم به في تقديم الخدمات لجهاز الشرطة . ومن هنا يجب على الشرطة أن تخرج عن الإطار التقليدي وهو القبض وتنفيذ العقوبة وتقديم الخدمات الاجتماعية لكسب الجمهور .

ويؤكد عوض في هذا الصدد أهمية توطيد الدور الاجتماعي للشرطة وبناء جسور الثقة والتعاون بينها وبين الجمهور بقوله «لا تستطيع الشرطة ـ وحدها وإن كانت هي الجهاز المتصل اتصالاً مباشراً بأنواع السلوك المنحرف ـ أن تقي المجتمع من الجريمة وتحقق له الأمن بدون تلك الثقة والتعاون من جانب الشعب وتعاون الجمهور مع الشرطة، ومشاركته في تحمل المسئولية في الحفاظ على الأمن معها، وعلمه بأن الشرطة وحدها لا يمكن أن تؤمنه بصفة كاملة ضد سلوك منحرف مختل لن تكون طرفاً فيه، ومما يوطد الدور الاجتماعي للشرطة قيامها بتقديم خدمات إنسانية واجتماعية لأفراد الجمهور بعيدة عن وظيفة الأمن كالخدمات التي تقدمها للمجني عليهم»[1] .

لهذا يوضح جهاز الشرطة لأفراد الجمهور قيمة عملية التعاون والمشاركة سواء كانت وقت الأزمات أو غيرها، وكيفية المحافظة على موقع الحادث وكيفية الإبلاغ وكيفية تقديمها إلى أقرب مركز أمني، وما الأساليب التي يجب أن يتخذها . وهذا يتطلب إلقاء الندوات والمحاضرات الهادفة، و توزع النشرات التي تفهم المواطن وتنشر الوعي الشرطي بين المواطنين لكي يتعاونوا ويعملوا معاً بروح الفريق الواحد .

ويقول المؤنس «أنه جاء في مقررات مجلس وزراء الداخلية العرب المشاركة عملية نفسية تساعد في تحقيق الذات ولا تعني المشاركة الاشتراك

(١) محمد محيي الدين، عوض . «دور الشرطة الوقائي في إطار الظروف التي يمر بها العالم العربي» . الأمن والحياة، العدد ١٢٥ ربيع ثاني، ١٤١٣، ص ص ٢١ ـ ٢٢، الرياض .

جسمياً في إدارة الآلات أو مجرد حضور الاجتماعات. وإنما تعني الاشتراك الفعلي والوجداني والاجتماعي في التنظيم والتخطيط واتخاذ القرارات في التنفيذ والمتابعة»[1]. بمعنى تمكين من الفرد من القيام بدور فعال بين الشرطة والمواطنين، لأن الشرطة تعتبر أكثر المؤسسات تعاملاً مع الجمهور، خاصة في ظل التطور الحضاري الذي تعيشه المجتمعات البشرية في الوقت الحاضر وتعدد الأعمال وتنوع الأنشطة التي تقوم بها في خدمة المجتمع.

وهكذا يتضح لنا إتساع ميدان عمل الشرطة وما استتبعه من زيادة تعاملها مع الجمهور وتعامل الجمهور معها. وقد يظهر دور العلاقات العامة في جهاز الشرطة كوظيفة حيوية وأساسية تعمل على ايجاد فهم مشترك وصلات وطيدة بين هيئة الشرطة وبين المواطنين كما تعمل على تحقيق درجة كبيرة من التفاهم والتعاون بين العاملين داخل الشرطة ذاتها.

٢ . ٤ . ٢ . ٢ المشاركة أداة لاستقطاب المواطنين

إن الاهتمام بمشاركة المواطن للتعاون مع رجال الشرطة في أداء واجباتهم ومكافحة الجريمة ينبع من الاهتمام بشخصية المواطن أولاً، وبذر روح الاخوة بينهما وإعطائه الثقة بنفسه وتقديم العون والمساعد له في حالة ايقاع الضرر عليه أو في حالة تقديم العون والمساعد منه ثانياً.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المملكة العربية السعودية تخصص مبالغ مالية كمكافأة تقدم من قبل الدولة لما يقوم به المواطن من مساعدات أياً كان نوعها لرجال الأمن[2]. وذلك لتشجيع المواطن على أداء دوره في التبليغ

---

(١) محمد عبدالله، المونس. مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٢) وزارة الداخلية ـ المملكة العربية السعودية. إدارة الحقوق العامة. «مرشد الاجراءات الجنائية». «الصادر بالأمر السامي رقم ٧ : د/ ٨٧٧٦ في ٩/ ٤/ ١٤٠٠هـ والمعمم برقم ١٠/ ١٧٤٩١ في ٢٩/ ٤/ ١٤٠٠ هـ

عن الجريمة أو المساعدة في الحيلولة دون وقوعها على أن تقسم هذه المكافأة على حسب الدور الذي قام به المواطن».

فكل هذه الميزات تستقطب عموم المواطنين لمساعدة رجال الشرطة، فيقول العوجي « لابد من التركيز على إنماء التربية المدنية في البيت والمدرسة والمجتمع لصهر الأفراد ضمن بوتقة بشرية تشعر أن مصيرها معلق بمصير البيئة التي تعيش ضمنها فإن هي أعطت ما يجب أن تعطي وجدت ما تصبو إليه من طمأنينة وأمان وازدهار وإن استنكفت عن العطاء انقلب أفرادها إلى قوى متناحرة تتحكم فيها الأنانية الطاغية فتفشي الاعتداءات وتصبح الحياة ضمنها عبئاً لا يطاق»[1].

فدور المواطن إذاً في التصدي للجريمة والوقاية منها دور رئيسي يستوعب التركيز عليه من قبل واضعي السياسة الجنائية، وتوضيح مضمونه بكل وسائل الإعلام ومتى تيسر ذلك أصبح المواطن على بينة من دوره ومن واجباته.

وكلما كان التجاوب من قبل رجال الشرطة إيجابيا في مصلحة المجتمع، أدى إلى تقوية استقطاب المواطنين وأفراد المجتمع بصفة عامة للتعاون مع رجال الشرطة. فذكر الربيحات أنه يجب «تهيئة البيئة والمناخ الملائم لتشجيع المبادرات الإبداعية والمشاركة الأهلية في العمل الاجتماعي التطوعي، تنظيم جهود العاملين وتزويدهم بالخدمات في مجال المعرفة وإزالة العوائق القانونية والتشريعية التي تحول دون اسهام المواطن في كافة أنشطة المجتمع»[2].

---

(١) مصطفى، العوجي. مرجع سابق، ص ٣٦٠.

(٢) صبري، الربيحات: «مشاركة المواطنين في العمل التطوعي الإجتماعي والوقاية من الجريمة والإنحراف»، ندوة، دور المواطن في الوقاية من الجريمة والإنحراف. دارالنشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٤ هـ، ص ٢١٦.

فالتعاون الجماعي لما فيه الخير والصلاح للمجتمع قد أمر الله سبحانه وتعالى به ، قال تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الإثم والعدوان﴾[1]. وهذا أمر واضح للمؤمنين لمعاونة بعضهم بعضا على فعل الخيرات وترك المنكرات، والنهي واضح عن التناصر في الباطل ومعاونة المعتدين والمجرمين، ويبرز النهي عن التعاون مع المجرمين المعتدين الذي من سماته مظاهر التستر عليهم والسكوت عن جرائمهم ومخططاتهم العدوانية وعدم الإبلاغ عنهم مما يكون عوناً لهم على الاستمرار في عداوتهم، ولعل ما يؤكد هذا المعنى ما رواه أنس بن مالك رضي اللّه عنه عن رسول اللّهﷺ أنه قال: (أنصر أخاك ظالماً أو مظلوما قالوا: يارسول الله هذا ننصره مظلوماً فكيف ننصره ظالماً قال: تأخذ فوق يده)[2].

فتعاون المواطنين ومشاركتهم لرجال الشرطة، تعتبر في عداد طاعة ولي الأمر وكذلك المشاركة لرجل الأمن هي الأداة لاستقطاب التعاون وأداء الواجب من إدارات الشرطة من قبل المواطن.

فيقول المنصور إن «طاعة ولي الأمر التي هي واجبة بعد طاعة اللّه ورسوله في غير معصية على عموم المسلمين، ومن طاعته النصح له ومعاونته لأداء واجبه بالحفاظ على أمن المسلمين وحماية مصالحهم وصيانة دمائهم وأموالهم وأعراضهم من أن تنالها أيدي العابثين، وليس إبلاغه عما يقع من جرائم أو يخطط له من اعتداءات إلا جزءاً من هذه المعاونة والمناصحة لتستقيم الأمور في المجتمع الإسلامي على إرادة اللّه لهذا المجتمع من سمووورفعة، فيكون هذا واجباً شرعياً يتأكد وجوبه أكثر عندما يطلب ولي

---

(١) سورة المائدة، الآية رقم ٢.
(٢) أخرجه البخاري. صحيح البخاري ٥/ ١١٨.

الأمر من المسلمين أداء واجب بإبلاغه أو إبلاغ من ينيبه عما يقع أو يخطط لتنفيذه من جرائم من علم بذلك منهم»[1].

فمتى كان المواطن حريصاً على أمن بلده ومجتمعه وقدم العون والمساعدة لرجال الشرطة وقدم الشهادة التي من الواجب عليه أن يؤديها امتثالاً لأمر اللّه سبحانه وتعالى ويقول المصطفي ﷺ فيما رواه زيد بن خالد الجهني أنه قال «الأ أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها»[2].

٢ . ٤ . ٢ . ٣ المشاركة أداة للإبلاغ عن الجريمة

إن مشكلة الإجرام مشكلة اجتماعية هامة تهدد الإنماء الاقتصادي والاجتماعي كما تهدد استقرار المواطن وطمأنينته فإن المشاركة من قبل كافة أفراد المجتمع بالإبلاغ عنها شيء ضروري يجب الاهتمام به والحث عليه.

فيقول المنصور في هذا الصدد «فالابلاغ عن الجريمة ومرتكبها شهادة عليه بما اقترفت يداه تقدم ممن شاهد الجريمة وعاينها أو علم بوقوعها لولي الأمر أو من ينيبه بهدف كشف هذا المجرم ورفع عدوانه ومحاسبته عليه. فالمبلغ هنا يؤدي واجباً شرعياً عليه تنفيذاً لأمر اللّه ورسوله بموجب النصوص الشرعية مهما كانت قرابة هذا المجرم للمبلغ»[3].

والنصوص الشرعية كثيرة عن حث الإسلام على التبليغ والتعاون مع رجال الشرطة وتقديم العون والمساعدة لهم وتقديمه الشهادة لهم قال تعالى

---

(١) فهد علي، المنصور. مرجع سابق، ص ٢٦.
(٢) أخرجه مسلم في صحيحة.
(٣) فهد علي، المنصور. مرجع سابق، ص ٢٨.

في محكم كتابه ﴿ ياأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهدآء لله ولوعلى أنفسكم أو الوالدين والأقربين﴾[1] .

فإن بناء جسور التعاون بين رجال الشرطة والمواطنين وتوصيل القنوات بينهم من أجل دعم المشاركة للوصول إلى الهدف المنشود يحقق الأمن والاستقرار، بالاضافة إلى تعزيز الثقة في أجهزة الشرطة وتوفير جو من الود والتآلف فيتحقق التعاون بين الشرطة والمواطنين وخاصة الشباب منهم وهذا هوالعنصر الهام في المشاركة ومكافحة الجريمة. ويرى مخير أنه «لن تتحقق المشاركة بأن تطلب الشرطة من الناس العون والمساعدة لمصلحتهم، وإنما يتحقق تلقائياً من جانب الشعب كنتيجة لسلوك الشرطة. ولما كان المواطن هوالضحية في الجريمة فلابد أن لا يحجب عن الشرطة تعاونه ومساعدته حتى يتحقق لها النجاح في مكافحة الجريمة أولاً ثم في كشفها إذا ما وقعت ثانياً، ولن يتولد هذا التعاون إلا إذا كانت جسور الثقة ممتدة بين الشعب والشرطة»[2] .

والمعاملة الحسنة، والاستقبال الجيد من رجال الشرطة للمواطنين يوفر جواً من التآلف الذي يجعل المواطنين يقابلونه بنفس الشعور، وبالتالي يكسب الجولة رجل الشرطة لأنه هوالمستفيد من تعاون ومشاركة المواطنين مع رجل الأمن، وبالتالي يتحقق استقطاب المواطنين وخاصة الشباب منهم بصفتهم هم العمود الفقري للمجتمع بأسره.

---

(١) سورة النساء، آية ١٣٥ .

(٢) صديق إبراهيم، مخير. «التنسيق بين الأجهزة الرسمية المباشرة وغيرالمباشرة في مكافحة الجريمة»، ندوة تكامل جهود الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، ١٤١٤هـ، ص ص٢٨٧ـ ٢٩٠ .

ويعتقد الباحث أن موقف الجمهور من الشرطة وتعاونه معها في التبليغ والإرشاد يعبر عن اعتراف وتقدير الجمهور للشرطة أنها ذات كفاءه وعدالة وخبرة، وهذا سيؤثر على استعدادهم ورغبتهم في مد الشرطة بالمعلومات والتعاون معها في المجالات الأخرى.

فمشاركة الشباب لأجهزة الشرطة في كافة الأمور المتعلقة بالأمن والأمان تستوجب بذل كل ما فيه مصلحة المواطن لأن الهدف الأساسي من ذلك هو ربط وتوثيق أو اصر الصداقة والتآلف والإخاء بين الأجهزة الأمنية بوجه عام وبين المواطنين الذين سوف يكونون اليد اليمنى لرجل الأمن لتقديم المساعدة والعون له. وتستوجب تقديم رجل الأمن العون للمواطنين بنفس طيبة دون كلل أو ملل. وهذا بالطبع سوف يؤدي إلى مزيد من استقطاب مشاركة المواطنين ويؤكد الرفاعي أن« إدراك المواطنين، ومن يهتم من العاملين في أجهزة العدالة الجنائية، بأن قضية منع الجريمة والانحراف والوقاية منهما، وهي مسئولية الجميع، لا بد أن يدفع جهود المواطنين للتساند والتعاضد والتعاون المخلص لمواجهة ظاهرة تزداد حدة وعنفاً، وتتسع انتشاراً، وتمس آثارها جميع الأفراد في المجتمع بانعكاساتها السلبية على كافة النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بأسره»[1].

ويتحقق التعاون بين رجل الشرطة والمواطنين من خلال ايجاد درجة مناسبة من التوصل إلى الفهم المشترك بينهما في مناخ تسوده الألفة والثقة المتبادلة. وهناك العديد من الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند تعامل رجال الشرطة مع المواطنين في شتى المناسبات وخاصة الأعياد والمهرجانات الرياضية والثقافية والمباريات وغيرها من المناسبات.

---

(١) حسين، الرفاعي. أهمية دعم المواطن لرجل الأمن في منع الجريمة والوقاية منها، دارالنشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١١ هـ، ص ٢٥.

وتشير خبرة الباحث أنه حتى يمكن كسب الكثير من المواطنين للوقوف مع جهاز الشرطة في أي طارئ لابد من أن يتصف رجل الشرطة بالسلوك الإنساني ومراعاة ذلك في كافة تصرفاته، فهوقبل أن يكون منتمياً إلى هيئة معينة بذاتها فهوفي الدرجة الأولى ينتمي إلى مجتمعه وهو بهذه الصفة لا بد وأن يتفاعل مع المجتمع بصورة عامة، ويسارع إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية للمواطنين، خاصة وأنه يتوافر لديه من الإمكانيات ما لا يتوافر لغيره من المواطنين.

إن قيام رجل الشرطة بهذه الخدمات تبرزه بصورة مقبولة أمام المواطنين، فعندما يقدم رجل الشرطة المساعدة والعون لطفل أو لرجل مستغيث أو يقوم بدرء الخطر عن المواطنين فإن مثل هذه التصرفات تعطي انطباعاً بعيد الأثر عن طبيعة الدور الاجتماعي الذي تمارسه الهيئة التي ينتمي إليها، ولا شك أن هذا في حد ذاته يزيد من درجة تفاعل المواطنين مع رجل الشرطة.

فرجل الشرطة مطالب بأن يتبع الأسلوب الإنساني في أداء عملة حتى يزيد من درجة تعاون ومشاركة الجمهور معه، ويزيد أيضاً من درجة اقتناعهم برسالته. والأسلوب الإنساني في أداء رجل الشرطة لعمله يأخذ العديد من الأشكال التي سوف تدفع المواطنين ـ وخاصة فئة الشباب منهم ـ إلى المشاركة الفعالة الايجابية لرجل الشرطة في كافة المواقف.

٢ . ٤ . ٣ تدعيم مشاركة الشباب للأجهزة الأمنية

٢ . ٤ . ٣ . ١ دور جهاز العلاقات العامة بالشرطة في تدعيم المشاركة

إن فن العلاقات العامة يقوم على دراسة الجانب النفسي والخلقي للجماعة، ويرمى إلى فائدتها ورفع مستواها، وتمهيد السبيل للإقتناع والإيماء للإدارة البشرية كي تتنفع بأحسن الفرص المقدمة لهذه الجماعة في حدود طاقة كل فرد وكيانه الخلقي والمادي. و رجل الشرطة يحتاج إلى

معاونة الشعب الصادقة له، ولن يستطيع جهاز الشرطة أن يضطلع بأعبائه من حماية الأرواح والأموال، ما لم يتعاون معه الأفراد ويشدوا أزره وما لم يكن الشعب على علم بما يقوم به جهاز الشرطة من أعمال، وما يبذله في سبيل تنفيذها من جهود، وما لم يكن هذا الشعب راضياً عن الطريقة التي تؤدي بها هذه الجهود عالماً بالظروف والحقائق التي أملتها لكف يده عن تقديم هذا التعاون وأصبح حجر عثرة في طريق عمل جهاز الشرطة.

ويشير السباعي إلى أنه بغير معاونة الشعب «يصبح القبض على المجرم أمراً صعباوإدانة الجانحين على القانون أملاً ضائعاً، وتتخلف عن ذلك نتيجة غير سارة وهي أن يصبح جهاز الشرطة عاجزاً عن حمل أمانته وموضعاً للسخرية ومحلاً لكل نقد ولوم»[1] فإذا أحيط الشعب علماً بقوانين الشرطة ولوائحها وإجراءاتها والتفسيرات الخاصة بها والغرض منها وضحت له مصلحته في وجودها واقتنع بضرورتها، فيقبل على التعاون مع رجال الشرطة ويقدم لهم المساعدات والمعلومات التي تسهل عليهم أعمالهم، ويمتنع عن ارتكاب المخالفات، مما يرفع عن كاهل رجال الشرطة الكثير من العبء ويوفر لهم الوقت والجهد. وتتطلب المشاركة في هذا المجال توضيح هذه الأمور التي تختص بها الشرطة، حتى يقوي الترابط بين المواطنين وخاصة فئة الشباب منهم والأجهزة الأمنية الرسمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال النشاطات التي تقوم بها إدارات العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية في المناسبات المختلفة مثل: يوم الشرطة العربي، يوم الدفاع المدني، أسبوع المرور، اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، بتوزيع النشرات التوضيحية والهادفة والتعريف بأرقام الهواتف المجانية لتقديم المعلومات والإخباريات عما هو مهم وملفت للنظر.

---

(١) محمود، السباعي. مرجع سابق، ص ٥٤٣.

ويتفق السيف وعبد الجواد وبسيوني «على أن المشاركة تؤدي إلى تعليم الجمهور عن طريق الممارسة وأداء الأدوار الاجتماعية، كما تساعد في ترشيد السياسات والقرارات المتعلقة بالنتيجة. ويتم ذلك عن طريق تعليم المشاركين وفتح قنوات اتصال بين الهيئات الحكومية وأفراد المجتمع، ومن ثم يحول للشعب الرقابة على الإجراءات الحكومية والممثلة في البيروقراطية الإدارية، وهذا كله يؤدي في النهاية إلى إحداث تعديل أو تغير للإجراءات واللوائح والاتجاهات والسلوك الوظيفي لتلك المنظمات»[1].

لذا فإن المشاركة بين رجال الشرطة والمواطنين تشجع المشاركين من الطرفين في تحمل المسئولية واستغلال القدرات الابتكارية في كل ما يتعلق بتحقيق أهداف الجهاز الأمني. فالمشاركة من حيث أنها تؤدي إلى تكامل المسئولية من حيث هي مسئولية مباشرة تقع على عاتق رجل الشرطة، ونفس الوقت من حيث هي مسئولية غير مباشرة تنبثق من حسه النفسي والوطني، وتصبح مشاركة الشاب في العمل الأمني جزء هام من الخدمات الاجتماعية التي يؤديها إلى مجتمعه بصفة عامة وإلى وطنه ونفسه بصفة خاصة لإرضاء ضميره أمام اللّه سبحانه وتعالى.

ويرى السيف أن المشاركة الشعبية تدل على المساهمة أو التعاون في النشاطات المجتمعية المختلفة وتعمل على «خلق الفرص لتمكين أعضاء المجتمع الكبير للمساهمة بفاعلية في دفع عملية التنمية بما يحقق العدالة في جني ثمراتها، والمشاركة الشعبية مفهوم أو اصلاح حديث نسبياً في مفردات التنمية تستخدم في مختلف الصيغ والمجالات التي تدور حول الجهود الذاتية لتنمية المجتمع المحلي وتهدف إلى تحسين أو ضاع المجتمع عن طريق توسيع قاعدة العمل باشتراك كل شرائح المجتمع وفئاته»[2].

(١) عبد المحسن فهد، السيف. المشاركة في برامج التنمية قضايا ومفاهيم. الرياض: ١٩٩٤م، ص ٣.

(٢) عبد المحسن فهد، السيف. المرجع السابق، ص ٩٩.

ويتضح أن للمواطن دوراً رئيساً في المشاركة لدعم الأجهزة الأمنية لما فيه من توطيد عرى التعاون والترابط بين كل من جهاز الشرطة والمواطنين، إذ أن مكافحة الجريمة تعتبر من أهم واجبات الشرطة في أي مجتمع من المجتمعات. هذا ولا يقل دور المواطن في القيام بهذه المهمة عن دور الشرطة نفسها. ويرى كاره أن «مكافحة الجريمة والوقاية منها كما يجب لا تتم بدون تلاحم أفراد المجتمع مع الشرطة، أو بدون تحقيق مستوى لا بأس به من التفاهم والتعاون مع هيئة الشرطة، وإنما سيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الجريمة التي تقع على المواطن نفسه مباشرة أو عن طريق غير مباشر»[1].

إن للبرامج التي يقوم بها جهاز الشرطة من أجل كسب ثقة الجمهور دوراً فعالاً في عملية تماسكها وإيصال الجسر القوي والتي تعبر من خلالها أواصر المحبة والإخاء. فالزيارات المتبادلة بين المواطنين ومراكز وأقسام ليتعرف المواطنون وخاصة فئة الشباب على العمل الذي تقوم به الشرطة، والدور المليء بالتضحية والكفاح من أجل نشر الأمن والطمأنينة، وحفظ الأرواح والممتلكات وتنفيذ قوانين الدولة. كما أن الندوات والاجتماعات التي تعقد تزيد من وعي الشرطي، وتوضح الدور والمجهودات التي تبذلها الشرطة في سبيل الحفاظ على الأمن وتحقيق الاستقرار العا. وهنا يجب اختيار الموضوعات الشيقة والهادفة والمناسبة لأذهان الجماهير، والعناية باختيار الحاضرين ممن لديهم الخبرة لتثقيف وتنوير أذهان هؤلاء الشباب الطموح. كما أن وسائل الإعلام ـ التي تعد من أهم وأخطر وسائل العلاقات العامة ـ يمكنها التأثير على الرأي العام وتغيير اتجاهاته وتنشيطها في اتجاه

---

(١) مصطفى عبد المجيد، كاره. «التنسيق بين جهود ونشاطات المواطنين باختلاف مهنهم في مجال مكافحة»، ندوة دور المواطن في الوقاية من الجريمة والإنحراف. الرياض، دارالنشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٤هـ، ص ١٥٠.

الشرطة سواء كان ذلك لتنمية الوعي الشرطي وزيادة الشعور بالمسئولية أو لتوضيح المجهودات ـالتي تبذلها إدارة الشرطة في سبيل القيام بواجباتها .

وبصورة عامة تعد وسائل الإعلام مهمة في تكوين علاقات وصلات وطيدة بين إدارات الشرطة والجمهور بصفة عامة ويمكن استخدام هذه الوسائل في العديد من المجالات مثل : تنمية الوعي الشرطي ، وأسلوب التبليغ عن الجرائم ، وأخذ الاحتياطات عن السرقات ، ونشر كافة البيانات والمعلومات الشرطية التي تهم المواطنين والجمهور .

ولم تعد مهمة الشرطة في العصر الحديث مكافحة الجريمة ، أو تأمين الناس ضدها فقط ، إنما أصبحت مهمتها تأمين الناس ضد كل مساس بحقوقهم أو تأمينهم من كل خوف قائم أو محتمل وتحقيق ذلك يتطلب ما يلي :

أ- إعداد رجل الشرطة إعداداً حديثاً مناسباً لتطورات وتقنيات ودرجة علوم العصر ، وتوفير القادة الأكفاء والقادرين دوماً على توجيه جهاز الشرطة لتحقيق أهدافه .

ب- تعميق الوعي الشرطي لدى رجل الأمن ولدى الجماهير بالنسبة لمختلف الجرائم وأساليب ارتكابها بما يحول بين المجرم وارتكاب جرائمه .

ج- شرح الإرشادات الأمنية بالنسبة لكثير من المجالات التي تؤدي إلى وقوع بعض الحوادث مثل أرشادات المرور والوقاية من الحريق وإرشادات تجنب وقوع المواطن فريسة للنشالين والمحتالين وحوادث سرقات السيارات أو المنازل أو المتاجر وغيرها .

د- قيام الشرطة بدورها الاجتماعي .

هـ- تقبل المواطنين للنظم والتعليمات والقوانين التي تسهر الشرطة على تنفيذها ، ولا يأتي ذلك إلا بشرح القوانين وتوضيح الحكمة منها ومدى نفعها للمجتمع .

و- قيام أجهزة الشرطة بالدور الإرشادي للمواطنين بكيفية الحصول على الخدمات التي تقدمها مراكز الشرطة وبأيسر الطرق وتطبيق شعار الشرطة في خدمة الشعب.

ز- تعميق الوعي الأمني لدى المواطن بشكل يضمن له الحفاظ على نفسه وعرضه وماله.

ر- تنفيذ برنامج ثقافي وإعلامي من قبل وزارة الداخلية وأجهزة الشرطة والعاملين في حقل الجريمة والوقاية منها لشرح الأساليب العلمية والعملية المفيدة في الكشف عن الجرائم والتعاون مع رجل الشرطة بقصد الحد من تزايد الجريمة.

ح- إقامة اللافتات في الطرق والساحات العامة بقصد تعميق الإرشادات والتحذير من مخاطر حوادث السيارات وسواها.

٢ . ٤ . ٣ . ٢ دور المسئولين بأجهزة الشرطة في تدعيم المشاركة

لكي تقوم الشرطة بدورها الأساسي في توطيد الروابط بينها وبين الشباب بصفته أحد أعضاء وفئات المجتمع فلابد أن تقيم الشرطة جسراً قوياً مبنياً بعلاقات راسخة بينها وبين الشباب، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق علاقة قوية متينة تبدأ بها الشرطة قبل الشباب كي تكسب ثقتهم وودهم فعلاقة الشرطي بالجمهور علاقة بسيطة يراها الجمهور في حسن الاستقبال ومد يد المساعدة. ويشير السباعي إلى أن « العلاقات العامة المعقدة يتعذر فيها اتصال الطرفين اتصال الطرفين مباشراً. لذا فإن هذا الاتصال يتم عن طريق أجهزة الإعلام، وعلاقة جهاز الشرطة بملايين المواطنين علاقة عامة معقدة. وكقاعدة عامة يمكن القول بأنه كلما كان الجمهور كبيراً يتعذر الاتصال المباشر به كانت العلاقة العامة معقدة»[1].

---

(١) محمود، السباعي. مرجع سابق، ص، ٥٣٦.

ونظراً للتطور الحضاري واتساع ميدان عمل الشرطة، وازدياد إدارات قوى الأمن الداخلي وتنوع هذه الإدارات الأمنية في تخصصاتها، بالاضافة إلى النمو المتزايد في تعامل الجماهير اليومي مع الشرطة، قد يحدث بعض الأحيان بعضاً من الأخطاء التي قد يضخمها الرأي العام ويترتب عليها رد فعل غير إيجابي بالنسبة للعلاقة بين الشرطة والمواطنين وخاصة الشباب منهم، مما يصعب تطبيع العلاقة الجيدة معهم بسهولة في إطار العلاقة العامة المعقدة وهذا يستلزم تعديل أي خطأ ولو كان بسيطاً خوفاً من ترسبه وبالتالي يبقى عالقاً في أذهان الشباب وهذه مهمة تقع على عاتق المسئولين في الشرطة.

ويرى الطخيس أن «الحاجز النفسي الموجود بين رجل الشرطة وبين بعض المواطنين ربما يعزى إلى بعض الأسباب التاريخية. فقد يتبادر إلى ذهن بعض المواطنين عند تعامله مع رجل الشرطة صورة رجل الشرطة في عهود الاستعمار التي إبتليت بها بعض البلدان العربية والإسلامية، فقد كان رجل الشرطة في تلك العهود يتم اختياره من العناصر المتعاونة مع هؤلاء المستعمرين، بالإضافة إلى أن قيادات الشرطة في تلك الفترات كانت تستند إلى هؤلاء المستعمرين الأجانب، مما جعل الشرطة في تلك العهود تمثل أدوات بطش وقمع وارهاب وتعمل لصالح المستعمر. الأمر الذي جعل المواطنون يخافون من الشرطة ويعملون على عدم التعامل مع أفرادها قدر الإمكان، ولقد وصل الأمر إلى الحد الذي كان يمثل رجل الشرطة في أذهان الأطفال صورة الرعب والخوف»[1].

وعلى هذا فإنه يجب على المسئولين في أجهزة الشرطة العمل على إزالة ذلك الحاجز النفسي من خلال تغيير اتجاهات الجماهير عن رجل

(١) إبراهيم عبد الرحمن، الطخيس. مرجع سابق، ص ١٥٣.

الشرطة وتدريب النشء على حب رجل الشرطة والتعامل والتعاون معه، وترسيخ ذلك المفهوم أيضاً في أذهان الأطفال منذ الصغر، و ترتيب الزيارات المتبادلة بين رجل الشرطة وبين طلبة الجامعات والمدارس الثانوية والإبتدائية، وكذلك تقرير بعض المواد الشرطية على طلبة المدارس مثل مادة المرور.

ومن خلال عملي في جهاز الشرطة فإنني أرى ضرورة الاستفادة من أجيال الصغار عن طريق ربطهم بزيارات مفيدة تحببهم إلى جهاز الشرطة وتعرفهم على الدور الذي يقوم به، بالاضافة إلى وضع مواد دراسية شرطية وصحية وأمنية عامة في المدارس الابتدائية التي تشرف عليها وزارة المعارف، حتى تزداد المعرفة بعمل الشرطة والعمل الذي تقوم به وبالتالي تكسب الشرطة بدورها الاطفال والشباب الطموح الذي يغار على وطنه وأمته، ولن يتحقق التعاون بين الشرطة والشباب بالرغم من أنه مطلب وأمر ضروري وحيوي تلقائياً من جانب الشعب وإنما يتأتى نتيجة لسلوك الشرطة ورضا الشباب عن أعمالها ليطمئن الشباب وتتولد الثقة في أجهزة الشرطة، لكفاءتهم في القيام بدورهم في مكافحة الجريمة، عندئذ فقط يصبح المواطنون على كافة المستويات طرفاً أساسياً في مكافحة الجريمة.

٢ . ٤ . ٣ . ٣ دور الخدمة الاجتماعية في تدعيم المشاركة بين الشباب والشرطة

إن معاقبة الجرم أمر طبيعي يكاد لا يختلف عليه قوم في أي مكان أو زمان، غير أن مجال الاختلاف هو الهدف النهائي من العقوبة. فإن عدنا إلى العهود الأولى لوجدنا أن معاقبة المذنب كانت تهدف إلى شيء من الانتقام الشخصي والنيل من الجاني لما اقترفت يداه، ثم بدأ الهدف يأخذ اتجاهاً ركز على حماية المجتمع من النشاط الإجرامي عن طريق الردع بما في ذلك إيلام المذنب بعقوبة شديدة. وبعد أن شهدت المجتمعات ثوراتها الصناعية اتجهت نحو استخدام العقوبة كوسيلة للاستفادة من تشغيل

المسجونين مما أدى في كثير من الأحيان إلى تسخيرهم في أشغال شاملة نالت الكثير من آدميتهم سواء من الناحية الصحية أو الجسمية أو الناحية المعنوية. ثم ظهرت بوادر الهدف التقويمي والإصلاحي في معاملة المذنبين فأصبحت أهداف المؤسسات العقابية تبتعد شيئاً فشيئاً عن فكرة العقوبة، وسلب الحرية من أجل تحقيق مبدأ الردع، واتجهت نحو اعتماد السجون المفتوحة لمؤسسات اجتماعية تقدم خدمات اجتماعية وتسعى لتحقيق غرضين أساسيين هما [1]:

١ ـ عزل السجين عن المجتمع لتفادي ما قد يتسبب للمجتمع من مخاطر.
٢ ـ إحداث تحول في شخصية الجاني من خلال تطبيق عدد من الإجراءات التي تهدف إلى إعادة التنشئة الاجتماعية وتأهيله وتكونيه مهنياً وحرفياً، إضافة إلى تثقيفه بأمور دينه وعقيدته وتبصيره بواجباته ليصبح عضواً صالحاً في المجتمع.

ويبدو أن هناك أملا كبيراً في إصلاح المجرم، إذ كثيراً ما تسمع في مجتمعنا والمجتمعات الأخرى عن مذنبين عدلوا عن الانحراف صاروا في عداد المواطنين الصالحين الأسوياء. وبدهي أنه بعون اللّه سبحانه وتعالى، ثم بالعمل الجدي والعملي المنظم الذي تندرج ضمنه الخدمات الاجتماعية التي تقدم للنزيل من قبل الاخصائيين الاجتماعيين داخل الإصلاحية، فإن الكثير من المحكوم عليهم، أو ممن سقطوا في أحضان الإجرام، بإمكانهم العودة إلى المجتمع الذي يعيشون فيه كأعضاء صالحين إذا توفرت الإرادة لذلك.

وفي المملكة العربية السعودية أهتمت الدولة بالسجناء داخل دار الإصلاح، واهتمت بهم أيضاً الهيئات الأهلية مثل المؤسسات والجمعيات

---

(١) مصطفى عبد المجيد، كاره. علم العقاب. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٥هـ، ص ٢٨.

الخيرية. وأشار علي أن التجارب والدراسات قد أظهرت ضآلة عدد المرتدعين والتائبين من تلقاء أنفسهم بالنسبة لعدد خريجي المؤسسات العقابية عامة، لذلك «كان لزاما على المسئولين عن الجهاز العقابي إعداد نظام إصلاحي لهذا الجهاز، يتضمن برامج ايجابية تهدف إلى علاج المجرم، ولا تعتمد على الاحتمال الضئيل في ارتداع المذنب، أو توبته لظروف لا شأن لها بعملية العلاج»[1].

ولقد كانت الشريعة الإسلامية سباقة في هذا الميدان بحيث نادت بتقويم واصطلاح المجرم وتهذيبه مثلما أنزلت العقوبة المناسبة حسب الجرم الذي يرتكبه الجاني. قال تعالى ﴿يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا إن كنتم مؤمنين﴾[2]. وينظر الاسلام إلى المجرم على أنه شخص ضل الطريق فهو يريد أن يأخذ بيده ويرشده إلى سواء السبيل حتى لا تنتشر عدواه في المجتمع فيكثر الإجرام وتتعرض مصالح المجتمع للخطر. وقد جاءت الأحاديث كثيرة عن رسول اللّه ﷺ. تنهى عن شتم الجاني أو الدعاء عليه، بل وتدعو إلى الرأفة به عند تنفيذ العقوبة فيه. ومن ذلك أن رجلاً كان يلقب بالحمار وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب فأتى به يوما فأمر به فجلد، وقال بعض القوم: اللهم العنه، أكثر ما يؤتى به، وقال النبي ﷺ «لا تلعنوه فواللّه ما علمت أنه يحب الله ورسوله»[3].

فوسائل الإسلام وأساليبه في تربية النفس البشرية كثيرة ومتعددة ولصالح المسلم. فيرى عرفة أن «الجناة يعتبرون ممن انحرفوا عن الصراط السوي، وتغلبت عليهم شهوات النفس، فارتكبوا معصية لأمر اللّه أو نهيه، فهم بهذا تخطوا الحواجز واخترقوا الموانع التي شرعت من أجل منع الجريمة قبل

(١) بدر الدين، علي. مرجع سابق، ص ٣.
(٢) سورة النور، الآية (١٧).
(٣) رواه البخاري. صحيح البخاري في الفتح ١٢/ ٧٧.

وقوعها . ومن هنا فإنهم يعتبرون غير أسوياء . وإذا نحن تتبعنا سيرة حياة هؤلاء، وجدنا أن انحرافهم يرجع إلى أسباب متعددة إما إلى التنشئة الأولى أو إلى البيئة التي نشأ فيها أو إلى عارض عرض له في حياته أثر في سلوكه»[1] .

إن المؤسسات التي يعمل بها رجال الشرطة (السجون) والأخصائيون الاجتماعيون كل هدفهم الأساسي هو إصلاح المذنب وليس عقابه بالشدة والقسوة التي تجعل المذنب يعاود ارتكاب الجرائم مرة أخرى أو لمرات متعددة لأن السبب ربما يرجع لعدم تفهم مشكلة المذنب والدافع الذي أدى إلى ارتكابه للجريمة، ودراسة مشكلته ومعاملته كإنسان أخطأ ويرغب في العودة إلى الحياة السوية من جديد كشخص سوي .

إن مشاركة الأخصائي الاجتماعي من أجل تقويم هذا المذنب وإعادته إلى مجتمعة لكي يخدم مجتمعه ويشارك أيضا جهاز الشرطة في القضاء على الجريمة وتقديم ما هو مطلوب منه تجاه أمن وطنه ومجتمعه . فالأخصائي الاجتماعي هو الشخص الذي يعمل داخل المؤسسات الإصلاحية ويقوم بدور هام في مساعدة المحكوم عليه على مواجهة الحياة خارج الإصلاحية وفي تعامله مع زوجته وأطفاله ومنزلة وإدارة أمواله، وهوما يعرف بالرعاية اللاحقه . وكذلك يقوم بدور مهم داخل الإصلاحية وهذا يعني أن مهمة الأخصائي الاجتماعي في المؤسسة العقابية تتركز أساساً في أمرين كما ذكرهما حسني وهما :[2]

١ ـ هوتحقيق التآلف بين المحكوم عليهم والنظام المطبق في المؤسسة العقابية، وإتاحة سبيل استفادتهم منه في أوسع نطاق .

---

(١) محمد عبد اللّه، عرفة . العقوبات والتدابير الإصلاحي . الرياض : مطابع جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ١٤١٥ هـ، ص ٤ .

(٢) محمود نجيب، حسني . دروس في علم الإجرام وعلم العقاب . القاهرة : دار النهضة للطباعة، ١٩٨٢، ص ١٠ .

٢ ـ هوإقامة الأسس التي يمكن أن يعتمد عليها المحكوم عليهم في شق طريقهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم .

ويقوم الأخصائي الاجتماعي أيضاً بإنقاذ أو معاونة الأشخاص الذين يعانون من ظروف اجتماعية غير ملائمة ويأخذ بيدهم ويوجههم إلى أن يكتشفوا في أنفسهم وفي مجتمعهم الوسائل التي يستطيعون عن طريقها التخلص من الأزمة أو الاحتياج ، واسترداد وضعهم العادي في المجتمع . فأساس عمل الأخصائي الاجتماعي هوالنظر إلى الأشخاص الذين يقدم إليهم معونته على أنهم أفراد في مجتمع ، فهو يتجه بنشاطه إلى تمكينهم من الاندماج فيه ، والاقتناع بما يقرره لهم من وسائل مساعدة وخدمة .

ولكي تتمكن المؤسسات الإصلاحية أو التربوية من القيام بهذا الدور البناء يكون لديها جهاز فني من الأخصائيين الاجتماعيين الذين يتخذون من وظائفهم مهنة دائمة وليس عملا عابراً ، لأن هذه المهنة تتطلب نوعاً من الصبر والجلد والمثابرة والمتابعة داخل دور المؤسسات الإصلاحية لتمكن رجل الأمن من أن يشارك في عملية دفع عجلة مشاركة المواطنين الأسوياء وغيرهم في دعم الأجهزة الأمنية .

ومن الشروط التي يجب أن تتوفر في الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسات الإصلاحية الحصول على مؤهل في الاختصاص يستحسن أن يكون جامعياً أو الإعداد العملي المناسب النظري ، والمهني ، التطبيقي .

وهكذا يظهر أن عمل الأخصائي الاجتماعي له دور كبير في تقويم واصلاح المذنب وذلك عن طريق إرشاده وتوجيهه وحل مشاكله الداخلية والخارجية وذلك ببذل كل ما في وسعه من أجل إقناع المذنب أنه سوف يعود إلى المجتمع ويكون عضواً فعالاً ومن ثم يكون لديه الحس الوطني والغيرة الوطنية من أجل مكافحة الجريمة ودعم الأجهزة الأمنية وخاصة جهاز الشرطة .

٢ . ٥ الدراسات السابقة

قام الباحث بمسح مكتبي للدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة سواء كانت أمنية أو اجتماعية . وتم العثور على عدد من الدراسات والبحوث والمقالات التي تناولت الشباب ودورهم في المجتمع ودعم المواطن لرجل الأمن في منع الجريمة . وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذا البحث :

٢ . ٥ . ١ الدراسة الأولى

قام بإعداد هذه الرسالة فهد المنصور حول (الخصائص الاجتماعية والعوامل الإجرائية المؤثرة على موقف الجمهور من الإبلاغ عن الجريمة)[١]

وهدفت الدراسة إلى :

١ ـ معرفة الحجم الحقيقي للبلاغات التي تقدم بها المواطنون بمنطقة حائل ودرجة إسهامها في كشف الجرائم أو الحيلولة دون وقوعها .

٢ ـ التعرف على موقف مجتمع البحث من تقديم البلاغ عن الجريمة والمجرمين ونظرتهم إليه مع تحليل وتفسير هذه المواقف للوصول إلى الخصائص والروابط الاجتماعية السائدة بمجتمع البحث .

٤ ـ الوقوف على الإجراءات الخاصة باستقبال المبلغين وتسجيل البلاغات وتأثير ذلك على إقبال الجمهور أو إحجامهم عن تقديم البلاغ .

٥ ـ الوقوف على نوع الجرائم التي يقدم عنها البلاغ من المواطنين والتي لا يقدم عنها البلاغ وعلاقة ذلك بالمبلغين .

٦ ـ استطلاع الرأي حول أسباب الإحجام عن تقديم البلاغ ممن شاهد الجريمة

---

(١) فهد عبدالله المنصور . مرجع سابق .

أو علم بوقوعها أو أسبابها والخطوات التي يمكن إتباعها لتلافي هذه الأسباب وتشجيع المواطنين على أداء دورهم كاملا بهذا الخصوص .

وقد حاولت الدراسة اختبار صحة الفروض التالية :

١ ـ هناك علاقة إيجابية بين تبسيط وتحسين إجراءات استقبال البلاغ والمبلغين وبين إقبال الجمهور على تقديم البلاغ .

٢ ـ هناك علاقة إيجابية بين بعض الخصائص الاجتماعية للمبحوثين وإقبالهم على تقديم البلاغ .

٣ـ هناك علاقة إيجابية بين نوع الجريمة والإقبال على تقديم البلاغ عن ذلك الجمهور .

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي وتوصل للنتائج التالية :

١ ـ إن تقديم المواطنين البلاغ للجهات الأمنية يشوبه حذر كبير وتحفظ واضح في تحديد مواقفهم ، وعلى الرغم من محاولتهم إعطاء صورة جيدة عن مدى تعاونهم مع الجهات الأمنية ، إلا أن ميلهم الواضح عن تقديم البلاغ يشوبه الحذر .

٢ ـ الميل إلى الإحجام عن تقديم البلاغ للجهات الأمنية المختصة بمجتمع البحث حيث أتضح أن (٥ , ٥٨٪) ممن سبق وقدموا بلاغات غير راضين عما اتخذ معهم من إجراءات وعما عوملوا به عند تقديمهم للبلاغ مما يحتمل معه عدم تقديم أي معلومات مرة أخرى .

٣ـ يرى متلقو البلاغات أن حجم ما يرد لهم من بلاغات بمدينة حائل نادر ولا يمثل مايقع من حوادث فعلية .

مما سبق يلاحظ الباحث أن هناك أعداداً كبيرة من المبحوثين تحجم عن الإبلاغ عن الكثير من الجرائم أو المجرمين ، وهذا يدعم مشكلة الدراسة .

٢ . ٥ . ٢ الدراسة الثانية

قام بإعداد هذه الدراسة علي الكواري تحت عنوان (الوقاية من الجريمة في الشريعة الإسلامية) [١] ، وهدفت الدراسة إلى :

١ ـ تبيان دور الشريعة الإسلامية في تحقيق الوقاية من الجريمة .

٢ ـ توضيح دور المجتمع المسلم علي المستويين الفردي والجماعي من خلال مؤسساته وبرامجه وأنظمته في تحقيق الوقاية من الجريمة .

٣ ـ تبيان الجهود الدولية والعربية في مجال الوقاية من الجريمة وإمكانية الاستفادة منها في التطبيق على المجتمع المسلم .

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي التحليلي في مجال الوقاية من الجريمة بإستخدام المصادر التالية :

١ ـ مصادر أساسية : ومنها القرآن الكريم والأحاديث النبوية وشرحها .

٢ ـ مصادر ثانوية : ومنها الكتب والرسائل العلمية المتخصصة في مجال الوقاية من الجريمة والدراسات والبحوث ذات العلاقة بالموضوع ، والدوريات والنشرات والمقالات والإحصائيات الجنائية الرسمية .

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

١ ـ إن الجهود التي تبذل لوقاية المجتمع من الجريمة أو الإنحراف تدخل في نطاق هداية الشرع الذي يحدد مسارها ويضمن إحترام الناس لها .

٢ ـ إن أهم البرامج والتدابير الوقائية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية هي التنشئة القويمة ، وتنمية الوازع الديني لدى الأفراد لايجاد الرقابة الذاتية في نفوسهم منذ الصغر .

---

(١) علي سلطان محمد الكواري . الوقاية من الجريمة في الشريعة الإسلامية . رسالة ماجستير (غير منشورة) . المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٤٠٩هـ .

٣ ـ إن المنظور الإسلامي في التعامل مع السلوك البشري إتجاه إنساني متوازن يسعى لإشباع الحاجات والرغبات وتحسين الظروف .

٤ ـ يؤكد الإسلام على أن إصلاح فئة من الناس لا يكفي لإقامة العدالة وتحقيق الخير للمجتمع بل يجب أن يشمل الإصلاح الفئات الأخرى بالمجتمع .

٥ ـ تزداد فاعلية العمل الوقائي للشرطة إذا أسهم معهم المواطنون كل حسب تخصصه .

٦ ـ أهمية تعاون المجتمع مع الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة ، وبالتحديد في مجال الإبلاغ عن أي نشاط إجرامي يحتمل حدوثه لوقاية المجتمع منه ، وأيضا عدم التستر على الجناة أو ترك واجب الإبلاغ عنهم .

٧ ـ أهمية التقدم بالشهادة أمام المحكمة لتحقيق العدالة وضبط الجرائم ومرتكبيها .

٨ ـ التأكيد على ضرورة الإهتمام بالصغار والشباب وتكثيف برامج التوعية .

٩ ـ ضرورة قبول المفرج عنهم في المجتمع ويجب مساعدتهم معنويا وماديا .

١٠ ـ التأكيد على أهمية ضرورة البحث العلمي وخاصة التطبيقي الميداني .

٢ . ٥ . ٣ الدراسة الثالثة

قام عناد العتيبي بإعداد دراسة عام ١٤١٠ هـ عن (نطاق مسئولية الفرد المسلم في حفظ الأمن العام)[١] ، بهدف تحديد مسئولية الفرد المسلم في حفظ

(١) عناد نجر العتيبي . «نطاق مسئولية الفرد المسلم في حفظ الأمن العام» . رسالة ماجستير ، (غير منشورة) المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٤١٠هـ .

الأمن العام من خلال النصوص الشرعية والدراسات الفقهية القديمة والمعاصرة ، مع بيان واجب الفرد المسلم في حفظ الأمن بالمجتمع .

واتبع الباحث في الدراسة منهجا علميا يقوم على أساس الاستقراء والتحليل وذلك بالرجوع إلى نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة واعتبارهما أصلين للأحكام التي يتضمنها البحث ، كذلك الرجوع إلى النصوص الفقهية في بعض كتب الفقه القديمة والحديثة والاستعانة ببعض الدراسات المعاصرة والرسائل العلمية التي تناولت أطراف الموضوع .

وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث

١ ـ إن الإسلام حث على القيام بهذه المسئولية خير قيام لأن مسئولية حفظ الأمن والقيام بها تؤدي إلى رفع ضرر يتمثل في استقرار الناس في حياتهم .

٢ ـ إدارك أهمية هذه المسئولية من قبل المسئولين في الجهات الأمنية والعمل على تنميتها لدى الأفراد حتى تتضافر الجهود في حفظ الأمن العام .

٣ـ تنمية الشعور بالقيام بهذه المسئولية من خلال الخطب الدينية في الأعياد والجمع والمناسبات الرسمية والتوعية بضرورة مباشرة الفرد المسلم لمسئولية حفظ الأمن .

٢ . ٥ . ٤ الدراسة الرابعة

قام بإعداد هذه الدراسة محمد العوهلي حول (المنظور الاجتماعي لوظيفة رجل الأمن)[1]. بهدف توضيح دور النظام الأمني في تحقيق الضبط

---

(١) محمد عبدالله العوهلي . «المنظور الاجتماعي لوظيفة رجل الأمن» . رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٤١٢هـ .

والتنظيم الاجتماعي للمحافظة على سلامة البنيان الاجتماعي واستقراره وتوازنه في ضوء القيم الاجتماعية والشريعة الإسلامية .

وقد انطلقت الدراسة من الفروض التالية

١ ـ هناك علاقة موجبة بين متغيرات العمر والحالة التعليمية والدخل الشهري للمواطن وبين رؤيته لرجل الأمن .
٢ ـ هناك علاقة بين مستوى التحضر لدى المواطن إتجاهاته نحورجل الأمن .
٣ ـ يرتبط اتجاه العلاقة بين رؤية المواطن لرجل الأمن بنوع وطبيعة مهنته .
٤ ـ تختلف نظرة المواطن نحورجل الأمن بحسب حالته الاجتماعية .
٥ ـ تختلف رؤية المواطن لرجل الأمن بحسب نوع العلاقة بقضايا التماس بينهما .

تدخل هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية بالدرجة الأولى مع إعطاء الجانب التحليلي اهتماماً خاصاً . وانطلاقا من ذلك كان المنهج المناسب لإجرائها هوطريقة المسح الاجتماعي بالعينة .

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية :

١ ـ هناك إتجاهات أقل إيجابية تجاه رجل الأمن لدى فئتين من عينة الدراسة (فئة النزلاء وفئة الضحايا)، حيث يرون أن رجل الأمن يمثل الأنظمة واللوائح وأنهم يحافظون على الوضع الذي وصلوا إليه .
٢ ـ هناك علاقة إنسانية وايجابية بين رجل الأمن والجمهور تؤكدها الأوزان النسبية لاتجاهات الجمهور تجاه رجل الأمن ، الأمر الذي يؤدي إلى تعاون الجمهور مع رجال الأمن مما يسهل عليهم مهامهم وأداءهم للوظيفة .
٣ ـ رفض صحة العلاقة بين المتغيرات التي افترضها الباحث في تشكيل إتجاهات الجمهور تجاه الأمن وهي الحالة التعليمية والدخل ومستوى الحضرية ومن ثم يوصي الباحث بإعادة دراستها .

٢ . ٥ . ٥ التعقيب على الدراسات السابقة

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقات في تركيزها على دور مشاركة الشباب لجهاز الشرطة بدلاً من اتجاه الدراسات السابقة نحو رؤية المواطن لرجل الأمن، أو نحو دعم النصوص الشرعية لدور المسلم في حفظ الأمن، أو أهمية الابلاغ عن الجريمة من المواطنين.

وقد إستفاد الباحث من الاطلاع على تلك الدراسات في إعداد الأطار النظري للدراسة لأنها ألقت نظرة شاملة على دور الأجهزة الأمنية في الوقاية من الجريمة. كما أو ضحت دور الأجهزة الأمنية كإحدى وسائل الضبط والتنظيم الاجتماعي الرسمي في المحافظة على سلامة البنيان الاجتماعي وتوازنة. بالإضافة إلى تبيان العلاقة بين رجل الأمن والجمهور والعوامل الإجرائية المؤثرة على موقف الجمهور من البلاغ عن الجريمة. وهذا جعل الباحث يتوجه نحو دراسة بعد جديد من دور المواطنين في حفظ الأمن وهو التعرف على دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية.

كما استفاد الباحث من بعض المناهج والأدوات التي استخدمت في الدراسات السابقة لتطوير الأداة التي استخدمت في الدراسة الحالية.

الفصل الثالث

الإطــار المنهجــي

٣ . ١ منهج الدراسة .

٣ . ٢ حدود البحث .

٣ . ٣ عينة البحث .

٣ . ٤ أداة والدراسة .

٣ . ٥ المعالجة الإحصائية .

الفصل الثالث

الإطار المنهجي

٣ . ١ منهج الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي في جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومن ثم محاولة تحليلها وتفسيرها تفسيراً وافياً لاستخلاص نتائجها، وقد ساعد المنهج المستخدم في التعرف على العوامل التي تحدد وتتحكم في دور مشاركة الشباب لجهاز الشرطة وهذه العوامل هي الأسرية والأخلاقية، القدرة على تحمل المسئولية، العوامل الاجتماعية، العوامل الثقافية، وفي الوقوف على توقعات جهاز الشرطة من الشباب نحو الجريمة وتوقعات الشباب من جهاز الشرطة في توفير فرص المشاركة. وهذا المنهج يحقق الأهداف.

٣ . ٢ حدود البحث

تحدد هذا البحث بالمجالات التالية :

٣ . ٢ . ١ المجال المكاني

١ ـ اقتصرت الدراسة على خمسة أقسام للشرطة في مدينة الرياض تم اختيارها عشوائياً وتمثل ٣,٣٣٪ من جملة أقسام الشرطة بالمدينة.

٢ ـ اقتصرت الدراسة على الكليات الجامعية للبنين في جامعة الملك سعود بالرياض دون فروعها في أبها أو القصيم.

٣ . ٢ . ٢ المجال البشري

١ ـ اقتصرت الدراسة على الطلبة الجامعيين لنضجهم وتحملهم المسئولية في الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين .

٢ ـ اقتصرت الدراسة على المسئولين بأجهزة الشرطة المختلفة بمدينة الرياض .

٣ . ٢ . ٣ المجال الزمني

طبقت الدراسة المسحية لجمع المعلومات والبيانات من المفحوصين في الفترة من ١/ ٨/ ١٤١٥هـ وأنتهت في ١٥/ ١٠/ ١٤١٥هـ .

٣ . ٣ عينة البحث

بعد تحديد إطار مجتمع البحث تم سحب عينتين عشوائيتين : الأولى مكونة من (١٢٠) من المسئولين بأجهزة الشرطة المختلفة الموجودة بمدينة الرياض يمثلون المستوى القيادي والإداري والاشرافي والتنفيذي . والثانية مكونة من (٤٠٠) طالب من مختلف الكليات بجامعة الملك سعود بالرياض .

وقد تكونت عينة الدراسة في ضوء المردود من استمارات البحث المكتملة البيانات من ١٠٠ مسؤول من أجهزة الشرطة يمثلون (٤ , ٨٣٪) من مجموع أفراد العينة المسحوبة ، و٣٥١ طالباً من طلاب جامعة الملك سعود يمثلون (٨ , ٨٧٪) من مجموع أفراد العينة المسحوبة .

وقد تم توزيع عينة الدراسة وفق : الرتبة العسكرية ، والمستويات الوظيفية بالنسبة لأفراد عينة المسئولين ، ووفق المستوى الدراسي بالنسبة للطلاب الجامعيين .

٣ . ٤ أداة الدراسة

تعتبر استمارة الاستبيان هي أنسب الأدوات التي تتسق مع منهج المسح الاجتماعي في التعرف على الظاهرة محل الدراسة وهي دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، وقد أعد الباحث إستمارتي استبيان احداهما لطلبة كليات جامعة الملك سعود، والأخرى لضباط وضباط صف بعض أقسام الشرطة ذات العلاقة المعنية بغرض البحث. وتضم هاتان القائمتان مجموعة من الأسئلة المغلقة والمحددة الإجابة وتنقسم كل منهما إلى قسمين رئيسين هما :

القسم الأول : ويحتوي على أسئلة البيانات الأولية والتي تعتبر أساساً لتصنيف البيانات وتحديد خصائص عينتي الدراسة.

القسم الثاني: ويحتوي على أسئلة البيانات التخصصية المرتبطة بمشاركة الشباب للأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة والوقاية منها.

وقد تم التأكد من صحة وسلامة قائمتي الاستقصاء، وذلك بعرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع بكلية الآداب، والمتخصصين في مجالات الإدارة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود بالرياض، وأساتذة البحث العلمي بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، هذا بالإضافة إلى اختبار فاعلية كل منها بالتطبيق على عينة محدودة من المسؤلين بأجهزة الشرطة والطلاب الجامعيين. كما تمت مراجعة الاستقصاء بعد تعبئتها بهدف التأكد من القوائم الصحيحة واستبعاد القوائم غير المستوفاه، وذلك بهدف إجراء التحليل الإحصائي بدقة على القوائم الصحيحة فقط .

كما يلاحظ أنه قد تم التركيز في قياس تقديرات فئات المسؤولين بأجهزة الشرطة والطلاب الجامعيين على استخدام مقياس (ليكرت) الخماسي الذي استخدمه عدد كبير من الباحثين. وذلك بعد إجراء التعديل اللازم عليه بحيث يكون مقياسا رقميا سداسيا متدرجا من ست نقاط يتراوح بين (٠ـ ٥)، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من التباين عند تقدير الإجابات بدلا من استخدام المقياس الفردي الخماسي الذي قد يدفع إلى التحيز بالتوسط في الاجابة، مما قد يشوه النتائج النهائية، وبالتالي يمكن تقليل الميل التقليدي للتوسط.

كما يلاحظ أن المقياس السداسي قد تضمن مسميات عند طرفيه فقط بحيث يعني (٠) أن مضمون العبارة غير هام (أولا يحدث فعلا على الإطلاق)، بينما يعني (٥) أن مضمون العبارة بالغ الأهمية (أو مؤكد حدوثه في الواقع الفعلي)، وبناءً على ذلك يبدوالمقياس ذا أبعاد متصلة ومتساوية، حتى يمكن تحويل البيانات الوصفية إلى بيانات كمية، ومن ثم يسهل معالجة وتحليل النتائج بصورة أكثر دقة باستخدام أدوات التحليل الإحصائي الكمي.

٣ . ٥ المعالجة الإحصائية

بعد التأكد من صحة قوائم الاستقصاء المعبأه من أفراد العينتين، وسلامة الترميز لجميع أسئلة القائمتين، أمكن تحليل البيانات عن طريق الحاسب الآلي بكلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود، وقد تم استخدام برنامج (SAS) في عمليات التحليل الإحصائي وذلك على النحوالتالي:

١ ـ استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد تقديرات كل من المسئولين بأجهزة الشرطة، والطلاب الجامعيين بجامعة الملك سعود إزاء مشاركة الشباب للشرطة.

٢ـ إجراء تحليل التباين (ANOVA) . Analysis of Variance بين المتوسطات الحسابية بتقديرات أفراد العينتين المختارتين بهدف قياس دلالة الفروق المعنوية بين المجموعات المختلفة بالعينتين للاجابة على تساؤلات البحث .

٣ـ استخراج معامل الارتباط بين المتغيرات الأولية والمتغيرات التخصصية .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتوصياتها

٤ . ١ تحليل نتائج الدراسة للطلاب الجامعيين .

٤ . ٢ تحليل نتائج الدراسة للمسئولين .

٤ . ٣ توصيات الدراسة .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتوصياتها

٤ . ١ تحليل نتائج الدراسة للطلاب الجامعيين

٤ . ١ . ١ خصائص عينة الطلاب الجامعيين

للتعرف على خصائص عينة الطلاب الجامعيين وخلفيتهم في ضوء متغيرات التصنيف الأولية التي تضمنتها قائمة الاستقصاء الخاصة بالطلاب الجامعيين قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية ليعنة الطلاب وفقاً للكلية، والمستوى الدراسي، والخبرات المباشرة للمشاركة، والخبرات غير المباشرة للمشاركة مع أجهزة الشرطة.

والجدول رقم (١) يوضح توزيع عينة الطلاب حسب الكلية التي ينتمون إليها:

الجدول رقم (١)

توزيع عينة الطلاب حسب الكلية التي ينتمون إليها

نوعية كليات عينة الطلاب	توزيع تكراري		توزيع تكراري متجمع	
	تكرار	٪	تكرار متجمع	٪
كليات العلوم الإنسانية	٢١١	٦٠,١	٢١١	٦٠,١
كليات العلوم الإدارية	٧١١	٣٣,٣	٣٢٨	٩٣,٥٠
كليات العلوم الطبيعية والعملية	٢٣	٦,٦٠	٣٥١	١٠٠,٠
المجموع	٣٥١	١٠٠	_	_

توضح النتائج الإحصائية أن معظم أفراد عينة الطلاب كانوا من الكليات الإنسانية فقد بلغت نسبتهم ١ , ٦٠ ، يليهم طلاب كلية العلوم الإدارية بنسبة ٣ , ٣٣٪ . حيث كانت نسبة الطلاب بكليات العلوم الطبيعية والعملية ٦٠ , ٦٪ فقط . ويرجع ذلك إلى قلة أعداد الطلاب بهذه الكليات .

ويعتقد الباحث أن هذا التوزيع في العينة يجعلها ممثلة للمجتمع الأصلي المأخوذة منه الأمر الذي يجعلها معبرة تعبيراً صادقاً عن مجتمع الطلاب الجامعي .

والجدول رقم (٢) يوضح توزيع عينة الطلاب حسب المستوى الدراسي :

الجدول رقم (٢)

توزيع عينة الطلاب حسب المستوى الدراسي

نوعية المستوى الدراسي	توزيع تكراري		توزيع تكراري متجمع	
	تكـــرار	٪	تكرار متجمع	٪
المستوى التمهيدي(١ , ٢)	١٦٠	٤٥,٦	١٦٠	٤٥,٦
المستوى المتوسط(٤ , ٣)	١٧٢	٤٩,٠٠	٣٣١	٩٤,٦
المستوى العـالـي(٦ , ٥)	١٩	٥,٤	٣٥١	١٠٠,٠
المجـمـــــــــــوع	٣٥١	١٠٠	–	–

تشير النتائج الإحصائية بهذا الجدول أن غالبية أفراد عينة الطلاب كانوا بالمستوى الدراسي المتوسط ، فقد وصلت نسبتهم ٤٩٪ يليهم طلاب المستوى

التمهيدي بنسبة ٦ , ٤٥٪ . وعلى العكس من ذلك فقد كانت نسبة طلاب المستوى العالي قليلة ، حيث بلغت نسبتهم ٥ , ٤٪ فقط من مجموع عينة الطلاب .

ويرى الباحث أن زيادة نسبة المتوسط والعالي يمكن أن تفيد في توضيح اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو دور المشاركة للشباب في دعم الأجهزة الأمنية في الحد من الجريمة والوقاية منها باعتبار أنهم قد بلغوا مستوى جيداً من النضج يجعل لآرائهم قيمة يعول عليها في التوصل إلى نتائج واقعية .

والجدول رقم (٣) يوضح توزيع الطلاب حسب خبراتهم السابقة المباشرة في مشاركة أجهزة الشرطة :

الجدول رقم (٣)

توزيع عينة الطلاب حسب الخبرات السابقة المباشرة للمشاركة

نوعية الخبرات المباشرة للمشاركة	توزيع تكراري		توزيع تكراري متجمع	
	تكرار	٪	تكرار متجمع	٪
الشهادة مع آخرين	٦٣	١٧,٩	٦٣	١٧,٩
الشهادة ضد آخرين	٧	٢,٠	٧٠	١٩,٩
الإبلاغ عن مجرم	٣٥	١٠,٠	١٠٥	٢٩,٩
الإرشاد عن ممنوعات	٢١	٦,٠	١٢٦	٣٥,٩
المعاونة في القبض على مجرم	١٨	٥,١	١٤٤	٤١,٠
العزوف عن المشاركة مع جهاز الشرطة	٢٠٧	٥٩,٠	٣٥١	١٠٠,٠٠
المجموع	٣٥١	١٠٠	–	–

توضح النتائج الإحصائية بهذا الجدول أن معظم أفراد عينة الطلاب تميل إلى العزوف عن المشاركة، فقد بلغت نسبتهم ٥٩٪ . في حين أن ٤١٪ من الطلاب لديها خبرات سابقة في المشاركة، وقد كان في مقدمة هذه الخبرات الشهادة مع الآخرين بنسبة ١٧,٩٪، يليها الإبلاغ عن مجرم بنسبة ١٠٪ .

ويعتقد الباحث أن تنوع خبرات الطلاب في مشاركة الأجهزة الأمنية من ناحية مقابل العزوف عن المشاركة من ناحية أخرى تشير إلى واقع اجتماعي ملموس .

والجدول رقم (٤) يوضح توزيع الطلاب حسب خبراتهم السابقة غير المباشرة في مشاركة أجهزة الشرطة :

الجدول رقم (٤)

توزيع عينة الطلاب حسب الخبرات السابقة غير المباشرة للمشاركة

نوعية الخبرات غير المباشرة للمشاركة	توزيع تكراري		توزيع تكراري متجمع	
	تكرار	٪	تكرار متجمع	٪
الإستقامة وضبط النفس	١١٥	٣٢,٧	١١٥	٣٢,٧
تجنب طرق المعاصي	٣٧	١٠,٦	١٥٢	٤٣,٣
إرشاد الأصدقاء بعدم المخالفة	٥٤	١٥,٤	٢٠٦	٥٨,٧
العزوف عن المشاركة في الخطأ	١٤٥	٤١,٣	٣٥١	١٠٠,٠٠
المجموع	٣٥١	١٠٠	–	–

تشير النتائج الإحصائية الموجودة بهذا الجدول إلى أن نسبة كبيرة من أفراد عينة الطلاب تحبذ العزوف عن المشاركة في الأخطاء، فقد وصلت نسبتهم ٣, ٤١٪ يلي ذلك الطلاب الذين يفضلون الاستقامة وضبط النفس، فقد بلغت نسبتهم ٧, ٣٢٪. في حين أن نسبة قليلة من أفراد عينة الطلاب يقومون بإرشاد الأصدقاء بعدم المخالفة وتجنب طرق المعاصي، فقد كانت نسبة كل منهم ٤, ١٥٪، ٦, ١٠٪ على التوالي.

ولعل هذا يفسر محدودية دور المشاركة في دعم الأجهزة الأمنية ويعتقد الباحث أن ارتفاع نسبة العزوف عن المشاركة قد يرجع إلى جهل الشباب بالدور الحقيقي الذي يمكنه أن يقوم به للتصدي للجريمة والوقاية منها، نظرا لغياب التوجية وفقدان الإهتمام بالمواطن كعامل إيجابي في السياسة الجنائية.

٤ . ١ . ٢ تحليل نتائج عينة الطلاب الجامعيين

في ضوء أهداف البحث لتقويم رؤية الطلاب الجامعيين نحو عناصر ومكونات مشاركة الطلبة الجامعيين لأجهزة الشرطة، قام الباحث بتحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي على النحوالتالي :

٤ . ١ . ٢ . ١ دافعية الشباب للمشاركة

في ضوء النتائج الإحصائية للدراسة يتبين أن المساهمة في الأمن الاجتماعي للوطن ، و الرغبة في الإقلال من معدلات الجريمة والحد منها، والشعور بالاستياء ممن يرتكبون أفعالاً إجرامية والإلتزام بتحقيق المصلحة العامة للمجتمع كانت دوافع ذات أهمية عالية جداً حيث بلغت متوسطاتها (٣٤, ٤)، (٣٣, ٤)، (٢٩, ٤)، (٠٩, ٤)، على التوالي. في حين كانت أغلب الدوافع الأخرى ذات أهمية عالية، وجاء في مقدمتها الحصول على الحماية التي تحقق الأمن الذاتي، وإدراك الشباب بأهمية الأمن. والتأثير على المواطنين وخاصة

الشباب بالإنضباط، حيث بلغت متوسطاتها (٣,٧٤)، (٣,٢٦)، (٣,٧٩) على الترتيب. وعلى العكس من ذلك فقد كانت أقل الدوافع أهمية أن المشاركة تشبع الحاجة الأمنية والاستجابة لنتائج البحوث ودراسات المشاركة، وإقبال الشباب على المشاركة طمعاً بالمكافأة، حيث بلغت متوسطات هذه الدوافع (٢,٩٣)، (٢,٧٧)، (١,٩٩) على التوالي.

وبتحليل فروق المعنوية باستخدام اختبار R2, F لاستجابات الطلاب الجامعيين أو ضحت النتائج أن هناك اختلافاً جوهرياً في خمسة دوافع اختلف الشباب حولها وهي الحصول على الحماية التي تحقق الأمن الذاتي، وكثرة الأعباء الملقاة على عاتق جهاز الشرطة، والاعتقاد بأن المشاركة تشبع الحاجة الأمنية، والاستجابة لنتائج البحوث ودراسات المشاركة، والاستياء من اللامبالاة في الإبلاغ عن الجرائم، وذلك بمستوى معنوية «٠,٠٥». في حين كان هناك شبه إتفاق بين الطلبة الجامعيين حول بقية دوافع المشاركة.

وتوضح هذه النتائج العوامل التي تدفع الشباب إلى مشاركة جهاز الشرطة في الوقاية من الجريمة والحد منها بما يجيب على التساؤل الأول للدراسة وهذه العوامل هي:

أ- المساهمة في الأمن الاجتماعي للوطن.

ب- إدراك الشباب لأهمية الاقلال من معدلات الجريمة والحد منها.

ج- الشعور بالاستياء ممن يرتكبون أفعالاً إجرامية.

د- الألتزام بتحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

هـ- إن الشباب يشارك الأجهزة الأمنية في الحد من الجريمة طمعاً في المكافأة أقل الدافع أهمية.

٤ . ١ . ٢ . ٢ الواجب الإنساني كتدعيم للمشاركة

أظهرت نتائج الدراسة أن أهم الواجبات الإنسانية التي تدعم المشاركة كانت : إدراك الشباب بأهمية الأمن، تقليل الدعم لمعدلات الجريمة، حيث كانت أهميتها بالغة وبمتوسط قدره (٣٧, ٤)، (٠٤, ٤) في حين كانت بقية الواجبات أهميتها عالية فقط. وفي مقدمتها أن رفض الإدلاء في الشهادة يعتبر مخالفة دينية، يليها تمسك الشباب بدعم جهاز الشرطة لتحقيق الواجب الوطني حيث بلغت متوسطاتها (٩٠, ٣)، (٨٥, ٣) على التوالي. كما أظهرت النتائج بنفس الجدول بأن هناك شبه إتفاق بين الطلاب الجامعيين حول أهمية الواجب الإنساني كتدعيم للمشاركة.

وتوضح هذه النتيجة الإجابة على التساؤل الثاني المتعلق بمدى تمسك الشباب بالواجب الإنساني الأخلاقي لدعم مشاركته لأجهزة الشرطة.

٤ . ١ . ٢ . ٣ تحمل المسئولية كتدعيم للمشاركة

تشير نتائج الدراسة إلى أن جميع عناصر ومكونات تحمل المسئولية كانت كلها عالية وفي مقدمتها، تعرف جهاز الشرطة على سلوكيات الشباب ليساعد على التصدي للمشكلات الأمنية، إمداد جهاز الشرطة بالمعلومات اللازمة يحول دون إرتكاب الجرائم، كما أوضحت النتائج أيضاً أنه لاتوجد أي فروق جوهرية حول عناصر المسئولية كتدعيم للمشاركة.

وتوضح هذه النتائج المدى الواسع لتحمل الشباب لمسئولياته في دعم جهاز الشرطة وهذا يجيب على تساؤل الدراسة الثالث.

٤ . ١ . ٢ . ٤ واقع المشاركة بين الشباب وأجهزة الشرطة

أظهرت نتائج الدراسة أن نصح الشباب بالابتعاد عن تعاطي المخدرات كان بالغ الأهمية، حيث بلغ متوسطه (٤٢ , ٤)، في حين أن بقية عناصر ومكونات واقع المشاركة كانت عالية الأهمية وفي مقدمتها نصح الشباب بعدم التفحيط في الشوارع، ونصح الآخرين بمنعهم من إرتكاب الخطأ، والإبلاغ عن مكان الأشياء المسروقة، حيث بلغت متوسطاتها (٨٥ , ٣)، (٧٦ , ٣)، (٧٠ , ٣) على التوالي.

كما تبين النتائج إتفاق الطلاب الجامعيين حول واقع المشاركة فيما عدا أن نصح الآخرين بالابتعاد عن متعاطي المخدرات فقد اختلفوا حولها اختلافاً جوهرياً وذلك بمستوى معنوية «٠٥ , ٠».

وهذه النتيجة تعبر بجلاء عن واقع المشاركة بين الشباب وجهاز الشرطة ومن ثم تحقق الإجابة على التساؤل الرابع.

٤ . ١ . ٢ . ٥ دور الأسرة في تنمية روح المشاركة

أظهرت نتائج الدراسة أن معظم أدوار الأسرة كانت عالية الأهمية وفي مقدمتها، حرص الأسرة على توفير مناخ يساعد على تجنب الأخطاء، وتنفير الأسرة من مبالغة جهاز الشرطة في إستخدامه للسلطة، حيث بلغت متوسطاتها (٩٠ , ٣)، (٤٧ , ٣) على الترتيب، في حين كان منع الأسرة لأبنائها من التعاون مع جهاز الشرطة متواضع الأهمية، فقد بلغ متوسطه (٨٤ , ٢) فقط. كما أو ضحت النتائج أن هناك شبه إجماع بين أفراد عينة الطلبة الجامعيين حول أهمية دور الأسرة في تنمية روح المشاركة.

وهذا يجيب على التساؤل الخامس والذي يوضح دور الأسرة في تنمية روح المشاركة بين الشباب وجهاز الشرطة.

٤ . ١ . ٢ . ٦دور زمرة الأصدقاء في تدعيم المشاركة

تشير نتائج الدراسة إلى أن تأثير الصديق الوفي على زميله المنحرف بالاستقامة كان بالغ الأهمية حيث بلغ متوسطه (١٥ , ٤)، في حين جاءت بقية الأدوار في مستوى عال. وفي مقدمتها إغراء زمرة أصدقاء السوء الشباب على الانحراف، يليها استقلالية الشباب عن الأسرة تدفعه للتورط مع أصدقاء السوء فقد بلغت متوسطاتها (٩٤ , ٣)، (٨٥ , ٣) على التوالي.

كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أيضاً أنه لايوجد أي اختلاف جوهري بين أفراد عينة الطلاب الجامعيين حول أهمية دور زمرة الاصدقاء في تدعيم المشاركة فقد كان هناك إتفاق عام حول جميع عناصر ومكونات الدور.

وهذه النتيجة تجيب على التساؤل السادس للدراسة وهي توضح بجلاء دور زمرة الأصدقاء أو الجماعات الأولية في تدعيم مشاركة الشباب لجهاز الشرطة للحد من الجريمة أو الوقاية منها.

٤ . ٢ تحليل نتائج الدراسة للمسئولين

٤ . ٢ . ١ خصائص عينة المسئولين

للتعرف على خلفية عينة المسئولين المسحوبة عشوائياً من مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الأساسية التي تضمنتها أسئلة قائمة استقصاء المسئولين، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية لعينة المسئولين وفقاً للعمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والرتبة العسكرية.

والجدول رقم (٥) يوضح توزيع عينة المسئولين حسب فئات أعمارهم :

الجدول رقـم (٥)

توزيع عينة المسئولين حسب فئات العمر بالسنوات

فئات العمر للمسئولين	توزيع تكراري		توزيع تكراري متجمع	
	تكـــرار	٪	تكرار متجمع	٪
أقل من ٣٠ سنة	٤٢	٤٢,٠	٤٢	٤٢,٠
٣٠ ـ ٤٠ سـنـة	١٦	١٦,٠	٥٨	٥٨,٠
٤٠ سنة فأكـثـر	٤٢	٤٢,٠	١٠٠	١٠٠,٠
المجـمـــــــوع	١٠٠	١٠٠	ـ	ـ

توضح البيانات الموجودة بالجدول أن غالبية أفراد العينة من المسئولين تقع أعمارهم في فئتي صغار السن (أقل من ٣٠ سنة) وكبار السن (٤٠ سنة فأكثر)، حيث كانت نسبة كل منهما ٤٢٪ في حين كانت نسبة المسئولين متوسطي السن (٣٠ـ٤٠ سنة) أقل النسب على الإطلاق، فقد بلغت نسبتهم ١٦٪ فقط . ويشير الباحث إلى غلبة الفترة العمرية ما بين سن العمل وحتى الأربعين مؤشر يمكن أن يفيد في التصرف على اتجاهاتهم نحو المشاركة، ويفيدوا الأجهزة الأمنية بصفة خاصة والأمن بصفة عامة .

والجدول رقم (٦) يوضح توزيع عينة المسئولين حسب حالتهم الاجتماعية :

الجدول رقم (٦)

توزيع عينة المسئولين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	توزيع تكراري		توزيع تكراري متجمع	
	تكـــرار	٪	تكرار متجمع	٪
أعـــــــزب	٢٦	٢٦,٠	٢٦	٢٦,٠
مـــــتـــــزوج	٧٤	٧٤,٠	١٠٠	١٠٠,٠
المجـــمـــــوع	١٠٠	١٠٠	–	–

تشير النتائج الموجودة في هذا الجدول أن معظم أفراد عينة المسئولين كانوا من المتزوجين، حيث بلغت نسبتهم ٧٤٪، وعلى العكس من ذلك فقد كانت نسبة العزاب قليلة حيث بلغت ٢٦٪ فقط . ويفسر الباحث ذلك بأن للزواج قيمة دينية واجتماعية في المجتمع المسلم، فالإسلام يحض على الزواج في سن مبكرة .

هذا ومن الجدير بالذكر أن المتزوج يكون قد خبر الحياة أكثر، ومن ثم يمكن أن يقدر قيمة المشاركة ويدرك بوعي أبعادها ودورها في دعم الأجهزة الأمنية .

والجدول رقم (٧) يوضح توزيع عينة الدراسة من المسئولين حسب مستواهم التعليمي :

الجدول رقم (٧)

توزيع عينة المسئولين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	توزيع تكراري		توزيع تكراري متجمع	
	تكـــرار	٪	تكرار متجمع	٪
الكفاءة المتوسطة أو أقل	٥٠	٥٠,٠	٥٠	٥٠,٠
الثانوية العامة وما يعادلها	٢٠	٢٠,٠	٧٠	٧٠,٠
مـؤهـلات جـامـعـيـة	٣٠	٣٠,٠	١٠٠	١٠٠,٠
المجـمـــــــــوع	١٠٠	١٠٠	–	–

تظهر النتائج بالجدول أعلاه أن نصف المسئولين بالعينة كانوا من حملة الكفاءة المتوسطة أو أقل . في حين أن النصف الآخر من المسئولين بالعينة كانوا من حملة المؤهلات الجامعية والثانوية العامة وما يعادلها ، فقد بلغت نسبة كل منهما ٣٠٪ ، ٢٠٪ على التوالي .

ويشير الباحث إلى أن إزدياد نسبة من يحملون مؤهل الكفاءة المتوسطة أو أقل يمكن إرجاعه إلى تأخر التعليم في المراحل السابقة ، وإلى كبر عينة الدراسة من المسئولين . الأمر الذي أدى إلى توظيف رجال الشرطة قبل انشاء الكليات الأمنية من حملة الشهادات المتوسطة .

وبالتالي فمن الطبيعي أن يتوزع المبحوثون في مستويات تعليمية مختلفة، وتكون مرحلة الكفاءة هي التي تحتل الفئة الكبرى عن المراحل التالية لها باعتبار أن المستويات التعليمية في المملكة تدرجت في زيادة أعدادها مع التقدم والنهضة.

والجدول رقم (٨) يوضح توزيع عينة المسئولين وفقاً لمستوى رتبهم العسكرية :

الجدول رقم (٨)

توزيع عينة المسئولين حسب مستوى الرتب العسكرية

المستوى الرتب العسكرية	توزيع تكراري		توزيع تكراري متجمع	
	تكرار	٪	تكرار متجمع	٪
المستوى القيادي (لواء، عميد)	٥	٥,٠	٥	٥,٠
المستوى الإداري (عقيد، مقدم ، رائد)	١٠	١٠,٠	١٥	١٥,٠
المستوى الإشرافي (نقيب، ملازم أول ملازم)	٣١	٣١,٠	٤٦	٤٦,٠
المستوى التنفيذي (مجموعة صف الضباط)	٥٤	٥٤,٠	١٠٠	١٠٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	–	–

تشير النتائج بهذا الجدول إلى أن غالبية أفراد العينة من المسئولين كانوا بالمستوى التنفيذي، فقد بلغت نسبتهم ٥٤٪، في حيث أن ما يقرب من نصف المسئولين بالعينة (٤٦٪) كانوا من المستويات الإشرافية والإدارية والقيادية، فقد كانت نسبتهم ٣١٪، ١٠٪، ٥٪ على التوالي.

٤ . ٢ . ٢ تحليل نتائج عينة المسئولين

في ضوء أهداف البحث للتعرف على رؤية المسئولين لتقويم فعالية مشاركة الشباب من الطلبة الجامعيين مع أجهزة الشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها في عناصرها المختلفة، قام الباحث بتحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي على النحو التالي :

٤ . ٢ . ٢ . ١ فاعلية نظام مشاركة المسئولين

أو ضحت نتائج الدراسة أن مشاركة الشباب تزيد من فاعلية جهود رجال الشرطة بمتوسط (١٥ ، ٤)، كما تدعم مشاركتهم في استقرار الأمن واستتبابه بمتوسط (١٤ , ٤)، حيث يمثلان أهم عناصر ومكونات فاعلية نظام المشاركة.

في حين جاء كل من مساهمة المشاركة في انجاز الأهداف الأمنية المأمولة، وزيادة معدل سرعة آداء المهام الأمنية، وتقليل نفقات العمل الأمني، في مؤخرة عناصر ومكونات فاعلية نظام المشاركة، رغم أهميتها حيث بلغت متوسطاتها (٨٨ , ٣)، (٦٩ , ٣)، (٥٩ , ٣) على التوالي.

وباستخدام اختبارات معنوية الفروق R^2 , F يتضح أن هناك فروقاً جوهرية بين تقديرات مجموعات المسئولين للعينة حول تأثير المشاركة في زيادة معدل سرعة أداء المهام الأمنية، تدعيمها لاستقرار الأمن واستتبابه، ذلك بمستوى معنوية (٠٥ , ٠) وعلى العكس من ذلك فقد كان هناك شبه

اتفاق بين المسئولين حول دور المشاركة في زيادة فاعلية جهود رجال الشرطة وتقليل نفقات العمل الأمني .

٤ . ٢ . ٢ . ٢ مراحل عملية المشاركة

تشير نتائج الدراسة إلى أن إدراك المسئولين لمواقف الشباب وحثهم على المشاركة، وحثهم على ترجمة ونقل أفكار الشباب، ومدى فهم مجالات مشاركة الشباب، كانت من أهم مراحل عملية المشاركة، حيث بلغت متوسطاتها (٣٦ , ٣)، (٥٦ , ٣)، (١٨ , ٣) على الترتيب. كما أوضحت النتائج أن مدى تجاوب الشباب لتنفيذ الأوامر والقرارات الأمنية، ومشاركتهم في صنع القرار الأمني، ومدى متابعة المسئولين لدور الشباب، ومستوى تدريبهم على كيفية المشاركة ذات أهميةمتوسطة، حيث بلغت متوسطاتها (٨٩ , ٣)، (٧٩ , ٢)، (٥٨ , ٢)، (٥٧ , ٢) على الترتيب. كما أظهرت النتائج الإحصائية أن هناك فروقا معنوية بين فئات المسئولين حول بعض مراحل عملية المشاركة خاصة بالنسبة لمدى ادراكهم لمواقف الشباب وحثهم على المشاركة، وفهمهم لمجالات مشاركة الشباب، ومستوى تدريبهم للشباب على كيفية المشاركة، وقدرتهم على ترجمة ونقل أفكارهم للشباب، وذلك بمستوى معنوية (٠٥ , ٠)، بينما كان هناك إجماع بين فئات المسئولين حول مدى تجاوب الشباب لتنفيذ القرارات الأمنية وصنع القرار الأمني ومتابعهم لدور الشباب في المشاركة .

٤ . ٢ . ٢ . ٣ أساليب المشاركة

أوضحت نتائج الدراسة أن جميع أساليب المشاركة كانت ذات أهمية عالية فيما عدا إتاحة الوقت الكافي للمشاركة، فقد كانت أهميتها متوسطة، حيث كان متوسطها (٧٥ , ٢) فقط . كما أو ضحت النتائج الإحصائية أنه لاتوجد فروق جوهرية بين فئات المسئولين حول جميع عناصر ومكونات

أساليب المشاركة، مما يدل على إتفاقهم في الرأي حول أساليب المشاركة المذكورة.

٤ . ٢ . ٢ . ٤ الإعداد والمشاركة

أظهرت نتائج الدراسة أن جميع عناصر الإعداد للمشاركة ذات أهمية عالية، وقد كان في مقدمة هذه الأهمية التعرف على مظاهر المشكلة الأمنية المطروحة للمشاركة وتحديد أسبابها، ومتابعة المسئولين لتنفيذ الحلول المقترحة في مقدمة هذه العناصر، حيث بلغت متوسطاتها (٨٩, ٣)، (٣٦, ٣) على التوالي، في حين جاء كل من تحديد مهام حل المشكلة الأمنية وتحديد معايير المشاركة يؤدي إلى ترشيد دور الشباب فيها، في نهاية ترتيب الأهمية والأولوية بمتوسط قدره (٢٨, ٣)، (٢٠, ٣) على الترتيب.

٤ . ٢ . ٢ . ٥ إدارة عمليات المشاركة

تشير نتائج الدراسة إلى أن عناصر ومكونات إدارة عمليات المشاركة كانت كلها ذات أهمية عالية، وفي مقدمة هذه العناصر بث ونشر روح التعاون والعمل الجماعي بين المشاركين، وإتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن الأفكار والآراء الموضوعية، فقد بلغ متوسط كل منها (٧٦, ٣)، (٧٠, ٣)، على الترتيب. في حين جاء كل من المبادرة بالتصرف الواعي لمواجهة الصراع بين المشاركين، والتصرف الحاسم في مواجهة الأفعال اللامسئولة من المشاركين، في نهاية ترتيب الأهمية بمتوسط قدره، (٤٠, ٣)، (٣٤, ٣) لكل منها على التوالي.

٤ . ٢ . ٢ . ٦ معوقات المشاركة

أظهرت نتائج الدراسةأن غالبية عناصر ومكونات معوقات المشاركة كانت ذات أهمية عالية وفي مقدمة هذه العناصر عدم تطابق فهم وتفسير

طرفي المشاركة للبيانات، وعزوف المسئولين عن إشراك الشباب حفاظا على السرية، وأثر البعد المكاني بينهم، وعدم حماية المسئولين للمشاركين، حيث بلغ متوسط أهمية كل منهما، (٣,٧٣)، (٣,٥٨)، (٣,٥٣)، (٣,٥٠) على التوالي. في حين جاء في نهاية الترتيب وبأهمية متوسطة كل من خوف المشاركين من إهتزاز مكانتهم، وقلة إدراك المسئولين بضرورة الإستعانة بالشباب في المهام الأمنية، فقد بلغ متوسط كل منهما (٢٩٩,)، (٢,٨٩) على التوالي.

كما أو ضحت النتائج الإحصائية أيضا عدم وجود أي فروق جوهرية بين فئات المسؤلين حول جميع عناصر ومكونات معوقات المشاركة، مما يدل على وجود شبه إجماع هؤلاء المسئولين بالإجهزة الأمنية حول الإعتراف بكل معوقات المشاركة، رغم إختلاف درجة أهمية كل منها. وتشير هذه النتائج بجلاء إلى أهمية دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية.

٤ . ٣ توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يقترح الباحث التوصيات التالية:

١ ـ العمل على ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لزيادة مستوى فاعلية نظام مشاركة الشباب لدعم الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة والحد منها.

٢ ـ ضرورة صياغة أهداف المشاركة بدقة ووضوح، وبصورة واقعية، مما يسهل انجازها في الواقع العملي بسهولة ويسر بحيث لا تبدومتعارضة أو متضاربة.

٣ـ الاهتمام بتدريب المسئولين بأجهزة الشرطة لرفع مستوى كفاءتهم

بعمليات المشاركة الشبابية في صنع القرار الأمني، واتاحة الفرصة أمام الشباب لإمداد المسئولين بالبيانات والمعلومات اللازمة.

٤ ـ ضرورة تطوير أساليب التصدي المستخدمة في عمليات المشاركة لبناء جسور الثقة بين المسئولين بأجهزة الأمن والشباب المشارك، وتحفيزهم وحثهم على المشاركة لتحقيق فاعليتها.

٥ ـ بلورة آلية لتمكين الشباب من نقل أفكارهم، وآرائهم، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لهم للمشاركة، بحيث تكون هذه البيانات دقيقة وموضوعية ومحافظة على سريتها.

٦ ـ بذل الجهود وزيادة قدرات المسئولون لإدراك مواقف الشباب وقدرتهم على نقل وترجمة وتحليل البيانات والمعلومات المتاحة.

٧ ـ العمل على ضرورة العناية بإدارة وتوجيه عمليات المشاركة، ويتطلب ذلك تركيز الاهتمام بالآتي :

أ ـ بث ونشر روح التعاون والعمل الجماعي بين المشاركين.

ب ـ المبادرة بالتصرف الواعي في مواجهة الصراع بين المشاركين.

جـ ـ التصرف الحاسم في مواجهة الأفعال غير المسئولة من المشاركين.

د ـ تحمل العبء من أخطاء المشاركين من الشباب لأسباب خارجة عن مسئوليتهم، وتشجيع المنافسات البناءة بين المشاركين، ونشر روح العلاقات الإنسانية بينهم.

هـ ـ العمل على تنمية الشعور بالولاء للوطن والخوف على مصالحه الأمنية.

٨ ـ إتخاذ اللازم نحوإزالة العوائق والعقبات التي تحد من مشاركة الشباب. وذلك بكسر الحاجز النفسي بين المسئولين في الأجهزة الأمنية والشباب المشارك، وتبديد الخوف من تعاون الشباب مع أجهزة الشرطة، والعمل على حمايتهم، وزيادة حماسهم وتجاوبهم، أثناء عمليات المشاركة.

٩ ـ ضرورة الاعتماد على البرامج الإعلامية والأمنية لتشجيع الشباب للمشاركة ويتطلب ذلك الآتي :

أ - إقناع الشباب بأن المشاركة بمنع الجريمة واجب ديني محتم.
ب ـ إمداد الشباب بالمشكلات الأمنية الحالية والمستقبلية.
ج ـ توفير البيانات والمعلومات من الحوادث الأمنية المتوقع حدوثها مستقبلاً.

١٠ ـ الاهتمام بإثارة دافعية الشباب للمشاركة واشعارهم بالاستياء تجاه الأفعال الإجرامية، وإبراز مدى الحاجة إلى الأمن الاجتماعي، وبذل الحوافز المادية والمعنوية التي يحصل عليها الشباب بالرضى والفخر وتعزيز مكانة المشارك.

١١ ـ ضرورة عقد ندوات ومؤتمرات يلتقي فيها المسئولين بأجهزة الشرطة مع الشباب، إضافة إلى الخبراء والمختصين في مجال الإعلام الأمني، ورجال الدين، وقادة الفكر في المجتمع، يتم من خلالها عرض أهم القضايا الأمنية التي تهم المجتمع، وذلك لإثارة همم الشباب في منع هذه الجرائم وتعزيز دور أجهزة الشرطة لتقليل معدلات الجريمة.

١٢ ـ تعزيز دور الأسرة في تنمية روح مشاركة الشباب للأجهزة الأمنية، وذلك عن طريق تنمية الشعور بالإلتزام الديني داخل الأسرة وخارجها، وتحسين صورة رجل الشرطة في نظر أبناء الأسرة، وتشجيعهم على التعاون معهم كواجب ديني ووطني، ومتابعة الأسرة لأبنائها واختيار الأصدقاء الصالحين لهم.

١٣ ـ العمل على إبراز دور زمرة الأصدقاء في تدعيم المشاركة، وتحذير الشباب من التورط مع زمرة أصدقاء السوء، وتقديم النصح والمشورة لهم وحث بعضهم على الاستقامة، وانتقاء نوعية الأصدقاء، لتقليل تعليم السلوك الإجرامي بين جماعات الأصدقاء.

المراجـــــع

أولاً : المراجع العربية

أبوبكر، عمر صالح (١٩٨٦م). **تاريخ الشرطة في السودان**. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

أبوشامة، عباس (١٤٠٨هـ). **الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة**. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

الأحيدب، عبدالعزيز (د.ت). **ظاهرة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز**. مطابع الإشعاع التجارية.

الأندلسي، احمد سراج (١٤١٤هـ). «نظام العدالة الجنائية ودور القاضي ورجل القانون في مكافحة الجريمة والوقاية منها». ندوة دور المواطن في مكافحة الجريمة والوقاية منها. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

إبراهيم، بهاء الدين (١٩٨٦م). **الشرطة والأمن الداخلي في مصر القديمة**. القاهرة: مطبعة هيئة الآثار المصرية.

إبراهيم، حسين محمود (١٤١٤هـ). **تكامل الأساليب العلمية الحديثة للأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة**. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

إمام، جمال (١٩٨٢م). **المدخل في علم الاجتماع الشرطي**. الرياض: مطبعة أكاديمية الشرطة.

البابطين، سلطان عبدالرحيم محمد (١٤١٤هـ). « تقييم أداء العاملين بالأجهزة الأمنية» رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

بالي، فيصل بن جعفر (١٤١٢هـ). **الإعداد المعنوي للقتال في الإسلام**. الرياض: مطابع سفير.

بسيوني، الفاروق إبراهيم (١٩٩١م). **التخطيط الاجتماعي**. القاهرة: مؤسسة يوم المستشفيات.

بهجت، محمد صالح وآخرون (١٩٨٥م). **الخدمة الاجتماعية في التعليم ورعاية الشباب**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

بوعسلة، التباري (١٤١٤هـ). **الأساليب غير الرسمية للسيطرة على الجريمة**. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

جمعه، رابح لطفي. **حالة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز**. مطبوعات دار الملك عبدالعزيز.

حتاته، محمد نيازي (١٤٠٥هـ). «الشرطة ومفهومها الحديث». المنهيل، ٣٤٦، شعبان، ١٤٠٥هـ.

حسني، محمود نجيب (١٩٨٢م). **دروس في علم الإجرام وعلم العقاب**. القاهرة: دار النهضة.

حسونة، أشرف (١٩٧٦م). **دور الإدارة في التنمية الاجتماعية**. القاهرة: معهد التخطيط القومي.

الحسيني، السيد (١٩٨١م). **المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري**. القاهرة: دار المعارف.

الخليوي، سعود عبدالله ١٤٠٩هـ). «العلاقة بين رجل الشرطة والمواطن». رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

الدوري، عدنان (١٩٨٩م). **علم العقاب ومعاملة المذنبين**. الكويت: ذات السلاسل الكويتية.

الربيحات، صبري (١٤١٤هـ). « مشاركة المواطنين في العمل التطوعي الاجتماعي والوقاية من الجريمة والانحراف». ندوة دور المواطن في الوقاية من الجريمة والانحراف. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

الرفاعي، حسين (١٤١١هـ). **أهمية دعم المواطن لرجال الأمن في منع الجريمة والوقاية منها**. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب (محاضرة).

زياد، رشاد الراوي وأخررون (١٩٨٩م). **الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة**. المنامة: المؤسسة العربية للطباعة والنشر.

السباعي، محمود (١٩٦٣م). **إدارة الشرطة في الدولة الحديثة**. القاهرة: مطابع الشركة العربية للطباعة.

السنهوري، أحمد محمد وآخرون (١٩٧٩م). **رجل الأمن ومكافحة الجريمة والوقاية منها**. القاهرة: مطابع القاهرة.

ـــــــــــــــــ (١٩٩١م). **الخدمة الاجتماعية مع الشباب**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

السيف، عبد المحسن فهد عبد المحسن (١٩٩٤م). **المشاركة في برامج التنمية قضايا ومفاهيم**. الرياض.

الشريف، عبدالرحمن (١٤٠٨هـ). **الشباب وأمن المجتمع**. الرياض: دارالنشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

الشهاوي، قدري عبدالفتاح (١٩٧٧م). **الموسوعة الشرطية القانونية**. القاهرة.

الشهري، محمد عبدالله (د. ت). **الواجبات العامة**. الرياض: مطابع الأمن العام.

شوقي، عبدالمنعم (١٩٧٨م). **مشاركة المواطنين في التنمية الريفية**. القاهرة.

الصادي، أحمد فوزي (١٤١٤هـ). التخطيط الأمني من أجل تكامل الأجهزة الأمنية. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

الطخيس، إبراهيم عبدالرحمن وآخرون ١٤٠٥٠هـ). **العلاقات العامة والعلاقات الإنسانية**. الرياض: مطابع الشرق الأو سط.

الطخيس، إبراهيم عبدالرحمن (١٤٠٣هـ). **دروس في علم الإجرام الجنائي**. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر.

عبدالعزيز، محمد حسني (١٤١٠هـ). **الشرطة في دول مجلس التعاون الخليجي**. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

العتيبي، عناد نجر (١٤١٠هـ). «نطاق مسئولية الفرد المسلم في حفظ الأمن العام»، رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

عرفة، محمد عبداللّه (١٤١٥هـ). **العقوبات والتدابير الإصلاحية**. الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

عطار، أحمد عبدالغفور(١٤٠٥هـ). «**الأمن في القرآن الكريم**». المنهل، ٣٤٦، ص ص٥١ـ٤٦، جدة.

علي، بدر الدين (١٤١٥هـ). **الوقاية والتدابير الإصلاحية**. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

ـــــــــــــ(١٤١٠هـ). **قضاء وقت الفراغ لدى الشباب العربي**. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

العوجي، مصطفى (١٩٨٠م). **التصدي للجريمة**. بيروت: مؤسسة نوفل، بيروت.

عوض، محمد محيي الدين (١٤١٣هـ). «دور الشرطة الوقائي في إطار الظروف التي يمر بها العالم العربي». الأمن والحياة، العدد ١٢٥، ربيع ثاني ١٤١٣هـ.

العوهلي، محمد عبدالله (١٤١٣هـ). «المنظور الاجتماعي لوظيفة رجل الأمن» رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

الغامدي، محمد حامد. **لوائح وتعليمات السجون**. الرياض: مطابع الأمن العام.

كاره، مصطفي عبدالحميد (١٤١٤هـ). « التنسيق بين الجهود والمواطنين باختلاف مهنهم في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها». ندوة دور المواطن في الوقاية من الجريمة والانحراف، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

ـــــــــــــــ (١٤١٤هـ). **دور العمل الاجتماعي في مكافحة الجريمة**، دار النشر، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

ـــــــــــــــ (١٤١٥هـ). **علم العقاب**. الرياض.

كامل، عبدالعزيز (١٩٨٥م). ندوة الشباب والمشكلات المعاصرة في المجتمع العربي الخليجي. المنامة.

الكواري، علي سلطان محمد (١٤٠٩هـ). «الوقاية من الجريمة في الشريعة الإسلامية». رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

مخير، صديق إبراهيم (١٤١٤هـ). «التنسيق بين الأجهزة الرسمية المباشرة وغير المباشرة والأجهزة غير الرسمية في مكافحة الجريمة». ندوة تكامل الأجهزة المعنية في مكافحة الجريمة. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

المعلمي، يحيى عبدالله (١٣٩٨هـ). **الأمن في المملكة العربية السعودية**. القاهرة: الشركة المصرية لفن الطباعة.

مغربل، طلال حمد محمد (١٤١٤هـ). « فاعلية اساليب تنمية العلاقات الإنسانية في الأجهزة الأمنية». رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

المغربي، سعد وآخرون (١٩٦٧م). **المجرمون**. المركز الإسلامي للطباعة والنشر.

المنصور، فهد عبدالله (١٤٠٩هـ). «الخصائص الاجتماعية والعوامل الإجرائية المؤثرة على موقف الجمهور من الإبلاغ عن الجريمة». رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

المونس، محمد عبدالله (١٤٠٩هـ). «دور العلاقات الإنسانية في الأجهزة الأمنية». رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

مجلة رسالة الجامعة، العدد الأول، ٢٧ ذي القعدة ١٤١٤هـ.

وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية. مرشد الإجراءات الجنائية، الإدارة العامة للحقوق، إدارة الحقوق العامة.

الإدارة العامة للأمن الوطني. مرشد حارس الأمن، الحرس الملكي للشرطة، وزارة الداخلية، المملكة المغربية.

وزارة الداخلية . الشرطة، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، ١٩٨٩م .

المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي . العلم في خدمة الشرطة، الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٣م .

ثانياً : المصادر الأجنبية

Fearty, R.E., **The Core of Curriculum for Accounting Majors,** Washington D.C. American Management Association, 1972.

Olssen Marven , **The Process of Social Organization Winston**, N.Y. Halt Rineholt, 1963.